

ما بعد الحرب على غزة:
قراءة في التصورات الإسرائيلية

عاطف أبو سيف

مهند مصطفى

Post Israel 2014 War Against Gaza: Israeli Perspective

Mohanad Mustafa and Atef Abu Saif

جميع الحقوق محفوظة

تشرين الأول ٢٠١٤

صدر عن:

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies



رام الله - المصيون - عمارة ابن خلدون - تلفون: ٢١٠٢٦٦٩٢ (٩٧٢)

فاكس: ٢٥٠٢٦٦٩٢ (٩٧٢) - ص.ب ٩٥٩١

e-mail: madar@madarcenter.org

www.madarcenter.org

هذا البحث بدعم من دائرة شؤون المفاوضات

في منظمة التحرير الفلسطينية

الإخراج والطباعة:

مؤسسة **الايام**

رام الله . فلسطين

ص.ب: ١٩٨٧

هاتف : ٢١٤٣٧٨٩٢/٤ - فاكس : ٢٢٤٣٧٨٩٢/٦ (٩٧٢)

www.al-ayyam.com

e-mail: info@al-ayyam.com

ISBN 978 9950 00 000 1

تصميم الغلاف: حسني رضوان

المحتويات

٧	مقدمة.....
٩	العلاقات الفلسطينية الإسرائيلية عشية خطف المستوطنين الثلاثة
١٩	الموقف من حماس.....
٣١	غزة والمفاوضات.....
٣٦	خطف المستوطنين الثلاثة.....
٤١	الموقف من حماس في فترة الحرب.....
٥٧	الموقف من منظمة التحرير الفلسطينية.....
٧٠	تقييم الحملة العسكرية والأفق السياسي
٧٦	موقف الجمهور الإسرائيلي.....
٨١	ما بعد الحرب: ما الذي يجب على إسرائيل فعله؟.....
٨٦	هل نتوقع إسرائيل أن تحسم الخلافات في مفاوضات القاهرة القادمة؟.....
٩٢	هل يسعى لتتياهو مبكراً إلى دولة غزة منزوعة السلاح؟
٩٦	خاتمة: السلطة في الأطراف وحماس في الوسط.....

مقدمة

تسعى هذه الورقة إلى قراءة آثار العدوان الأخير على غزة على العلاقات الفلسطينية الإسرائيلية، وموقف إسرائيل من حركة حماس، والموقف من الرئيس محمود عباس ومن السلطة الفلسطينية، إضافة إلى القراءات الإسرائيلية لتبعات الحرب على العملية السياسية. من المؤكد أن واقع ما بعد الحرب سيكون له الكثير من التداعيات المستقبلية على الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي وعلى مستقبل عملية السلام. ربما لا يمكن لأحد أن يجزم أن نيران العدوان قد انتهت فيما الجنود ينظفون فوهات مدافعهم استعداداً لجولة التصعيد القادمة التي قد تكون بعد شهر أو بعد سنة، ما لم تقتنع إسرائيل أن المعضلة هي في الاحتلال ووجوب إنجائه، وما لم تخض عملية سياسية هادفة، ومتى ظلت تصر على أن أقصر الطرق للخروج من أزمتها هو الخوض في حلقة جديدة من الصراع مع الفلسطينيين. من أجل ذلك تنتظر الورقة إلى تداعيات العدوان الواردة في المواضيع أعلاه من خلال تفكيك العلاقات المركبة التي ظهرت خلال العدوان والمواقف الرسمية والعامة والفكرية التي وقفت وراء أو سعت إلى تفسير ما جرى. تبدأ الورقة بالنظر إلى صورة العلاقات الفلسطينية الإسرائيلية عشية الحرب، وذلك من أجل استيضاح السياق السياسي والفكري الذي يسود في إسرائيل فيما يتعلق بالصراع.

ثم تنظر الورقة في موقف إسرائيل من حركة حماس، وكيفية تطور هذا الموقف منذ سيطرة الأخيرة على غزة في حزيران ٢٠٠٧، وخلال فترة حكمها لغزة وصولاً للعدوان الأخير. وهو نقاش يستدعي تحليل الرؤية الإسرائيلية لموقع غزة من العملية التفاوضية تحديداً خلال السنوات الثماني الماضية، وهو ما يعطي إشارات لكيفية وآفاق تطور هذا الموقف بعد العدوان. ثم تقدم الورقة قراءة سريعة للعدوان ولخطف المستوطنين الثلاثة.

وبعد ذلك تقف الورقة أمام موقف إسرائيل من الرئيس محمود عباس كممثل لمنظمة التحرير الفلسطينية في المفاوضات، وتطور هذا الموقف خلال الحرب، في محاولة للإجابة على السؤال الأساس في هذا السياق: هل ثمة انزياح في الوعي السياسي الإسرائيلي خاصة لدى الحكومة اتجاه الرئيس عباس في أي اتجاه كان، سواء للأمام أو للخلف؟ وكيف يمكن فهم هذا الانزياح. واستكمالاً لفهم الصورة الإسرائيلية خلال العدوان تقدم الورقة مراجعة لبعض استطلاعات الرأي ومواقف الجمهور من العدوان وإطرافه.

ثم ختاماً تقدم الورقة قراءة في آفاق العلاقات الفلسطينية الإسرائيلية بعد العدوان، وكيف تنظر إسرائيل إلى علاقتها مع حماس وغزة والرئيس عباس والسلطة.

العلاقات الفلسطينية الإسرائيلية عشية خطف المستوطنين الثلاثة:

ظهرت عشية الحرب على غزة، عدة تصورات إسرائيلية للتعامل مع الصراع، وخاصة في صفوف الوزراء الكبار في الحكومة، يمكن الإشارة إلى تبلور خمسة تصورات مركزية بدأت تظهر في الحكومة عامة، وفي المجلس الوزاري المصغر خاصة، وهو ما يدل على تخطيط سياسي في حكومة نتنياهو يفسر عدم قدرته (ناهيك بالطبع عن أيديولوجيته وتصوره الشخصي) على قيادة عملية سياسية مع الفلسطينيين، حيث تكشف التصورات المتناقضة في مواقف أحزاب الائتلاف كما سنسرد لاحقاً. والتصورات التي تتنافس داخل حكومة نتنياهو بشكل علني، هي: أولاً: تصور نتنياهو نفسه، والذي وجه الحكومة خلال السنوات الخمس الأخيرة، ويمكن تلخيصه بالمطالبة باعتراف فلسطيني بيهودية الدولة وإقامة كيان سياسي مبتور اسمه دولة، وثانياً: توجه وخطة نفتالي بينيت رئيس حزب البيت اليهودي التي تتحدث عن ضم مناطق «ج» في الضفة الغربية وسلام اقتصادي، أي تحسين أوضاع الفلسطينيين اقتصادياً، وهي فكرة تبناها من نتنياهو، وطرحها بشكل مفصل مؤخراً «داني ديان»، رئيس مجلس المستوطنات سابقاً. وثالثاً: توجه تسيبي ليفني رئيسة حركة «هنتوعاه» والذي يعتمد على تصورات كانت قد طرحت في ظل حكومة أولمرت، ورابعاً: طرح يائير لبيد رئيس حزب «بيش عتيد» (يوجد مستقبل) والذي وضع تصوراً جديداً خلال مؤتمر هرتسليا الأخير في حزيران، لم يطرحه من قبل لا في برنامجه الانتخابي ولا خلال فترة الحكومة الحالية. لن يتم التطرق إلى تصورات المعارضة الإسرائيلية فهي في اعتقادنا، وخاصة فيما

يتعلق بحزب العمل، لا تختلف كثيرا عن مجمل التصورات التي تتصارع في الحكومة، وخاصة تصور حلّ الدولتين. وقد رافق طرح البرامج والخطوط صراعات مباشرة بين أعضاء الحكومة، هذا لا يعني أنه لم يكن هناك تصورات أخرى داخل حزب الليكود الحاكم، فهناك تصور وزير الدفاع موشي يعلون الذي يعتقد بإدارة الصراع في المرحلة الحالية دون الحاجة إلى حل للصراع، ويلمح يعلون بالذات إلى الضغط الغربي من أجل حلّ هذه الصراع الآن وسريعا، فيما يعتقد أن على إسرائيل إدارة الصراع مع الفلسطينيين دون تسوية لسنوات كثيرة قادمة، وتكون نتائج هذه الإدارة أقل ضرراً على إسرائيل من أي اتفاق نهائي مع الفلسطينيين. وهناك تصورات أخرى داخل الليكود تنسجم مع فكرة بينيت لضم مناطق «سي»، أو إدارة الصراع كما يقترح يعلون من جهة أخرى، وهناك موقف وزير الخارجية ليبرمان الذي يعتقد أن السلطة الفلسطينية وأبو مازن ليسوا شركاء للحلّ، ويجب تأجيل الحلّ لأجيال قادمة، وسنرى لاحقا أن ليبرمان غير استراتيجيته في هذا المسألة.

سنتطرق في الفقرات التالية بالأساس إلى تصورات لبيد، بينيت ونتنياهو. وهناك مواقف وزراء بارزين في الليكود يعارضون مجرد فكرة إقامة دولة فلسطينية، منهم: وزير الداخلية الحالي غدعون ساعر، وزير المواصلات، إسرائيل كاتس.

١. خطة لبيد: خطة الانفصال

في مؤتمر هرتسليا الذي عقد في حزيران ٢٠١٤، أي بعد أن جمدت إسرائيل كل تفاوض من السلطة الفلسطينية في أعقاب المصالحة وتشكيل حكومة الوحدة الوطنية، عرض يائير لبيد رئيس حزب «بيش عتيد» وعضو المجلس الوزاري المصغر

تصورا للحل، وقد أطلق لبيد على خطته اسم «خطة الانفصال». قال لبيد في مستهل حديثه إن التوصل إلى تسوية سياسية هو مصلحة إسرائيلية، وأبو مازن يعلم ذلك ويستغله، «تسوية سياسية ستمنع عزلة إسرائيل على المستوى الدولي، وستعزز الأمن الشخصي للمواطن، وستخلق «انفجارا» اقتصاديا سيرفع الدخل القومي ويحسن بشكل كبير مستوى الحياة في إسرائيل، والأهم من كل ذلك، سيزيل عن كاهلنا تهديد الدولة ثنائية القومية والتي تعني انتهاء وجود إسرائيل كدولة يهودية وتصفية الصهيونية»^١. استعرض لبيد إلى جانب هذه الأسباب أسبابا أخرى لأهمية التوصل إلى تسوية سياسية، «حتى لو أن المعادلة الحالية فشلت، ممنوع أن يكون هناك فراغ سياسي-دبلوماسي، لأن كل فراغ مصيره أن يمتلئ، وسيحل مكانه الإرهاب، وعزلة دولية، وأضرار اقتصادية ومخاطر أمنية، علينا بذل الجهود للعودة إلى طاولة المفاوضات، وتعزيز التعاون مع الأميركيين، وضم الدول العربية المعتدلة إلى المفاوضات مثل السعودية ودول خليجية، المعنية بمشاركة في خلق محور ضد إيران».

بعد أن استعرض لبيد مبررات خطته، قدّم تفصيلها الذي يضم ثلاث مراحل، المرحلة الأولى، سماها «مرحلة إعادة الانتشار»، وهي تقتضي بانسحاب إسرائيل من المناطق الخالية من المستوطنات الإسرائيلية، مع حفاظها على نشاطها الأمني إذا استدعت الضرورة في مناطق السلطة الفلسطينية، وتقتضي هذه المرحلة تجميد الاستيطان في المستوطنات التي تتواجد خارج الكتل الاستيطانية. وأسمى المرحلة الثانية مرحلة «بناء الثقة»، وتقتضي من إسرائيل التمرّك في الكتل الاستيطانية،

١. براك ربيد، «لبيد لتنتاهاو: أعرض خارطة حول الحدود المستقبلية لإسرائيل»، (هآرتس، ٢٠١٤/٦/٨).

٢. (آخر مشاهدة ٢٠١٤/٨/٢٣) <http://www.haaretz.co.il/news/politics/1.2342971>

وإخلاء المستوطنات النائية، وفي هذه المرحلة أيضا تستمر إسرائيل بالحفاظ على نشاطها الأمني في مناطق السلطة، وفي الوقت نفسه تقوم ببناء ترتيبات أمنية بالتعاون مع الأميركيين، تبدأ في هذه المرحلة مفاوضات المرحلة النهائية على الحل النهائي بوساطة أميركية. أما المرحلة الثالثة فسمها مرحلة «الترتيبات»، وفيها تتم عملية الترتيبات الأخيرة للحدود، وتبادل مناطق، وبدء الحديث حول القضايا الجوهرية. وتطرق لبيد إلى المستوطنات خارج الكتل الاستيطانية، قائلا «ليس هناك أي سبب لإقامة مستوطنات لن تكون داخل حدود إسرائيل في الحل النهائي، أو الاستثمار بمليارات الشواكل في البنى التحتية التي سنضطر في النهاية لتقديمها كهدية للفلسطينيين، أفضل استثمار هذه الأموال في تحسين حياة أطفال إسرائيل وليس في تحسين حياة الأطفال الفلسطينيين». وقد وصف لبيد خطته للانفصال عن الفلسطينيين بقوله «لا نريد حفلة زواج مع الفلسطينيين بل عقد طلاق... إذا لم نتفصل عن الفلسطينيين سوف نفقد الهوية اليهودية لدولة إسرائيل». وبناء عليه يعتقد لبيد أن على إسرائيل أن ترسم حدودها المستقبلية، وعلى إسرائيل أن تأتي إلى المفاوضات ولديها خرائط مفصلة تعبر عن إجماع قومي كبير. نعتقد أن خطة لبيد لا تختلف عن المبادئ التي وضعها في برنامجه الانتخابي، وتفسيراته الذرائعية لإنهاء الاحتلال البعيدة عن موقف أخلاقي معارض له، حيث ساق في برنامجه الانتخابي نفس التفسيرات التي عاد عليها في مؤتمر هرتسليا، إلا أنه جدّد برنامجه تنفيذي لخطته.

٢. خطة بينيت

كما فعل لبيد في مؤتمر هرتسليا، استمر بينيت في طرح خطته لضم مناطق من الضفة الغربية إلى السيادة الإسرائيلية، لا تعتبر خطة بينيت جديدة وخاصة

تلك التي أوردتها في مؤتمر هرتسليا في حزيران، فقد طرحها في برنامج حزبه الانتخابي وفصلها بشكل كبير.^٢ إلا أن الملفت للنظر بقاء بينيت مثابرا في الحديث عن هذه الخطة حتى بعد دخوله الحكومة وإشغاله منصب وزير الاقتصاد وعضو في المجلس الوزاري المصغر، فقد استمر في اعتبار هذه الخطة البرنامج السياسي العملي الوحيد في إسرائيل عموما وفي صفوف اليمين خصوصا. أما الجديد أو التعديل الذي طرحه في مؤتمر هرتسليا، فهو اقتراحه بضم تدريجي لمناطق «ج» بدل ضمها مرة واحدة.^٣

تشكل فكرة ضم مناطق «ج» إلى السيادة والقانون المدني الإسرائيلي التسوية التي يقبل بها اليمين، وبات هذا الموضوع محل قبول في شرائح كثيرة في صفوف مجتمع المستوطنين. ففي نشرة «بيشع شلنو» (يهودا والسامرة خاصتنا)، وهي مجلة يصدرها مجلس المستوطنات (بيشع) وتعرف نفسها بأنها «مجلة تورانية أيديولوجية وعملية لتعزيز سيطرتنا في البلاد»، استحضرت مقالا للصحافي المستوطن اربيل كهانا حول فكرة ضم مناطق ج، جاء فيه: «على إسرائيل وقف سيطرة الجيش على السكان الذين يعيشون في يهودا والسامرة، ونقلها إلى سيطرة كاملة للسلطات المدنية، بخلاف الرأي الدارج، لا يدور الحديث عن ملايين العرب الذين سوف يضمنون إلى إسرائيل، بل بخمسين ألفا، وأقصى حد مئة ألف، الذين سيحصلون على هويات زرقاء. باقي السكان الفلسطينيين يعيشون منذ

٢. مهند مصطفى، المستوطنون من الهامش إلى المركز، (رام الله: مدار- المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية ٢٠١٣)، ص: ٤٧-٤٩.

٣. براك ريب، «برنامج بينيت: إحالة تدريجية للسيادة على منطقة سي»، (هآرتس، ٢٠١٤/٦/٨)، أنظر الرابط: <http://www.haaretz.co.il/news/politics/1.2343035> (آخر مشاهدة، ٢٠١٤/٨/٢٤). كذلك الأمر شاهد المحاضرة التي ألقاها بينيت في المؤتمر حول خطته في موقع يوتيوب على الرابط التالي: <https://www.youtube.com/watch?v=V31X4OUx8AI> (آخر مشاهدة، ٢٠١٤/٨/٢٤).

اتفاق أوسلو تحت سيطرة مدنية فلسطينية في مناطق أ و ب. الاحتكاكات تحدث كلها في مناطق ج، فقط هنالك يدير الجيش حياة المواطنين... إذا كان هنالك قيادة حكيمة في إسرائيل عليها تنفيذ خطة خماسية لمدنة تدريجية لمناطق ج»^٤.

٣. استراتيجية نتياهو

اتخذ نتياهو منذ دخوله إلى مكتب رئيس الحكومة عام ١٩٩٦، سياستين في التعاطي مع السلطة الفلسطينية، فمن جهة قبل على مضض اتفاقيات أوسلو لأن حكومته التزمت بقبول الاتفاقيات التي وقعتها الحكومة السابقة وقبلها واعترف بها العالم والولايات المتحدة الأميركية في عهد بيل كلينتون، إلا أنه حاول إبقاء الوضع على ما هو عليه، صحيح أنه استمر في مفاوضات واي بلانتيشن حول الخليل، إلا أنها كانت مجرد خطوة للأمام لتعقبها عشرات الخطوات للوراء، كما هو الحال مع خطاب بار إيلان في بداية عهد حكومته الثانية عام ٢٠٠٩، خطوة تصريحية للأمام مقابل عشرات الخطوات التنفيذية للوراء. في فترته الأولى سخر نتياهو قائلاً: «التوجه السائد كان إعطاء الكل ما عدا ٢٪ وأنا عكست ذلك وأعطيت ٢٪ لسيطرة السلطة فقط»^٥. وقد أكد على هذا التوجه دنيس روس في كتابه «السلام الضائع»، بقوله «لم يصدق الرئيس ولا وزيرة الخارجية أولبرايت أن نتياهو جاد في تقدم العملية السلمية».

وقامت الحكومة الإسرائيلية خلال المفاوضات في الشهور التسعة الأخيرة التي سبقت تشكيل حكومة الوحدة الفلسطينية، بالإعلان عن بناء ٨٠٠٠ وحدة سكنية،

٤. نشرة «بيش عشلنو»، العدد ٢٨٨، نيسان، ٢٠١٢. ص: ٣.

٥. بيتر باينرت، «هيلاري كلينتون- المتحدة الكبيرة باسم إسرائيل»، (هآرتس، ١٣/٨/٢٠١٤)، ص: ٤.

غالبيتها كانت خارج الكتل الاستيطانية.^٦ أشار نتنياهو في مؤتمر صحفي إلى سذاجة وزير الخارجية جون كيري والجنرال جون آلين المبعوث الأميركي الخاص لقضايا الأمن في المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية حول قضايا الأمن، مشيراً أن دولة فلسطينية متواصلة الأطراف ستكون خطراً غير مقبول على إسرائيل، وأن التواجد الأمني الإسرائيلي لن يكون في منطقة الأغوار فحسب بل في كل المناطق، ويعقب ستيفن روبرت عضو مجلس العلاقات الخارجية في الولايات المتحدة الأميركية أن ذلك يعني أن نتياهو يريد سلطة سياسية تسمى دولة متقطعة الأوصال وتحت السيطرة الأمنية الإسرائيلية، هذه هي الدولة التي يقصدها نتياهو بكلامه.^٧

يعتقد نتياهو أن الحل المرحلية هي الحل المفضلة بالنسبة لإستراتيجية التفاوض مع الفلسطينيين، وهو بذلك لا يتناقض مع موقف وزير خارجيته ليبرمان في الموضوع. يريد نتياهو إدارة الصراع مع الفلسطينيين بواسطة المفاوضات لذاتها، وليس للوصول إلى حل نهائي. إن اشتراط نتياهو باعتراف فلسطيني بيهودية الدولة وحق الشعب اليهودي على البلاد هي شروط تهدف إلى إدراج مواضيع جديدة للتفاوض تؤدي إلى تعقيد التوصل إلى حل للصراع، لأن الجانب الفلسطيني يرفض أي حديث عن هذا الموضوع.

قدم نتياهو خلال مناسبات مختلفة تطويرات على مواقفه الكلاسيكية السابقة بخصوص شكل التسوية وطريقتها. عام ٢٠١١، قدم أربعة خطابات مركزية شكلت المصدر الأساس في عرض آرائه؛ تمثل الأول في خطابه أمام الكنيست بتاريخ

٦. Stephen Robert, "Only a Two-State Solution", (Haaretz, 4/8/2014), p: 5.

٧. المصدر السابق.

١٦ أيار، والثاني خطابه أمام الكونغرس في ٢٤ أيار، والثالث خطابه أمام الوكالة اليهودية في ٢٨ حزيران، والرابع أمام الجمعية العامة في ٢٣ أيلول. شكلت هذه الخطابات إضافات جوهرية لخطاب نتنياهو الشهير في بار إيلان في حزيران ٢٠٠٩ حيث وضع المزيد من النقاط على الحروف الغامضة التي وردت في خطابه الأول، ووضع المزيد من الحواشي والهوامش التي تبدو أكثر قوة وأقوى إلزاماً بالنسبة لنتنياهو من النص الأول الوارد في بار إيلان.

من الواضح أن نتنياهو كان مدفوعاً بنوعين متناقضين من الضغوط، بناءً على قول عوديد عيران؛ الأول خارجي من أطراف في المجتمع الدولي، والثاني داخلي من أطراف ائتلافه الحكومي. (Eran, 2011).

بدأت أولى هذه الهوامش في خطاب الكنيسة قبل أقل من أسبوعين من خطاب الكونغرس عام ٢٠١١، حيث وضع نتنياهو جملة من الملاحظات، أهمها أن حل قضية اللاجئين ستكون خارج حدود دولة إسرائيل، كما ستبقى الكتل الاستيطانية تحت السيادة الإسرائيلية، وسيواصل الجيش الإسرائيلي الانتشار في منطقة الأغوار. وأمام انتقاد حلفائه في الائتلاف بخصوص عدم ذكر ضم الكتل الاستيطانية، عاد نتنياهو في خطاب الكونغرس وشدد على أن بعض هذه الكتل ستكون شرق الحدود الفلسطينية الإسرائيلية.

على الرغم من ذلك، فإن رئيس الحكومة الإسرائيلية قدم تصوراً متكاملاً يمكن الاستدلال منه على شكل الحل النهائي الذي يرغب أن يراه في حال تحقيقه. يجب في البداية التأكيد، بأن ما اقترحه نتنياهو يشكل شروطاً قال بوجوب تحقيقها في أي نتائج للمفاوضات بين الطرفين، ولم تكن رؤى وتصورات حقيقية، إلا أنها تعكس شكل الحل المرغوب. شملت هذه على ثلاثة شروط أساسية في هذا الحل، هي: يهودية الدولة، والاحتفاظ بغور الأردن، وحدود الدولة الفلسطينية. ومع هذا،

يمكن - من تحليل مواقف نتنياهو - الاستدلال بشكل شامل على سبعة معالم أساسية للتسوية كما يراها، تتمثل في:

أولاً، إقرار فلسطيني بيهودية الدولة، إذ إن معيار تحقيق السلام هو الاعتراف بوجود دولتين لشعبيين، وإذا كانت الدولة الفلسطينية للشعب الفلسطيني فإن إسرائيل هي دولة الشعب اليهودي.

ثانياً، بالنسبة لقضية اللاجئين، فإنه لا توجد مشكلة واحدة بل ثمة مشاكل لاجئين، حيث لدى إسرائيل أيضاً مشكلة كما لدى الفلسطينيين، وعليه تتم تسوية كل مشكلة بصورة متناسبة بحيث يتم حل قضية اللاجئين الفلسطينيين في الدولة الفلسطينية وليس في إسرائيل أسوة بما تم في إسرائيل حين تمت تسوية مشكلة اللاجئين اليهود العرب عقب حرب ١٩٤٨.

ثالثاً، إن الدولة الفلسطينية لا بد أن تكون منزوعة السلاح بحيث لا تمتلك تلك الدولة أسلحة تهدد وجود إسرائيل وأمنها. هذا يتطلب وجوداً عسكرياً إسرائيلياً على طول نهر الأردن. إن حدود الدولة الفلسطينية يتم تحديدها بناءً على اتفاق بين الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني، وأن هذه الحدود لا يمكن أن تكون حدود الرابع من حزيران بل تأخذ بعين الاعتبار الطبيعة الديمغرافية للوجود الإسرائيلي في المستوطنات، ويتم ضم مجمل الكتل الاستيطانية الكبرى والتجمعات السكنية إلى داخل دولة إسرائيل، وتقوم إسرائيل بتفكيك بعض البؤر التي ترى أنه يمكن التنازل عنها. وبكلمة أخرى فإن المفاوضات وحدها يمكن أن تنتج شكل حدود الدولة الفلسطينية ومسارها ولا يمكن الجزم المسبق بها قبل الشروع في المفاوضات. وأن حدود الرابع من حزيران لا تشكل قاعدة تصلح لذلك، بل إن حدود الرابع من حزيران بالنسبة لتنتياهو غير قابلة للدفاع عنها من ناحية عسكرية.

وهو موقف يتعزز مع استحضار طرحه حول الحاجة للاحتفاظ بغور الأردن لضمان قوة الردع الإسرائيلية.

رابعاً، أن تحتفظ إسرائيل بمنطقة غور الأردن تحت سيطرتها ولا يكون للدولة الفلسطينية حدود شرقية مع الأردن بالمعنى الجغرافي، بل ربما بالمعنى المعنوي والسياسي. نتنياهو لم يقدم الكثير من الشروح، بل قال إن حدود إسرائيل لا يمكن أن تقف عند خاصرة الضفة الغربية، بحيث يكون عرض إسرائيل من جهة حيفا وتل أبيب مجرد خمسة عشر كيلو متراً. قال نتنياهو أثناء جولة في الغور في آذار ٢٠١١ إنه «مهما كانت الظروف في المستقبل، وفي إطار أي اتفاقية، يجب على الجيش الإسرائيلي البقاء هنا منتشراً على طول نهر الأردن. هذه شهادة التأمين الخاصة بدولة إسرائيل»^٨.

٨. «نتنياهو يتجول في الأغوار: جيشنا سيبقى هنا وحدود إسرائيل الأمنية تقع على نهر الأردن»، (صحيفة الأيام، ٩ آذار ٢٠١١).

الموقف من حماس

دخلت حماس كلاعب أساسي في العلاقة الإسرائيلية الفلسطينية بقوة مع فوزها في الانتخابات التشريعية الثانية عام ٢٠٠٦، إلا أنها استطاعت أن تكون طرفاً مهماً في تقرير وتيرة هذه العلاقة بعد سيطرتها على قطاع غزة بالقوة في حزيران عام ٢٠٠٧. صحيح أن حماس استطاعت أن تفرض نفسها على تفاصيل الصراع مع إسرائيل خاصة بعد تزعمها قائمة معارضي اتفاق أوسلو وعملها بشكل حثيث ضد الاتفاق وضد السلطة الوطنية التي تمخضت عنه، إلا أن هذا لم يعن أكثر من كون وجودها أزمة أمنية تم التعاطي معها خلال السنوات السابقة لحكمها لغزة ضمن مقتضيات الحاجة الأمنية. ولكن مع فوز حماس في الانتخابات التشريعية الثانية وتشكيلها للحكومة الفلسطينية العاشرة ظهرت في جوهر النقاش الجدي في إسرائيل علامة الاستفهام الكبرى: كيف يمكن لنا أن نتعاطى مع حماس؟. فهي من جهة لا تعترف باتفاقيات أوسلو التي دخلت الانتخابات بموجبها كما أنها غير مستعدة لاستكمال طريق التفاوض الذي مهدت له أوسلو. وبمساعدة دولية ظهرت اشتراطات الرباعية الدولية التي استوجبت على حماس الاعتراف بإسرائيل وبالاتفاقيات والعمل وفقها في جوهرها. بيد أنه إلى ذلك الحين لم تكن تلك أزمة إسرائيل وحدها بل كانت مشكلة المجتمع الدولي والقوى الكبرى التي رعت مسيرة السلام. كما أنها في جزء كبير منها مشكلة فلسطينية داخلية حيث أن حماس برفضها الإقرار بأوسلو والاعتراف ببتبعاته التي باتت حكومتها جزءاً منه تشكل تهديداً لوحدة حال النظام السياسي الفلسطيني، وهو ما وضع بشكل جلي في خروجها بالسلاح للسيطرة على غزة. اتبعت حماس منذ ذلك الوقت حتى تنازلها عن حكومة غزة لصالح تشكيل حكومة الوفاق تفريقاً اصطلاحياً ليس أكثر

بين مفهوم «السلطة» ومفهوم الحكومة. فهي حكومة وليست سلطة رغم أن وزراءها يجلسون في مبان تترزين بشعار السلطة واسمها، إلا أن الخطاب الحمساوي جعل من هذا التفريق ديدن الاتصال من أوصلو.

كان السؤال الأساسي في الذهن السياسي الإسرائيلي وفي مستويات الأمن إذا ما كانت حماس ستقبل بالوضع الراهن وتكون جزءاً منه ضمن شروط مرحلة أوصلو، وهو سؤال لم تتأخر حماس في الإجابة عليه حتى في ظل مناورات الوفاق الوطني الفلسطيني ومبادراته التي تم صوغها قبل الانقسام الفلسطيني في ٢٠٠٧، إذ إن حدوث الانقسام وسيطرة حماس على قطاع غزة دللت على نأي حماس بنفسها عن فكرة السلطة دون أن تتنازل على الحكم، بل عملت ترتيبات تحافظ على هذا الحكم وتعضده. حتى ذلك الوقت كان التفكير في حماس في الذهن السياسي والأمني في تل أبيب ينبع من التعامل معها أمنياً وضمن مستوجبات وضرورات العلاقة مع تنظيم معاد. سيما أن تلك الفترات السابقة تميزت بعمل حماس الدؤوب ضد أهداف إسرائيلية بشكل متواصل في الضفة الغربية كما في قطاع غزة كما داخل المدن الإسرائيلية سواء في فترة ما قبل الانتفاضة الثانية أو خلالها. هذا التعاطي الأمني بالقدر الذي جعل أطراً محددة المعالم للتعامل مع التنظيم الأول في الإسلام السياسي في فلسطين وصاحب المرجعية الخارجية كونه جزءاً من التنظيم الدولي للإخوان، إلا أنه أخرج كثيراً الإجابة على السؤال الكبير الذي بدا يلوح في الأفق مع فوز حماس غير المتوقع في الانتخابات التشريعية الثانية، إلا أنه أصبح أمراً واقعاً مع هيمنتها على قطاع غزة.

سبق سيطرة حماس على القطاع بعام قيام حماس بأسر الجندي الإسرائيلي جلعاد شاليط وهو ما خلق مجموعة من الاشتباك بين إسرائيل وحماس في قطاع

غزة كانت في كثير منها تنجم عن اجتياحات إسرائيلية وتوغلات داخل القطاع خاصة في أجزائه الشمالية الغربية والشرقية. وكانت تلك المناوشات تنتهي بهدن غير معلنة وتوقف للقتال ينذر باشتعال قادم في أي لحظة. صحيح أن بعض إطلاق النار والتصعيد كان يتم وقفه ضمن ترتيبات تتم بين السلطة وإسرائيل بوساطة مصرية بالطبع، إلا أن هذا لم يعن بأي حال أن ثمة ترتيبات للعلاقة بين حماس وبين إسرائيل إلا في نطاق التعاطي الأمني مع التصعيد الدائر، ولم يحمل دخول حماس في هدنة جماعية في ذلك الوقت أي مغزى سياسي بقدر كونه كما كانت تسوقه انسياقاً مع القرار الوطني الجماعي وتجنبياً للشعب من ويلات القتال. بمعنى لم يكن ثمة ترتيبات لتلك العلاقة بوصف حماس لم تكن مسؤولة عن قطاع غزة حتى في ظل هيمنتها على الحكومتين العاشرة والحادية عشرة التي تشكلت في الحيز الزمني بين فوزها في الانتخابات في كانون الثاني ٢٠٠٦ وسيطرتها على قطاع غزة في حزيران ٢٠٠٧، أي طوال فترة عام ونصف.

قامت إسرائيل بإعلان حصار اقتصادي على قطاع غزة فرضت بموجبه قيوداً على دخول البضائع والمواد الأساسية إلى القطاع عبر معابرها الستة التي كانت تربط القطاع بإسرائيل، بل إنها وتدرجياً قامت بتقليص العمل في بعضها إلى حد إنهاء العمل به، بجانب تحكمها بإيقاع ربط غزة بالعالم الخارجي عبر تقييد الحركة عبر معبر بيت حانون (أيرز) ومحاولات وقف الحركة على معبر رفح، كما حدث في أكثر من مرة حين هددت إسرائيل بقصفه، وقامت بشن أكثر من غارة عليه لوقف العمل به، ومنع حركة الملاحة البحرية وتقييد حرية الصيد. بالطبع مطار غزة معطل بشكل كامل ولم تتوقف إسرائيل عن استهداف مدرج المطار خلال عدوانها المستمر على القطاع حتى بات أثراً بعد عين.

تغير الأمر بعد حزيران ٢٠٠٧، حيث أن سيطرة حماس المباشرة والمنفردة على قطاع غزة عنت جملة من التغيرات في الموقف من حماس بالنسبة لإسرائيل. تمثلت أبرز هذه التغيرات في التالي:

أولاً: باتت حماس تحكم قطاع غزة بشكل مباشر، حيث أن مشاركتها في الحكم خلال الفترة السابقة سواء من خلال تشكيلها للحكومة الفلسطينية أو قبل ذلك من خلال حضورها العسكري القوي في القطاع بجوار أجهزة السلطة الأمنية والعسكرية، لم تفض إلى هيمنة حماسية على القطاع. وأن تحكم حماس قطاع غزة يعني أنها تتحكم بعلاقة القطاع بإسرائيل وتحدد إيقاع ووتيرة العلاقة معها.

ثانياً: نتج عن هذا السياق الجديد مسؤولية حماس بشكل كامل عن كل ما يحدث في قطاع غزة، فهي مسؤولة ليس عن أمن الفلسطينيين وحياتهم بل أيضاً عن تصرفاتهم تجاه إسرائيل. في السابق كانت إسرائيل تواظب على اتهام السلطة الفلسطينية بأي عمل تصفه بالعدائي ضدها تقوم به حماس أو غيرها من قطاع غزة بسبب سيطرة السلطة في ذلك الوقت على القطاع. اختلف الأمر الآن فحماس صارت مسؤولة عن أي عمل تقوم به أي مجموعة من القطاع. نتج عن تحميل المسؤولية جملة من العلامات البارزة التي ستحدد وتيرة العلاقة بين الطرفين: من جهة فقد أسس هذا التحميل لنوع جديد من العلاقة قائم على التبادلية وربما المقايضة التي باتت تظهر في الخطاب السياسي والعسكري الإسرائيلي، والذي يحمل في جوهره ربط وجود حماس في غزة بمقدار إثبات مقدراتها على تحمل تلك المسؤولية، وهذا بدوره فتح ثقباً في جدار الكراهية والعداء السميكة الذي أنتج علاقة الأمر الواقع بين الطرفين.

من جهة ثانية فإن «تحميل المسؤولية» فرض وجود ترتيبات ما لصون هذا «التحمل» وهو ما فتح أفقاً جديداً للتعايش رغم عدم الاعتراف المتبادل، كما أنه أسس لإقرار إسرائيل بمواصلة المسؤولية الإنسانية عن تزويد غزة بالسلع والمواد الأساسية ضمن شروط الحصار المفروض على القطاع منذ تولي حماس السيطرة عليه.

ثالثاً: لقد أصبح «الشيطان» على البوابة، فهو يتحكم ببوابات العلاقة مع إسرائيل. بمعنى أن حماس لم تعد مجرد عدو يجب التفكير في سبل العلاقة معه من منظور أمني وعسكري، رغم تواصل التفكير به بهذه العقلية، ولكنه إلى جانب ذلك جارٍ علينا التفكير بكيفية التعاطي مع مواقفه ومع بناءه لمؤسسات حكمه. إن جوهر التحول في العقل السياسي الإسرائيلي كان القبول بهذا الجار وماهية الشروط والظروف الذي يمكن لإسرائيل أن تقبل بها. من هنا ظهرت للسطح ضوابط العلاقة الجديدة التي وسمت «الجيرة» والتي فرضت على حماس نوعاً من مقياس الرضا من جهة إسرائيل الذي تكون خميرته الأساسية التي تنضج الخبز هو مدى فعالية ضبط التصعيد والتحكم به. ورغم هذا الفهم الأمني والعسكري فقد انتقلت حماس تدريجياً من صندوق الأمن والعسكر إلى الصندوق السياسي الرحب الذي يحتمل نقاط وعلامات استفهام كبيرة، لكنه وربما الأهم من كل ذلك مفتوح على كل الخيارات بما فيها الحاجة لنوع ولو محدود من التسويات التي تكون في جوهرها أمنية لكنها ستجد تفسيراتها في الوعي السياسي بطريقة مختلفة.

رابعاً: أظهر هذا النوع المحدود من التسويات الحاجة لنوع ومستوى من الحوار أو التفاوض. وعليه برز للسطح في تلك المقاربة فكرة التفاوض عبر وسيط أو ما

يعرف بالمفاوضات غير المباشرة. لقد صارت تلك المفاوضات هي قناة التواصل بين الطرفين وأثبتت نجاعتها خلال سنوات حكم حماس لغزة، فمن العدوان على غزة في كانون الأول ٢٠٠٨ وكانون الثاني ٢٠٠٩ حتى مفاوضات صفقة شاليت عام ٢٠١١، وبعد ذلك العدوان على غزة عام ٢٠١٢. كان الوسيط المصري خلال كل تلك المراحل يقوم بإدارة مفاوضات الغرف المتجاورة بين الطرفين. وأياً كان تبرير تلك المفاوضات وتوصيفها إلا أنها أحدثت نقاشاً داخل المجتمع السياسي الإسرائيلي نتجت عنه حقيقة واحدة، أن ثمة مساحة للتفاوض مع حماس وإن عبر وسطاء، وهي مفاوضات الضرورة وليست القناعة حتى بالنسبة لحماس ربما. وهو الأمر الذي استمر في العدوان الحالي عام ٢٠١٤ حيث انخرط الطرفان في مفاوضات برعاية مصرية، ولكن هذه المرة بمشاركة السلطة الفلسطينية وممثلي الفصائل المختلفة. رغم ذلك فإن إسرائيل تدرك أن الذي يقرر في مصير هذه المفاوضات هو ممثلو حماس وليس الفصائل. خامساً: مثل أي مفاوضات تمخضت هذه المفاوضات عن اتفاقيات غير موقعة وبضمانة الوسيط. ليست الاتفاقيات مهمة لأن مجمل بنودها كان حول ترتيب وتيرة العلاقة ومنع التصعيد من الاندلاع. لكن الأهم في حقيقة وجود هذه الاتفاقيات والتفاهات أنها أصبحت مرجعيات في تحديد العلاقة. لنلاحظ مثلاً مركزية تفاهات إنهاء العدوان عام ٢٠١٢ أو ما يعرف بورقة مرسى في النقاش حول إنهاء العدوان عام ٢٠١٤، لقد كانت هذه التفاهات في صلب النقاشات المبكرة حول إنهاء هذا العدوان. والأهم من ذلك أن عدم نجاعتها ربما فسرت رغبة الطرفين في التوصل إلى تفاهات أكثر عمقاً تلبي بالنسبة لكل طرف مصالحه بصورة أكثر فعالية. فهي لم تعد تلبي

طموحات الطرفين، فإسرائيل تريد توسيع نشاطاتها العسكرية، وهي لم
تحد، أي الاتفاقية من تطوير السلاح.^٩

سادساً: ليس بعيداً عن هذا التفكير حقيقة أن الوضع في غزة هو وضع سياسي
بامتياز، فثمة سلطة لها حكومة في غزة تزعم تمثيل الفلسطينيين هناك،
وبالتالي تضعف من تمثيل الخصم السياسي الأكبر لإسرائيل في المقاطعة
حيث مقر الحكم الفلسطيني، كما أن هذه السلطة الجديدة ذات نزعات
دولانية وإن على حياء.

باتت إسرائيل تفكر أكثر في أن وضع حماس في غزة غير مؤقت، وأنه قد
يستمر فترة وعليها تطوير إجابات أعمق للتعامل معها. يمكن فحص مواقف
إسرائيل بعد ذلك من حماس في الفترة التي امتدت من حكمها لغزة في حزيران
٢٠٠٧ وحتى قيامها بالعدوان الأخير في تموز ٢٠١٤، مع التركيز خاصة على
مخرجات العدوانين السابقين.

قامت إسرائيل قبل العدوان الحالي بعدوانين متفاوتين على قطاع غزة استهدفاً
بشكل أساسي كما كان معلناً حكم حماس في القطاع وترسانتها العسكرية
ومقدرتها على إطلاق الصواريخ باتجاه البلدات الإسرائيلية. بمراجعة أدبيات
العدوانين نجد أن غايتهم كانت محدودة رغم بشاعتهما حيث تركّزتا في الحدّ
من قدرات حماس التسليحية وردعها عن إطلاق الصواريخ على إسرائيل.^{١٠} دار
نقاش مطول في أروقة صنع القرار في إسرائيل سواء في المؤسسة السياسية أو

٩. Udi Dekel, Israel-Hamas: Conditions for a Stable Ceasefire, INSS Insight No. 575, July 17, 2014.

١٠. انظر لتفاصيل أكثر التقرير الاستراتيجي الذي يصدره مركز مدار والذي تحرره هندية غانم خصوصاً للعام
٢٠١٢ و٢٠٠٩ حول هذين العدوانين.

العسكرية حول أفضل الطرق للرد على ما تقول عنه إسرائيل من إطلاق صواريخ من قطاع غزة خلال الفترات السابقة، وكانت الإجابة تستقر على ضرورة الحد من القدرات الصاروخية الفلسطينية. ورغم مناداة الكثير من الأطراف في مطبخ القرار الإسرائيلي بضرورة وضع حد لحكم حماس في غزة إلا أن مخرجات العدوان كانت تشير إلى استقرار رأي الأغلبية في إسرائيل على الإبقاء على حماس في غزة ولكن ضعيفة ومحدودة القدرات. إذ إن المشكلة لم تكن في حماس بل في قيام حماس بإطلاق الصواريخ فإذا ما توقفت حماس عن إطلاق الصواريخ فلا مانع من إجراء ترتيبات معها - غير مباشرة- حول تعايش من نوع ما. وهذا ما ثبت في اتفاقيات التهدئة التي تمخضت عنها المفاوضات التي تلت كل عدوان، إذ أن هذه الاتفاقيات بحثت في سبل تثبيت عدم إطلاق الصواريخ من غزة. وكانت حقيقة أن حماس وفي الفترات بين كل عدوان تبرهن أنها قادرة على ملاحقة مطلقي الصواريخ وعدم انجرارها في بعض الأحيان وراء التصعيد الذي حاولت الجهاد الإسلامي تطويره يصب من وجهة نظر إسرائيلية في صالح مقولة التعايش مع حماس. بل إن بعض قادة الأمن في إسرائيل خرجوا بتصريحات حول أن حماس تمنح إسرائيل هدوءاً لم تتمتع به من قبل وأنها جادة في ملاحقة مطلقي الصواريخ. وقال البعض إن حماس هي اليوم الشريك شبه المثالي.^{١١}

وعليه استقر الرأي الإسرائيلي على أن وجود ترتيبات تحد من إطلاق الصواريخ وتحمي إسرائيل من الاشتباك المستمر مع غزة وتحمل تبعات ذلك. وبدا أن كل عدوان سابق على غزة كان يسعى إلى إعادة تثبيت قواعد اللعبة مع حماس بمعنى تثبيت الخطوط العامة للفتاومات غير المعلنة والتي تضمن حماس بموجبها البقاء على سدة

١١ بن كاسبيت، «الضاحية ٢- تسوية الشجاعة بالأرض»، معاريف، ١٣/٧/٢٠١٤.

الحكم في قطاع غزة. وبعبارة أخرى إن «تحمّل المسؤولية» يفرض على إسرائيل أيضاً عدم تقويض حكم حماس حتى يظلّ الجار محافظاً على حق الجيرة عليه.

● تحكّم بهذه المقاربة جملة من المقولات الخلفية أبرزها:

● أولاً، إن بديل حماس سيكون ربما أكثر تطرفاً وإن الفراغ الذي قد ينتج عن الإطاحة بـحماس قد لا يكون محمود العواقب. ودائماً ما كان يتم ذكر المجموعات السلفية والجهادية ذات الارتباطات العالمية كوريث محتم في غزة. وبذلك فإن الشيطان الذي تعرف أفضل من الشيطان الذي لا تعرف أو أنه أهون الضررين. وهي مقولة استمرت في الهيمنة على النقاش حول العلاقة مع حماس حتى العدوان الحالي. يقولون في الجيش إن اسقاط نظام حماس سيقود إلى فوضى مثل الصومال كما أنه لن يوجد لإسرائيل البتة أي عنوان للردع أو لإجراء تسويات غير مباشرة. وبالتالي فوجود حماس مهم من هذا الجانب.^{١٢}

● ثانياً، إن الانقسام الفلسطيني المترتب على حالة وجود حكومتين منفصلتين هو مصلحة إسرائيلية كبرى إذ يعني تشتيتاً لجهود بناء الدولة الفلسطينية، بل إن هذه الدولة لم تعد ممكنة واقعياً في ظل وجود نظامين سياسيين مختلفين. وإن تعزيز حالة الانقسام تخدم الدعاية الإسرائيلية بأنه لا يمكن إقامة دولة على منطقتين منفصلتين. كما أنه يخلق مع الوقت سياقات سياسية ومؤسسية تجعل من توحيد الأطر الإدارية والأمنية أمراً مستحيلاً.

● ثالثاً، تتوافق هذه الرؤية مع منطلقات نتنياهو وأركان حكومته بطرق شتى،

١٢ عاموس هريئيل، «غزة: اندلاع الحرب على الرواية»، هآرتس، ٢٠١٤/٨/٤.

فهي بالنسبة لرئيس الوزراء تساعد في تحقيق مقاربته حول إدارة الصراع من خلال إدارة العلاقة اليومية مع حماس في غزة وإدارتها في الضفة مع السلطة الفلسطينية، دون الحاجة لتقديم تنازلات سياسية. أما بالنسبة لبعض أركان الحكومة في أقصى اليمين مثل بينيت فإن غزة يجب أن تترك لمصيرها، إذ إن ما يهم هو الضفة الغربية وتحديد المناطق «C» التي يجب ضمها لإسرائيل.

- رابعاً، يتعزز هذا في حقيقة أن الصراع الفلسطيني الداخلي يشغل الفلسطينيين عن الصراع مع إسرائيل ويوجه جهودهم نحو الصراع الداخلي، وبالتالي يتم ترحيل المطالب الفلسطينية بالاستقلال والحقوق السياسية. وعليه فقد دأبت إسرائيل على تغذية هذا الصراع ومعارضة أي تقارب فلسطيني فلسطيني واعتباره تهديداً للمصالح الإسرائيلية وإخلاقاً بالتزامات الرئيس محمود عباس بالسلام، حيث كانت المفاضلة بين الصلح مع إسرائيل والتصالح مع حماس تتحكم بالكثير من مقولات إسرائيل وردات فعلها على جهود المصالحة الفلسطينية. الكثير من الكتاب والباحثين الإسرائيليين رأوا في المصالحة الفلسطينية ضرورة فلسطينية داخلية لجأت إليها كل من فتح وحماس لضرورات داخلية، حيث تعاني كل جهة من تآكل شرعيتها، وبالتالي فإن الاتفاق وتشكيل حكومة التكنوقراط بالطريقة التي تمت تعني أن الطرفين سيعيشان تحت نفس السقف دون أن يتنازلا عن أيديولوجيتهما وتوجهاتهما.^{١٣} وهناك من نصح بضرورة عدم الوقوف في وجه الموج الدولي الداعم للمصالحة، بل تبني وجهة واشنطن للحكم على الحكومة من خلال

13 . Kobi Michael and Udi Dekel, «The Palestinian Reconciliation Agreement: Tactical Relief or Strategic Opportunity?», INSS Insight No. 548, May 14, 2014.

تصرفاتها.^{١٤} ورأى البعض أن هذه المصالحة ستطول أكثر من غيرها لأنها توفر لحماس استجابة لوضعها الحالي، كما توفر لها آلية لمراجعة القيودات المفروضة عليها من حكومة مصر.^{١٥} إلا أن رأي نتنياهو الذي قرر مصير تصرفاته هو أن المصالحة أعطت شرعية للإرهاب.^{١٦}

- خامساً، وربما الأهم من كل ذلك أن سيطرة حماس على قطاع غزة تعني أن الرئيس محمود عباس ليس صاحب سيادة ولا سلطة على الجزء الثاني من الأرض التي يطالب بأن تقام دولته عليه. من هنا فإن استمرار سيطرة حماس على غزة يعني تقويض رواية ومطالب الرئيس عباس بخصوص الدولة. ولقد دأب السياسيون الإسرائيليون على استخدام هذه الإشارات حول عدم ولاية الرئيس عباس على غزة لتنفيذ المطالب الفلسطينية خلال جولات المفاوضات المختلفة.

- سادساً، ثمة حقيقة أساسية في ذلك أن حماس لم تتقدم بمطالب سياسية خلال الاشتباك مع إسرائيل فهي تطالب ضمن الخطوط العامة لأيديولوجيتها بإزالة إسرائيل، ورغم تبنيها في وثيقة الوفاق الوطني لفكرة الدولة الفلسطينية على حدود الرابع مع حزيران، إلا أنها لم تجعل هذا المطلب كروموزوم سياستها واشتباكها مع إسرائيل. بل إن ما تطالب به حماس عقب كل اشتباك وعدوان لا

14. Shlomo Brom and Yoram Schweitzer, The Palestinian Unity Government, INSS Insight No. 559, June 11, 2014.

15. Mark A. Heller, The Fatah-Hamas Reconciliation and the Israeli-Palestinian Negotiations, INSS Insight No. 542, April 27, 2014.

16. Kobi Michael and Udi Dekel, The Hamas Challenge: What Should Be Done?, INSS Insight No. 569, July 6, 2014.

يتعدى أن يكون مطالب إنسانية لتحسين ظروف الحياة في غزة ولتثبيت حكمها هناك. فمطالب حماس إنسانية وموجهة للغرب وهي موجهة لتحسين حياة الناس^{١٧} من شأن التوافق الفلسطيني أن يزيل الكثير من هذه المقاربات التي تبدو في مجملها في مصلحة إسرائيل. وعليه فقد أسست إسرائيل لعلاقة ملتبسة مع حماس خلال فترة السنوات الثماني قبل العدوان الأخير تقوم على عدم السعي لتقويض حكم حماس وإنهائه بل التحكم به. توافقت هذه الرؤية مع ضرورة الحد من تعاظم قوة حماس العسكرية والعمل على ضربها من فترة لأخرى. سعت إسرائيل إلى تطوير هذه العلاقة الملتبسة القائمة على نقيضين والحفاظ عليها. فمن جهة من الأفضل أن تبقى حماس في غزة حتى لا يأتي أبو مازن وفي أسوأ سيناريو تصعد السلفية الجهادية، ومن جهة أخرى على إسرائيل أن تقلم أطراف حماس من وقت لآخر حتى تضمن الهدوء على حدودها مع قطاع غزة. وبعبارة أخرى فما كانت إسرائيل تسعى لتثبيته في تلك العلاقة هي «الحكم مقابل الهدوء» حيث على يمكن لحماس أن تستمر في حكم قطاع غزة وأن تظل جارة غير مرغوبة بها مقابل عدم إطلاق الصواريخ من غزة والتحكم في الفصائل الفلسطينية التي يمكن لها أن تبادر لإطلاق تلك الصواريخ خاصة الجهاد الإسلامي. ويقول المدافعون عن ضرورة الإبقاء على حماس في غزة بأن حماس هي الجهة الوحيدة القادرة على حكم غزة وأنها على الأقل برهنت أنها تضبط نفسها حين تقرر ذلك، وفعالة في الحفاظ على الأمن. وأن تقويض حكم حماس قد يأتي بمجموعات أكثر تطرفاً، أو يجعل غزة بيئة مهددة.^{١٨}

17. Israeli Hasson, «Did Bibi choose to preserve Hamas to avoid talks with Abbas», Al Monitor, 21/8/2014.

18. Carmit Valensi and Gabi Siboni, «Rockets in the South Yet Once More: Israel's Gaza Dilemma», INSS Insight No. 528, March 18, 2014.

غزة والمفاوضات

أسس حكم حماس لغزة لفهم إسرائيلي مختلف لموقع قطاع غزة في المفاوضات مع الفلسطينيين. فقطاع غزة الذي كان أول مناطق نفوذ السلطة الفلسطينية بجانب أريحا وأعطى مع أريحا اسمه للاتفاق الأول مع الفلسطينيين، بات منفصلاً بشكل كامل عن باقي مناطق السلطة الفلسطينية، حيث لا تفصله فقط الأراضي الإسرائيلية بل أيضاً ثمة نظام سياسي ومؤسسي وإداري وأمني مختلف بشكل كامل، بل تقع بين النظامين حالة عدا. كان انسحاب إسرائيل من قطاع غزة عام ٢٠٠٥ سابقة إسرائيلية في التعامل مع غزة بشكل منفرد ودون ربط هذا التصرف بأي خطوة في الضفة باستثناء تفكيك بعض البؤر الاستيطانية النائية في جنين، وهي خطوة لم تكن بأي حال من الأحوال بالتنسيق مع السلطة الفلسطينية. ظهرت في الخطاب السياسي الإسرائيلي مجموعة من الملاحظات حددت بشكل كبير موقف إسرائيل أو فسرته بخصوص موقع قطاع غزة من مستقبل العملية التفاوضية. تمثلت أولى هذه الملاحظات في الربط بين تجربة الانسحاب من قطاع غزة ومستقبل أي انسحاب مزعم من مناطق الضفة الغربية. وهذا الربط بالطبع لصيق بوجود حماس في غزة بعد ذلك. فبالنسبة لإسرائيل، جاء الانسحاب من غزة بحماس مباشرة بعد أقل من سنة للحكم وبعد ذلك للسيطرة على القطاع. بعبارة أخرى فإن انسحاب إسرائيل من أي منطقة في الضفة الغربية سيعني سيطرة حماس وتساعد الهجمات ضد إسرائيل. إن الانسحاب وفق الرواية الإسرائيلية لا يجلب السلام بل المزيد من التصعيد والحروب. فغزة كما يستدل ويستشهد قادة الجيش والسياسة أرسلت لإسرائيل الصواريخ بعد خروج قواتها من داخلها. وعليه فإن الانسحاب لا يجلب الأمن بل يهدده.

أما الملاحظة الثانية فهي أن على إسرائيل أن تترك غزة لمصيرها وتتعاظم معها وفق مقتضيات الحاجة الأمنية والمواقف الإنسانية. إن الطلاق مع غزة يعني أن إسرائيل يجب أن تكون في حل من أي التزامات تجاه القطاع. بل إن الكثيرين في إسرائيل رأوا في إدخال المساعدات ومواد البناء والطعام لغزة تشجيع على مواصلة «اعتداءاتها» على إسرائيل. أسست هذه النقطة لنقطة أعمق ستعتمل داخل الوعي السياسي التفاوضي في إسرائيل تقول إن غزة قضية مختلفة ولا يمكن بأي حال ربط مصيرها بمصير الضفة الغربية.

يكمل السابق الملاحظة الثالثة التي تعمل على تعزيز الفصل بين الضفة الغربية وقطاع غزة والإصرار على التعامل مع كل منطقة على حدة ووفق فهم خاص بها. يساعد هذا الفصل في تفتيت جهود الوحدة الفلسطينية كما يعمل على إضعاف محاولات تقرير المصير الفلسطيني التي لن تكون أكثر من محاولات افتراضية في واقع غير متجانس. دأبت إسرائيل على تعزيز هذا الفصل من خلال تقليل الحركة بين الضفة الغربية وقطاع غزة سواء حركة البضائع أو حركة الأشخاص بجانب محاربة كل جهود لربط الكتلتين الجغرافيتين سياسياً وإدارياً واقتصادياً. ورابع هذه الملاحظات هو تعزيز المقولات حول البدائل الإقليمية، حيث يعني ترك غزة لمصيرها أنها تتجه جنوباً نحو مصر لا نحو إسرائيل والضفة الغربية.^{١٩} كان صعود نظام الإخوان في مصر فرصة ذهبية لانتعاش هذه المقولة، وإن كان يشير أيضاً إلى ربط مصير الضفة الغربية بالأردن ولكن كانت غزة فعلاً تتجه وقت الرئيس السابق مرسى نحو هذا الخيار. وكان على إسرائيل تغذي هذا التوجه. بل إن فكرة ضم غزة لسينا وإقامة كيانية مشتركة هناك ظهرت في بعض

١٩. غيرا أيلند، البدائل الإقليمية لحل الدولتين، (تل أبيب معهد دراسات الأمن القومي، ٢٠١١).

الكتابات والتصريحات وإن لم تتبناها النخبة السياسية خوفاً من إغضاب مصر. وكانت الملاحظة الأخيرة في هذا السياق تتحدث عن وجود وتحقيق دولة غزة بوصفها دولة الأمر الواقع، حيث أن السلطة هناك التي تحكمها حماس تمارس كل ما تقوم به الدولة من تصرفات ولها ولاية كاملة على الأرض والسكان. إن دولة غزة هي دولة الفلسطينيين أما الضفة الغربية فهي تصبح قضية إسرائيلية داخلية بعد ضمها سواء ضمها كاملاً أو ضمها جزئياً ومنح المناطق الأخرى حكماً ذاتياً محدوداً. كما ظهرت في خضم النقاشات فكرة الدولتين بمستويات مختلفة من السيادة. وظهر في ظل الدعاوى بدولة غزة السؤال الكبير: كيف تتعامل إسرائيل مع فكرة استقلال غزة. هل ستواصل السيطرة على مجالها الجوي والبحري والرقابة على كل ما يدخل ويخرج منها أم تتركها لمصيرها؟.

رغم ذلك لم تنتف حقيقة أن غزة قد تكون جزءاً من تسوية شاملة مع الفلسطينيين من قبل الساسة الإسرائيليين خاصة من أولئك الذين مازالوا يعتقدون بضرورة استمرار العملية السلمية، خاصة تسيبي ليفني. فأى تسوية مع الفلسطينيين تتم بتفاهم وعبر الوسيط الأميركي ستحتاج لأن تكون غزة طرفاً مهماً فيها. وإن وضعية حماس ضمن هذا السياق بقدر ما كانت عصية في غزة فإنها قد تصبح مؤقتة في حال التوصل إلى اتفاق سلام شامل يدفع حماس إلى التنازل عن غزة ضمن ترتيبات فلسطينية داخلية. وبالتالي يجب ترك الباب موارباً لعودة غزة للسلطة الفلسطينية. بل إن هؤلاء كانوا من دعاة منح امتيازات للرئيس أبو مازن من أجل إنجاح مهمته في الضفة الغربية حتى تصبح نموذجاً للازدهار والرخاء والتطور يسعى الغزيون إليه وبالتالي ينبذون حماس. إن فلسفة السلام الذي يجلب الرخاء مقابل «التطرف» الذي يجلب الحصار والويلات قادت مثل هذا الخط من

التفكير، إلا أن المحرك الأساسي له الاعتقاد بأن السلام لا يمكن أن ينجح دون وجود دولة فلسطينية تكون غزة جزءاً منها، وإلا فإن إسرائيل تدفن رأسها في الرمال، إلا أن نقيض هذا ذاته هو ما كان يحكم أغلبية منطق الخطاب التفاوضي الإسرائيلي على طاولة المفاوضات، حيث كانت إسرائيل تصر أن غزة ليست جزءاً من الولاية الفلسطينية، بالتالي فإن الحديث عن دولة فلسطينية في مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة ليس إلا رغبة يتعذر تحقيقها. لقد بدرت ملاحظات مثل تلك كثيراً عن مسؤولين إسرائيليين، وهي جاءت ضمن عملية إضعاف الموقف التفاوضي الفلسطيني ومحاولة خنق التطلعات الوطنية الفلسطينية. وكان الخطاب الإسرائيلي يركز على حقيقة الوضع المختلف في القطاع عنه في الضفة الغربية ويستخدم العداء المعلن والممارس في القطاع بين حماس وفتح للتدليل على عدم أحقية الرئيس أبو مازن بالمطالبة بدولة، إذ إنه يتحدث عن دولة افتراضية غير موجودة حتى لو توفرت له الضفة الغربية، فإن بسط جناح السيادة الفلسطينية على قطاع غزة سيظل صعباً.

عزز هذا الفهم فرص التحاور مع غزة بطريقة منفصلة، وإن بشكل غير مباشر، بل إن التفاهات التي تم التوصل إليها بعد كل عدوان على غزة بدأت تأخذ تدريجياً بعداً غير أمني، حيث تم إدخال مطالب إنسانية في البداية مثل السماح للمزارعين بالدخول لمزارعهم على المنطقة الحدودية وكذلك مناطق الصيد ووقف الاعتداءات، وهي مطلب في جوهرها إنسانية، لكنها تشتمل على الرجوع إلى اتفاقيات أوسلو تحديداً في المساحات المسموحة والإجراءات المتبعة، وهو ما سيتطور بشكل كبير خلال بحث التفاهات في العدوان الأخير إلى موافقة إسرائيل على مناقشة قضية المطار والميناء. واللافت أن إسرائيل سحبت تدريجياً تدخلها في عمل معبر رفح

وتركت الأمر بوصفه شأنًا «غزاوياً» مصرياً ولم تعد تهدد باجتياح المعبر في السنوات الأخيرة أو احتلاله أو تعطيل العمل فيه. كما اختفت فكرة احتلال محور فلادلفيا التي كانت تقصد عزل غزة عن العالم الخارجي، وتم تدريجياً دفع غزة باتجاه القاهرة لتصبح امراً مصرياً صرفاً. يمكن تعميق تأمل هذه النقطة إذا ما أدركنا أن التوجه الإسرائيلي الحالي بدأ في أواخر فترة الرئيس مبارك وخلال فترة حكم المجلس العسكري وبعد ذلك حكم الرئيس مرسي، أي قبل عدااء النظام المصري لحماس على إثر الصراع مع الإخوان.

كل هذه الملاحظات كانت الخطوط التأسيسية لتطوير ملامح العلاقة مع حماس، وبالتالي التأثير حتى على الموقف من حماس خلال فترة العدوان الأخير. غير أن الموقف من حماس خلال هذا العدوان سييتأثر بجملة من المتغيرات التي ستدفع باتجاه بروز أفكار جديدة في العقل والممارسة الإسرائيليين.

خطف المستوطنين الثلاثة

جاء خطف المستوطنين اليهود الثلاثة في بداية حزيران في سياق سياسي حدثت فيه عدة تطورات على مشهد العلاقات الإسرائيلية الفلسطينية: عدم تمديد المفاوضات بعد رفض إسرائيل الإفراج عن الدفعة الأخيرة من الأسرى الفلسطينيين، وتم ذلك بسبب ضغط مارسه كتل في الائتلاف الحكومي وخاصة نفتالي بينيت، والأهم مارسها حزب الليكود نفسه على نتنياهو، تشكيل الحكومة الفلسطينية بسرعة فاجأت إسرائيل والقرار الإسرائيلي الرسمي الذي حظي بإجماع كل كتل الائتلاف الحكومي (حتى حزب تسييفي ليني) بمقاطعة السلطة الفلسطينية جراء المصالحة وتشكيل حكومة الوحدة الوطنية، وحتى عندما قابلت ليفني الرئيس الفلسطيني في لندن بعد اتخاذ القرار بالمقاطعة اعتبرت أن اللقاء كان شخصيا ولم يمثل دولة إسرائيل.

تتميز حكومة نتنياهو في هذه الدورة بهجوم أعضائها بعضهم على بعض، فأعضاء كنيسست من الليكود يعتبرون أن نتنياهو في المفاوضات تبني نهج ليفني، بينما يعتبر أعضاء في حزب ليفني أنه مقيد بيمين متطرف داخل حزبه وحزب البيت اليهودي، هذا غير الصراعات الشرسة بين الحزب اليهودي وحركة هتنوعاه، حول موضوع المفاوضات مع السلطة الفلسطينية،^{٢٠} ولكن لا شك أن نتنياهو استطاع الخروج (وربما أراد ذلك واستغل ذلك) من مآزق المفاوضات مستغلا تشكيل الحكومة الفلسطينية الموحدة، رغم أن المفاوضات توقفت عمليا قبل ذلك بعد رفض إسرائيل إطلاق الدفعة الرابعة

٢٠. وصف عمار متسناع عضو حركة هتنوعاه، البيت اليهودي في أوج أزمة خطف الشبان الثلاثة، بأن له أهدافا مثل حركة حماس ولكن بدون «إرهاب»، وقد أحدثت هذه التصريحات ضجة كبيرة في إسرائيل وفي الائتلاف الحكومي، إلا أن متسناع لم يتراجع عن التشبيه بين البيت اليهودي وحركة حماس، أنظر: موران ازولاي، «متسناع عن البيت اليهودي: مثل حماس ولكن بدون إرهاب» (موقع واي نت، ٢٦/٦/٢٠١٤)، أنظر الرابط: <http://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-4534988,00.html> (آخر مشاهدة، ٢٤/٨/٢٠١٤).

من الأسرى، إلا أن إسرائيل اعتبرت تشكيل الحكومة سببا ضمينا لموقفها الرفض لإكمال المفاوضات.

استغل نتنياهو بشكل واضح قضية خطف المستوطنين الثلاثة من أجل الاستمرار في نزع الشرعية عن المصالحة الفلسطينية وحكومة الوفاق الوطني، وقد مورس حتى حادث الاختطاف ضغط شديد على نتنياهو في الساحة الدولية والمحلية للتعامل مع حكومة الوحدة الوطنية، على اعتبار أن ذلك يعتبر فرصة لإسرائيل لإشراك حماس في العملية السياسية، ووضع غزة ضمن أي اتفاق مستقبلي للحل الدائم. ففي الساحة الدولية، اعترف الاتحاد الأوروبي بشكل رسمي والولايات المتحدة بشكل عملي بحكومة الوحدة الوطنية، واعتبر العالم أن حكومة الوفاق الوطني هي نتاج توقف المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية جراء رفض إسرائيل الإفراج عن الدفعة الرابعة والأخيرة من الأسرى الفلسطينيين وخاصة الأسرى الفلسطينيين من الداخل، كما اعتبر العالم أن هذه الحكومة هي خطوة مهمة في بسط سيطرة السلطة الفلسطينية على قطاع غزة وإدراج القطاع من جديد في تسوية سياسية مستقبلية، كما اعتبرت الدول الأوروبية رفض إسرائيل التعامل مع حكومة الوحدة الوطنية مجرد مناورة سياسية مكشوفة للتنصل من المفاوضات والتزاماتها لابل الهروب منها وتحميل السلطة الفلسطينية مسؤولية ذلك، فقد كان نتنياهو واضحا في كلامه أن على الرئيس الفلسطيني أن يختار بين حماس والسلام مع إسرائيل.

جاءت عملية الخطف لتبدأ مرحلة جديدة كان هدفها بالأساس ضرب السلطة الفلسطينية أكثر من ضرب حماس من أجل تثبيت الوضع القائم وتخفيف الضغط على إسرائيل في الساحة الدولية، وتبرير موقف إسرائيل الرفض للحكومة الوطنية.

أعلن نتنياهو من أول يوم أن منظمة «إرهابية» تقف وراء خطف الشبان الثلاثة، وأعلن بعد وقت قصير أن حركة حماس هي المسؤولة عن العملية.

ففي أول تصريح له في أعقاب عملية الخطف عاد نتنياهو الجديد (بار إيلان)، إلى نتنياهو القديم (قبل ٢٠٠٩) وصرح لأول مرة بعد خطاب بار إيلان أن أي تسوية سياسية مع السلطة الفلسطينية ستكون انعكاساتها سلبية على إسرائيل. ففي أول تصريح له اعتبر أن السلطة الفلسطينية وأبو مازن مسؤولان عن عملية الخطف، والأهم أن نتنياهو اعتبر أن السلطة الفلسطينية وأبو مازن مسؤولان عن كل عملية ضد إسرائيل تخرج ليس فقط من مناطق الضفة الغربية بل أيضاً من قطاع غزة. كانت كلماته واضحة في هذا الشأن: «الادعاء بأن السلطة الفلسطينية غير مسؤولة عن عملية الخطف لأن العملية جرت في منطق تقع تحت السيطرة الإسرائيلية هو ادعاء عار من أساسه، فعندما تم تنفيذ العملية (الانتحارية) في مركز البلاد، فإن المسؤولة هي السلطة الفلسطينية التي تسيطر على المناطق التي خرج منها المنفذون، هذه نفس الحالة، خرج المنفذون من مناطق السلطة والسلطة هي المسؤولة»^{٢١}.

تعامل نتنياهو مع مسألة الخطف وكأنها إعلان حرب على إسرائيل فقد عقد اجتماعاً أمنياً وعسكرياً في مقر وزارة الدفاع في تل أبيب، وكال المديح للأجهزة الأمنية وكأنها ذاهبة إلى حرب صعبة، واعتبر أن الأجهزة الأمنية تواصل الليل بالنهار من أجل إيجاد الشبان المخطوفين، حيث شارك في الجلسة الأولى، موشيه يعلون وزير الدفاع، رئيس هيئة الأركان بيني غانتس، رئيس الشاباك: يورام بيرى، رئيس الموساد: تمير باردو، ورئيس جهاز الاستخبارات العسكرية

٢١ <http://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-4530259,00.html> (تاريخ المشاهدة ٢٠/٨/٢٠١٤).

أفيف كوخافي^{٢٢}، وهي تشكيلة إعلان حرب وليس مجرد عمل أمني هدفه إرجاع ثلاثة شبان مخطوفين.

كما ذكرنا، كان الهدف الأساسي من رفع سقف دراماتيكية المشكلة هو ضرب السلطة الفلسطينية والرئيس أبو مازن، وفي نفس الوقت النيل من حركة حماس في الضفة الغربية، كان ننتياهو يريد أن يعزز مقولة إرهابية حركة حماس، لنزع الشرعية عن حكومة الوحدة على المستوى الدولي، ورغم أن الرئيس الفلسطيني استنكر هذه العملية بشكل فاجأ الإسرائيليين في حدته ومكانه، إلا أن ننتياهو الذي لا يريد شيء أن يعكر صفو تصويره تعامل بسلبية مع الاستنكار الفلسطيني للعملية. ادعت إسرائيل في بداية الأزمة أن أبو مازن يتصل من استنكار العملية، أو أن استنكاره ليس شديدا بما يكفي^{٢٣}. وعندما استنكرها بشدة في مؤتمر جامعة الدول العربية اعتبر ننتياهو أن هذا الاستنكار لا يكفي. وهو يعيد إلى الأذهان موقف ننتياهو مع الموقف الذي نشره أبو مازن في شهر نيسان ٢٠١٤، حول الكارثة اليهودية التي اعتبرها الأكثر وحشية في تاريخ الإنسانية، ورغم الترحيب الإسرائيلي العام لهذا الموقف إلا أن ننتياهو اعتبره مجرد علاقات عامة يمارسها الرئيس الفلسطيني، وقال في هذا الشأن «كلمات أبو مازن في هذا الشأن تهدف إلى مصالحة الغرب، أبو مازن اختار حماس، التي تتنكر للكارثة وتهدف إلى أحداث كارثة أخرى لإسرائيل»^{٢٤}. شكلت عملية الخطف فرصة لإعادة الاجتماع القومي حول تصورات ننتياهو عن

٢٢. المصدر السابق.

٢٣. اربيل كهانا وآساف غبور، «ننتياهو طلب المساعدة، أبو مازن يتصل من استنكار الخطف»، (موقع معاريف الإلكتروني، ١٦/٦/٢٠١٤)، أنظر الرابط: <http://www.nrg.co.il/online/1/ART2/585/786.html> (آخر مشاهدة، ٢٤/٨/٢٠١٤).

٢٤. يوني هيرس، «استنكار الكارثة، هذا مجرد عرض» (يسرائيل هيوم، ٢٨/٤/٢٠١٤)، أنظر الرابط: <http://www.israelhayom.co.il/article/1778889> (آخر مشاهدة، ٢٤/٨/٢٠١٤).

العلاقة مع الفلسطينيين. أدار نتنياهو هذه الأزمة بطريقة تخدم أجنداته السياسية، وهي: نزع الشرعية عن حكومة الوحدة الوطنية، إعادة الاعتبار لخطاب غياب الشريك الفلسطيني، إعطاء مصداقية لتتصله من المفاوضات وضرب حركة حماس في الضفة الغربية. في مسألة بناء إجماع قومي حول مسألة الخطف، يستدعينا تطرق المؤرخ الإسرائيلي الصهيوني، يحيعام فايتس، وهو أحد المؤرخين المعترفين في إسرائيل، إلى مسألة الحداد القومي الجماعي على خطف ومقتل المستوطنين الثلاثة، إذ أشار أن هذه المرة الأولى في تاريخ إسرائيل التي يرى فيها مشهدا كهذا، حيث يتم العمل على صناعة حداد قومي جماهيري وحتى رسمي بهذه الطريقة على شبان مدنيين لم يختطفوا خلال عملية عسكرية، مؤكدا أن هناك من أراد أن يقوم بذلك لمصالح سياسية. ويضيف فايتس أنه «لم يكن هناك في تاريخ دولة إسرائيل جنازة رسمية لضحايا إرهاب بمشاركة قادة الدولة»^{٢٥}. سرد فايتس الكثير من الأحداث التي سقط فيها إسرائيليون كضحايا إرهاب، إلا أنه لم يتم تنظيم جنازات رسمية لأي واحد منهم أو لعائلاتهم، حتى في الانتفاضة الثانية والتي سقط فيها الكثير من الإسرائيليين جراء العمليات الانتحارية لم يفكر أحد بإجراء جنازات رسمية لهم، ولم يفكر رؤساء الدولة بمشاركة أهاليهم بجنازاتهم الشخصية، بل كان يتم إرسال ممثلين عن الحكومة. ويضيف فايتس إلى الهدف الأساس من هذا السلوك الغريب، هو «تحويلهم إلى قديسين، الذين ضحوا بحياتهم في مستقبل العمر من أجل هدف ليس هناك ما هو أكبر وأهم منه، احتلال الأرض والاستيطان فيها». ويمكن الإضافة إلى مقال فايتس أن التوقيت لهذا التقديس لم يكن بريئا.

٢٥. يحيعام فايتس، «ليسوا أبطال إسرائيل»، موقع صحيفة هآرتس، آخر مشاهدة ٢٠١٤/٨/١٩
<http://www.haaretz.co.il/opinions/premium-1.2366512>

الموقف من حماس في فترة الحرب

بدأت إسرائيل منذ انغلاق أفق العملية السلمية في ربيع هذا العام تستعد لعملية عسكرية ولتصعيد محتمل. بات واضحاً أن الحرب الإسرائيلية على إيران لم تعد محتملة على الأقل في المدى القصير، غير أن كل الأصابع كانت تشير إلى غزة ومحاولة ترتيب الأوراق هناك مرة أخرى. لم تغب غزة عن النقاش بالمطلق حتى طوال فترة المفاوضات التي قادها وزير الخارجية الأميركي جون كيري. وهي لم تغب من جهة الموقف من موقعها في العملية التفاوضية ومن جهة ضرورة استعداد إسرائيل لعملية عسكرية هناك، ليس على غرار العمليتين السابقتين بل تتعلم فيها إسرائيل من الدروس المستخلصة في العمليات السابقة. تتمثل أهم نقاط ضعف إسرائيل في العمليات السابقة بخسارتها الإعلامية وفي المحافل الدولية التي يمكن فقط الإشارة إليها بتقرير غولدستون كنموذج، وعليه فإن على إسرائيل السعي إلى تحقيق انتصارات في مجال الإعلام والجبهة الداخلية والمشهد الدبلوماسي والسياسي بجانب الانتصار المنشود عسكرياً. نعتقد أن نتنها هو أراد أن يبقي غزة تحت سيطرة حماس، ولكن أن تبقى حماس ضعيفة ولا تشكل خطراً أمنياً على إسرائيل، وهذا ما يفسر اختلاف موقفه وهو في المعارضة عما صار إليه وهو في الحكومة، اعتبر نتنها أن الانقسام الفلسطيني فرصة تاريخية بالنسبة له لتمديد استراتيجيته في إدارة الصراع، فهو سبب مقنع لعدم التقدم بتسوية مع السلطة الفلسطينية لاعتبارات أمنية من جهة، ولتبقى حالة حماس في غزة حاضرة في المفاوضات كمتغير واقعي حول الاعتبارات الأمنية الإسرائيلية التي تعني في الضفة الغربية عدم قيام دولة فلسطينية.

ومن أجل تحقيق هذا فإن على إسرائيل كما ينصح ليرامشتينزر-كوبلنتز أن تتوفر لديها جملة من الشروط أهمها:

١. قصة عادلة مفادها أن إسرائيل استنفدت كل السبل قبل اللجوء لضرب غزة.

٢. أمل معقول في النجاح.

٣. توفر الملجأ الأخير، أي المشهد بعد نهاية الحرب أو المخرج.

ورأى كوبي ميخائيل وأودي ديكال أن إسرائيل تحتاج للخروج بعملية عسكرية

كبرى إلى أربعة أشياء:^{٢٦}

١. تحريك قوات الاحتياط.

٢. وضع الاقتصاد في حالة طوارئ.

٣. جهد عسكري كبير لتطهير البنية التحتية للمجموعات الإرهابية.

٤. التفكير في تأثير الحرب على الحياة اليومية.

وإذا ما كان على إسرائيل الذهاب في عملية عسكرية واسعة في غزة فإن عليها أن توازن بين مهمتها الأولى والأهم في حماية مواطنيها وضمان أمنهم وبين الحفاظ على شخصيتها المعنوية والأخلاقية.^{٢٧} ويظهر في الكتابات والتنظيرات الإسرائيلية اهتمام كبير بالمبررات لشن الحرب فيما يبدو تعلمًا من دروس الحروب السابقة. فمثلاً تعود بنينا شارفيتباروخ إلى اتفاقية جنيف الرابعة لتبرير المواقف الإسرائيلية في حال تم شن حرب.^{٢٨} وعليه فإن إسرائيل ستظل تواجه مشاكل سياقية خلال عملياتها في قطاع غزة فهي بحاجة للعمل على تأمين أمن مواطنيها وتقليص الإرهاب وفي نفس الوقت السعي لتأمين دعم وشرعية دولية لعملياتها،

26. Kobi Michael and Udi Dekel, The Hamas Challenge: What Should Be Done?, INSS Insight No. 569, July 6, 2014.

27. Liram Stenzler-Koblentz, «Iron Dome's Impact on the Military and Political Arena: Moral Justifications for Israel to Launch a Military Operation against Terrorist and Guerrilla Organizations», Military and Strategic Affairs, Volume 6, No. 1, March 2014, Pp79-97.

28. Pnina Sharvit Baruch, The Fight against Hamas: The Legal Angle, INSS Insight No. 566, June 27, 2014.

فالدعم الدولي جزء أساس من نجاح العملية كما استخلصت إسرائيل من تقرير غولدستون.²⁹

بات واضحاً مع ربيع العام ٢٠١٤، أن ثمة غيوماً تلوح في الأفق وأن إسرائيل بصدد مراجعة موقفها من حماس في الصيف، حيث بدأ النقاش مبكراً حول ذلك في الدوائر السياسية والعقول الأمنية والأكاديمية. وكان جوهر ذلك أن على إسرائيل أن تعيد النظر في استراتيجية التعامل مع غزة. كان أمام إسرائيل طوال السنوات الثماني السابقة ثلاثة خيارات للتعامل مع حماس كما يرى كوبي ميخائيل وأودي ديكال:³⁰

١. قبول حكمها لغزة واعتبارها مسؤولة عن كل الاعتداءات هناك.
 ٢. القيام بعمل طويل لإضعاف حكمها وقدراتها حتى تعود السلطة.
 ٣. القيام بعملية عسكرية مكثفة للإطاحة بها وتدمير قدراتها الاستراتيجية.
- لقد ظهر النقاش حول كيفية التعامل مع غزة ومع حماس مبكراً قبل عملية خطف الجنود. فقد اقترح كارمي تفالينسي وغابي سيبوني أن على إسرائيل أن تعيد اختبار وتقييم سياستها تجاه غزة حتى تحدد مقاربتها للوضع هناك وخياراتها الاستراتيجية في حال اندلاع مواجهة جديدة. ويقترح الباحثان في معهد الأمن القومي أن لدى إسرائيل خياران.

١. القيام بنسخة مطورة من عامود السحاب والصور الواقي تقود إلى تسوية ووضع أفضل لفترة أطول من الزمن.
٢. القيام بعملية أوسع تقود إلى تغييرات راديكالية في المنطقة تشتمل على

29. Liram Stenzler-Koblentz, «, p81

30. Kobi Michael and Udi Dekel, The Hamas Challenge: What Should Be Done?, INSS Insight No. 569, July 6, 2014.

حضور الجيش داخل غزة لضرب أعنف لحماس واحتلال غزة بالكامل ونقل السلطة لجهة أخرى.

أدى الضغط الذي مارسه إسرائيل على حركة حماس في اعتقال قياداتها الميدانية والسياسية، وإعادة اعتقال محرري صفقة شاليت، وإغلاق الأفق السياسي أمام حركة حماس بضرب حكومة الوحدة الوطنية، إلى إطلاق الصواريخ على إسرائيل. أعلن نتنياهو بداية أن أهداف الحرب إعادة الهدوء إلى جنوب إسرائيل وضرب حركة حماس ضربة قاسية، لاحقاً وبعد بداية العملية العسكرية بعد فشل محاولات التوصل إلى تهدئة أعلن أن هدف العملية العسكرية هي تدمير الأنفاق الهجومية، وبعد الانسحاب من قطاع غزة وفشل محاولات التوصل إلى وقف إطلاق النار، عاد نتنياهو في مؤتمراته الصحافية إلى الهدف الأولي وهو إعادة الهدوء. لم يذكر نتنياهو أي هدف سياسي للحرب على غزة، إلا في المؤتمر الصحافي الذي عقده بعد فشل مفاوضات القاهرة ووقف إطلاق النار في الثامن عشر من آب، ففي المؤتمر الصحافي ذكر نتنياهو على عجلة وفي آخر جملة له أنه يسعى إلى استغلال الوضع الاقليمي الناشئ في الشرق الأوسط من أجل أفق سياسي جديد لإسرائيل، ولكنه لم يفصل ذلك. وبعد انتهاء الحرب اتضح أن الأفق السياسي لا يشمل الفلسطينيين، ففي المؤتمر الصحافي والمقابلات التي أجراها نتنياهو أواخر شهر آب، أكد مرة أخرى على خطابه السابق بأن على الرئيس الفلسطيني أن يختار بين حماس وبين إسرائيل، نفس العبارة التي استعملها بعيد تشكيل حكومة الوفاق الوطني، رغم أنه أشار أنه لا يخشى دخول السلطة الفلسطينية إلى غزة، ولكنه يخشى دخول حماس إلى الضفة الغربية.^{٣١}

٣١. يهونتان ليس، «نتنياهو: في المجلس الوزاري المصغر فرحين بالسر لأنني لم استشرهم ووفرت عليهم صراعا داخليا»، (هآرتس، ٢٠١٤/٨/٣١)، ص: ٥.

كانت الحرب الحالية هي الأعنف منذ حرب لبنان الأولى عام ١٩٨٢، أطلقت المقاومة الفلسطينية حوالي ٤٥٠٠ صاروخ وقذيفة على إسرائيل، بينما هاجمت إسرائيل حوالي ٤٨٠٠ مرة في قطاع غزة، كما أطلقت حوالي ٥٠ ألف قذيفة مدفعية على القطاع مقارنة مع ثمانية آلاف عام ٢٠٠٩. كانت حصيلة الحرب مقتل ٢١٠٤ فلسطينيين قابلة للارتفاع، مقارنة مع ١٣٩١ في الحرب عام ٢٠٠٩، منهم ٥١٨ طفلاً مقارنة مع ٣٤٤ في عام ٢٠٠٩، أما في الجانب الإسرائيلي فقد قتل ٦٤ جندياً وضابطاً مقابل عشرة عام ٢٠٠٩، وسبعة مدنيين مقابل ثلاثة في حرب عام ٢٠٠٩.^{٣٢}

- واقترح عاموس يلدن ١٢ قاعدة لفهم ما تحتاجه إسرائيل خلال الحرب:^{٣٣}
١. غاية العملية، وتنبع من التزام إسرائيل بحماية مواطنيها واستعادة الردع، ويجب أن يختلف هذه المرة عن العمليتين السابقتين بمعالجة قدرات حماس والتنظيمات العسكرية.
 ٢. لا يجب أن تتضمن العملية احتلال غزة.
 ٣. معالجة قضية الأنفاق.
 ٤. ملاحظة عدم توفر عنصر المفاجأة. وعليه فحماس تحكمت بوقت الحرب.
 ٥. مدى مناعة الجبهة الداخلية.
 ٦. عامل الوقت من جهة نفاد صبر الرأي العام في إسرائيل وتساعد الضغط الدولي مع مرور الوقت.

٣٢. صحيفة هآرتس، «٥٠ يوماً من القتال»، (هآرتس، ٢٩/٨/٢٠١٤)، ص: ١٠. وأيضاً: عموس هرتيل وغيلي كوهن، «قصف غزة: الجيش استعمل القصف المدفعي غير الدقيق أربعة أضعاف الرصاص المسبوك»، (هآرتس، ١٥/٨/٢٠١٤)، ص: ٦.

33. Amos Yadlin, Operation Protective Edge: The Goal and the Strategy to Achieve Them, INSS Insight No. 571, July 9, 2014.

٧. عملية مركبة من الجو والأرض والاستخبارات. والقيام بعملية برية أمر مهم للرأي العام حتى لو لم يتم احتلال غزة.
٨. مسؤولية الدولة حيث أن على إسرائيل أن تصر أن حماس تتحمل مسؤولية كل شيء من غزة وليس حكومة الوفاق.
٩. التحكم في التصعيد الإقليمي إذا حدث من الجولان وجنوب لبنان وفي الضفة.
١٠. العامل المصري.
١١. العامل الإيراني.
١٢. الخروج من الأزمة.

وفي النهاية، قررت إسرائيل القيام بعملية عسكرية كبيرة في غزة انتهت بعد ٥١ يوماً تطورت خلالها مواقف إسرائيل من حماس. لقد تحكمت جملة من العوامل في تطوير الموقف الإسرائيلي من حماس خلال العدوان الأخير، أو بالأحرى في مصير الإجابة الإسرائيلية على السؤال المقلق «كيف نتعامل مع حماس؟». يمكن إجمال هذه العوامل بالتالي:

١. أهم هذه العوامل كان وما زال تطور سير المعارك على الأرض بالطبع، إذ إن أرض المعركة هي من تقرر مصير أي علاقة بين المتحاربين. في حالة إسرائيل فإن ذبذبات المواقف الإسرائيلية ونبضها يمكن قياسها من خلال النظر إلى تطور القتال في الأرض، حيث يمكن من خلال ذلك تلمس مفاصل مهمة تربط بين تلك المواقف وبين إيقاع المعركة.
٢. التباينات داخل المجلس الوزاري خاصة بين كبار الوزراء، فرغم دعم جميع أعضاء الحكومة لخروج الجيش للحرب ضد غزة فإن خلافات كبيرة ظهرت بينهم في كيفية الحكم على سير المعارك والتقرير في مصير الحرب. حيث

برزت المشكلة في عدم مقدرة الكابينت على التقرير في مصير التهدئة في بعض المراحل حين انقسم أربعة إلى أربعة مع عدم وجود صوت مرجح لتنتياهو وفق نظام التصويت في الكابينت.

٣. التحركات الإقليمية وخصوصاً من قبل الإدارة الأميركية في الشهر الأول من الحرب، وبعد ذلك الجهود المصرية. لقد دخلت إسرائيل هذه الحرب وعينها على دروس الحروب السابقة من ضرورة عدم استئشاشة غضب المجتمع الدولي خاصة مع التهديد الفلسطيني بالذهاب لمحكمة الجنايات. المؤكد أن إيقاع ردة فعل الإقليم والمجتمع الدولي كانت مهمة في تقرير تطور مواقف إسرائيل في الحرب ومن حماس.

٤. الموقف من الرئيس محمود عباس. لم يغيب أبو مازن ثانية عن إيقاع الحرب، بل كان هناك دائماً خلف الأكمة ينظر إليه تنتياهو بعيون مختلفة تتراوح بين الريبة والتردد، فهو يعرف أن أبو مازن في كل حال سيكون موجوداً في أي ترتيبات لحل الأزمة بشكل نهائي، إذ إن رغبة الإقليم والمجتمع الدولي كذلك. لذا فإن المواقف من أبو مازن ليس فقط من قبل تنتياهو بل أيضاً من قبل أقطاب الائتلاف الحكومية صاغت بشكل غير مباشر المواقف من حماس خلال العدوان.

٥. الرأي العام خاصة المحلي كان محركاً أساسياً في تغيير مواقف تنتياهو تحديداً، فربما كانت الحرب الوحيدة الذي ذهب إليها تنتياهو بشعبية وثقة جيدتين انخفضتا مثلاً حين قرر الذهاب إلى مفاوضات التهدئة، حيث تم تصويره كمن يلهث وراء موقف حماس، وهو ما دفعه مثلاً للتشدد ورفض الورقة المصرية، واشترط العودة للمفاوضات بإزالة بعض بنودها. يعرف

نتتيا هو أن الحروب لا تطيح بالجنرالات فقط بل أيضاً بالأساسة وهو لا يريد مصير أولمرت وليفني.

شهد الموقف من حماس خلال فترة العدوان التي اقتربت من الشهرين جملة من التطورات التي ارتبطت بالعوامل السابقة. لقد بدأت الحرب بعد اتهام إسرائيل لحماس بالوقوف خلف خطف المستوطنين الثلاثة وهو ما نفتته حركة حماس في ذلك الوقت. بدا واضحاً أن إسرائيل ستستعمل حادثة الخطف في أكثر من اتجاه تصب كلها في تشتيت الأنظار بعد اتهام المجتمع الدولي لها بإفشال الجهود الأميركية التي كان يقودها وزير الخارجية كيري لتجسير الهوة بين الطرفين وأحراز اتفاق تاريخي بعد مرور عشرين عاماً على أوصلو وإنشاء السلطة.

كانت الفكرة الأولى للحرب هي الانتقام من حماس وتدفيعها ثمن خطف الفتية الثلاثة وإشعال المنطقة بحيث يتم توجيه ضربة مؤلمة لها. بدأ الانتقام من خلال إعادة اعتقال محرري صفقة شاليط وبعض القيادات البرلمانية من الحركة. ومع توجيه الضربات الأولى لغزة بات واضحاً أن الأمر يدور هذه المرة عن إيقاع مختلف للحرب. فمن جهة لم تؤخذ حماس على حين غرة كما حدث في المرتين السابقتين، إذ بدأت الحرب الأولى بسلسلة غارات عنيفة مزقت غزة وقتلت مئات الأشخاص في يوم واحد وتوجت باغتيالات لشخصيات بارزة في الحركة، فيما بدأت الحرب الثانية بتوجيه ضربة مؤلمة للجهاز العسكري للحركة باغتيال الشهيد أحمد الجعبري قائد القسام. أما الإيقاع البطيء لانطلاقة شرارة العدوان الأخير فقد منع حماس من تلقي ضربة مفاجئة، حيث لم تجد نفسها في أتون الحرب بل دخلت فيها بكامل وعيها. ما أرادته إسرائيل انتقاماً ربما خططت له ليكون لأيام كما بات واضحاً من عرضها لهدنة بعد أقل من أسبوعين ورفضتها حماس، فقد

صارت حرباً طويلة فوجئت فيها إسرائيل بقوة الخصم الذي جاءت لتنتقم منه. حصلت إسرائيل على ثلاثة مفاجآت لم تتوقعها رغم أنها توقعت أن تصطدم ببعض القوة التي لا تعرف طبيعتها. أول هذه المفاجآت كان قصف حيفا بالصواريخ، وهو ما اعتبر تطوراً في القدرات الصاروخية الفلسطينية سيترك أثره على تغير موقف إسرائيل من «الانتقام» إلى القضاء على حماس. أما المفاجأة الثانية فكانت إطلاق طائرات بدون طيار من غزة فوق الأجواء الإسرائيلية. رغم أن الطائرات تم إسقاطها ولا يعرف إذا كان لدى حماس المزيد منها، حيث أنه منذ إطلاقها حتى الآن لم يسمع عن إطلاق المزيد، فإن ذلك يعكس تطورات في مكتسبات وقدرات الفصائل الفلسطينية فوجئت بها إسرائيل. وتظل شبكة الأنفاق هي العامل الأهم في تغير ديناميكية الحرب بالكامل، إذ استشعرت إسرائيل بوجود الأنفاق وتحدثت عنها خصوصاً مع اكتشاف نفق خانيونس باتجاه مستوطنة العين الثالثة في أذار الماضي، لكنها لم تقدر على توقع حجم المواجهة التي ستلقاها في الشجاعة وخزاعة وبيت حانون. ما نقترحه في هذا التحليل أن هذه المفاجآت دفعت إسرائيل إلى إعادة التفكير في مستقبل الحرب على غزة وفي العلاقة مع حماس.^{٣٤}

نظرت الأطراف الإسرائيلية إلى الطريقة التي تدير فيها حماس الحرب بوصفها حرب العمر، فهي مقاومة حياة أو موت، تنظر إليها بوصفها معركة وجودية.^{٣٥} لذا فاقمت حماس باستخدام كل الجبهات البرية والجوية بجانب الإنزال البحري

٣٤. أمير أورن، «تأجيل الجهل»، (هآرتس، ١٥/٨/٢٠١٤)، ص: ٦.

35. Udi Dekel and Shlomo Brom, Reconstruction for Demilitarization: Lifting the Economic Siege and Tightening the Security Siege around the Gaza Strip, INSS Insight No. 580, July 28, 2014.

إضافة إلى المعركة الإعلامية والنفسية التي شنتها ضد الجيش والمواطنين. من هنا تراجعت إسرائيل عن فكرة الحرب البرية بعد المعارك الضارية في الشجاعة.

ويعدد يورام شويتزر غايات حماس في الحرب بالتالي:³⁶

١. الاستمرار في إطلاق النار.
٢. اختراق الأراضي الإسرائيلية ومفاجأة إسرائيل.
٣. إيقاع خسائر في الجيش.
٤. حرب استنزاف.
٥. المساس بصورة إسرائيل.
٦. التأثير على المواقف الدولية.
٧. عدم المساس بقيادتها العسكرية والسياسية.

يؤكد الصحفي والخبير في الشؤون الأمنية الإسرائيلية المعروف رونين بيرغمان في مقال نشره في صحيفة «نيويورك تايمز»، أن عدد الجثث ليس المقياس الأهم في تحديد المنتصر في الحرب، بل مقارنة بين تحقيق الأهداف التي وضعها كل طرف قبل الحرب، ويشير بيرغمان أن حماس دخلت الحرب لأنها كانت في حالة عزلة إقليمية كبيرة، لكن استطاعت حماس أن تستمر بإطلاق الصواريخ على المدن الإسرائيلية وأظهرت قدرة كبيرة في هذا المجال، بينما وضعت إسرائيل هدفا من جملة أهدافها نزع السلاح من قطاع غزة، وهو هدف من الصعوبة تحقيقه، ويرجح بيرغمان أن حماس استطاعت أن تتعلم من الجولات القتالية السابقة أكثر مما استطاعت إسرائيل فعل ذلك، وقد تعلمت حماس ثلاثة دروس، حسنت من

36. Yoram Schweitzer, How Hamas Sees its Achievements in Operation Protective Edge and How Israel Should Respond, INSS Insight No. 586, August 7, 2014.

أدائها المضاد للاستخبارات العسكرية، وبذلك فإنها قللت معرفة إسرائيل عنها، وثانياً، بدلت حماس في تراتبية قيادتها العسكرية وأعطت أفضلية للقيادات التي تدربت في لبنان وفي إيران وطورت من قدرتها على حرب الشوارع، أما الدرس الثالث فهو تطويرها لشبكة معقدة من الأنفاق الهجومية التي تصل إلى الجبهة الإسرائيلية، وهو تطور كبير من وجهة نظر الكاتب في هذه الحرب.^{٣٧}

ما يهم حماس هو الحفاظ على مكانتها باعتبارها الحاكمة الوحيدة لقطاع غزة من الجهتين الأمنية والمدنية، وتتمتع «حماس» من الجانب الأمني على الخصوص بمكانة المسؤولة الوحيدة. إن عملية «الجرف الصامد»، برغم الأضرار التي تحدثها في غزة، قد تحسن مكانة حماس السياسية.^{٣٨}

جوبهت فكرة توقف العملية البرية بآراء مختلفة في أوساط الحكومة، فالبعض رأى أن العملية استوفت شروطها وأتت أكلها فيما رأى البعض الآخر أن إنهاء العملية يعني تراجع إسرائيل عن تحقيق أهدافها. قال نتنياهو هو مع توقف العملية البرية إن الجيش سينتشر وفقاً لاحتياجات إسرائيل الأمنية فقط وفق هذه الاحتياجات. وأياً كان الرأي فقد تم التخلي عن فكرة العقاب لصالح فكرة القضاء على حماس. لاحت فكرة القضاء على حماس مؤقتاً في بداية المعارك البرية، وطالب البعض بضرورة توغل الجيش إلى قلب مدينة غزة للتخلص من قيادة حماس. وكان واضحاً أن القيادة السياسية لم تحسم الأمر، إذ إن السؤال حول ماذا سنفعل بعد القضاء على حماس لم يحل بعد. فظهرت على السطح مرة أخرى فكرة البديل الشيطاني الذي ينتظر إسرائيل والسؤال حول جدوى تهديد الطريق للرئيس أبو

37. Ronen Bergman, "How Hamas beat Israel", (International New York Times, 11/8/2014), p: 9.

٣٨ تسفي برثيل، «المواجهة العسكرية هل تحسّن مكانة حماس؟» هآرتس، ٩/٧/٢٠١٤.

مازن. وتشبث الذين يرفضون فكرة البديل الشيطاني بأن أي بديل لن يكون أسوأ من حماس، فمهما كان تطرف البديل فإنه لن يقوم بأكثر مما قامت به حماس من إطلاق صواريخ واستهداف للمدنيين. والسؤال كان ما الذي تنتظره إسرائيل حتى تقرر أن حماس ليست أفضل من السلفية الجهادية غير المرغوبة. وهي فكرة سيطورها نتنياهو لاحقاً حين يساوي بين حماس وداعش في غزل فاضح للمواقف المتصاعدة في الغرب وواشنطن ضد تنظيم «الدولة».

إلا أن موقف غالبية أعضاء حزب الليكود الحاكم، غير الممثلين في المجلس الوزاري المصغر، كان ضرورة القضاء على حكم حماس في قطاع غزة، عبر عن هذا الموقف الليكودي وزير الدفاع السابق موشيه أرنس، ولكنه عبر عن موقف الليكود الرسمي أيضاً، حيث حذر إسرائيل من الدخول في حرب استنزاف مع حماس، بل طالبها بحسم المعركة وتجريد الفصائل الفلسطينية من سلاحها. لأن الطلب من حماس بنزع سلاحها أو وقف إطلاق النار سيكون تمهيدا للحرب القادمة، يقول أرنس «لن يستطيع أحد نزع سلاح حماس، لا الأمم المتحدة، ولا مصر ولا السلطة الفلسطينية، وقف إطلاق النار سيكون تمهيدا لجولة القتال التالية»^{٣٩} وفي مقال آخر اعتبر أن إسرائيل، بسبب وقف إطلاق النار، خسرت فرصة للقضاء على حماس.^{٤٠} لم يخفف الرئيس محمود عباس من النقاش، إذ إن البعض رأى أن القضاء على حماس سيعني تسليم غزة لسلطته وهو ما يشكل تهديداً استراتيجياً لإسرائيل، حيث ظهر بقوة التفكير بمقولة اللاشريك التي كان يتغنى بها نتنياهو ووزير خارجيته. وسيكون القضاء على حماس هدية للرئيس الذي لا ترى فيه إسرائيل شريكاً مناقضة

٣٩. موشيه أرنس، «ممنوع التدهور لحرب استنزاف»، (هآرتس، ٢٥/٨/٢٠١٤)، ص: ٢.

٤٠. موشيه أرنس، «فوتنا (فرصة)»، (هآرتس، ٣١/٨/٢٠١٤)، ص: ٢.

بذلك مواقفها. بيد أن البعض اعتبر أن القضاء على حماس لا يعني بالضرورة تسليم غزة لمحمود عباس، إذ يمكن البحث عن صيغ أخرى مثل وضع غزة تحت وصاية دولية من قبل الأمم المتحدة. لأن عباس وحماس وجهان لعملة واحدة كما ذهب البعض. كان ليبرمان قد اقترح أن تسيطر الأمم المتحدة على قطاع غزة. قال ليبرمان معللاً «لقد كان الأمر مشابهاً في كوسوفو وفي تيمور الشرقية وفي الانتداب على فلسطين»^{٤١}. بعد ذلك، تحول النقاش في إسرائيل، من القضاء على حماس إلى تقليص أظافرها بشكل كامل. يجب قطع أذرع التتين طالما تعذر قطع رأسه. تبلور هذا الموقف مع اشتداد المعارك على الأرض وعدم رغبة إسرائيل في إنهاء المعركة دون تحقيق الهدف الذي بات معلناً والقائل بضرورة وقف إطلاق الصواريخ من غزة. لم يجر تخفيض للمطالب بل تمن إعادة صياغة الأهداف ضمن بلاغة عهدت عن نتنياهو. بعد جدل وتلكؤ واختلافات داخل الكابينة تبني نتنياهو فكرة نزع سلاح حماس. وكان منطق ذلك إذا لم يأت الجبل لمحمد محمد يذهب هو للجبل كما يقول المثل الإنجليزي. غنى هذا أن الحرب لن تضع أوزارها قبل أن تحقق إسرائيل المطلب الذي بات جوهرياً في خطابها ويحظى بإجماع اليمين واليسار والمتمثل في نزع سلاح الفصائل في غزة سواء تحقق هذا عبر الردع وباستخدام السلاح وتدمير بنية المجموعات العسكرية أو من خلال اتفاق هدنة تتنازل بموجبه إسرائيل عن بعض القضايا الإنسانية في ظاهرها السياسية في جوهرها مثل الميناء والمطار. من هنا تم الربط بين موافقة إسرائيل على بناء الميناء وبين نزع السلاح، وهو ما أفشل مفاوضات القاهرة في التاسع عشر من آب.

رغم الضغوط عليه من اليمين، إلا أن نتنياهو لم يضع إسقاط حكم حماس

٤١. Haaretz, 4/8/2014.

كهدف للحرب، وذلك بسبب الثمن الباهظ لمثل هذا الهدف، وبسبب توجهاته الاستراتيجية في التفاوض مع السلطة الفلسطينية وحل الصراع أو إدارته، ففي خضم الحرب نشرت القناة الثانية الإسرائيلية خبراً عن عرض شرائح كان الجيش قد عرضها على المجلس الوزاري المصغر وبين الثمن الذي قد تدفعه إسرائيل في حال تم احتلال قطاع غزة، وقد عقب المحلل العسكري لصحيفة «هآرتس»، أمير أورن، على هذا الخبر، بأن نشر العرض دفع حماس إلى التصميم على مواقفها ومطالبها، ولمح بطريقة هزلية أن محمد ضيف استطاع أن يحفر نفقا إلى المجلس الوزاري المصغر يشارك في اتخاذ القرار. لمَّح أورن بشكل غير مباشر أن نتنياهو هو المسؤول عن تسريب هذا العرض لمراسل القناة الثانية، خاصة وأن الرقابة العسكرية أصيبت بالذهول فور نشر الخبر، إلا أن نتنياهو لم يحرك ساكناً جراء ذلك على عكس مرات سابقة أمر فيها بفحص تسريبات في المجلس الوزاري المصغر في ديوانه.^{٤٢} ولكن نعتقد أن لدى نتنياهو هدفاً سياسياً هو إبقاء الانقسام الفلسطيني فهو مريح له أيديولوجياً وسياسياً.

ففي مقالة له بعنوان «الردع لن يفيد»، يخرج «افنر غولب» (باحث في مركز دراسات الأمن القومي) ضد فكرة ردع حركة حماس، مدعياً أنه لا يمكن ردع حركة حماس التي تمثل حركة إرهابية، على العكس، فهو يعتقد أنه كلما شعرت حماس بأن مكانتها تتدهور جراء الحرب فإنها ستتجه نحو المجازفة أكثر لأنها لن تخسر شيئاً، ويكتب غولب «فشل الردع، الذي لم ينجح في منع المواجهة مع حماس، نبع من تقييم أن التنظيم الذي يسيطر على غزة سوف يعبر عن مسؤولية اتجاه مواطنيه ويفضل المحافظة على إنجازاته السياسية والعسكرية ولن يخاطر

٤٢. أمير أورن، «حافرة ضيف»، (هآرتس، ٢٠١٤/٨/١٨)، ص: ٢.

بجر رد فعل إسرائيلي، وهذا في اعتقاد غولب فشل في تقييم فكرة ردع تنظيم عسكري مثل حماس.^{٤٣}

ومع نجاح مباحثات القاهرة في السادس والعشرين من آب في إعلانها التوصل لاتفاق تهدئة بين الأطراف، وضعت الحرب أوزارها بوقف الاعتداءات المتبادلة وتوسيع مساحة الصيد إلى ستة أميال والسماح بإدخال مواد البناء وفتح المعابر بما يضمن فك الحصار عن القطاع، فيما تم تأجيل جميع القضايا الأخرى إلى فترة ما بعد شهر يتم بعدها التفاوض عليها. إن نظرة سريعة على الاتفاق الذي جاء بعد عثرات عدة يعني العودة إلى تفاهات عام ٢٠١٢ مؤقتاً، إلى حين البث في مجمل القضايا الأخرى خاصة المطار والميناء. إن فكرة إسرائيل من وراء الاتفاق تتمثل في شراء الهدوء أطول فرصة ممكنة حتى لو قدمت تنازلات إنسانية لقطاع غزة ذات دلالات سياسية، طالما لم تكن هذه التنازلات ضمن رؤية عامة لدفع الدولة الفلسطينية إلى الأمام. رغم ذلك فإن إسرائيل لم تلتزم بتحقيق المطالب الفلسطينية، بل التزمت بمناقشتها ضمن جولات المفاوضات، وهو ما يعني أن هذا الهدوء رغم توقع الكثيرين أن يكون صلباً فإنه يقف أيضاً على برميل من البارود. بكلمات مختلفة، عادت إسرائيل إلى فكرة التعايش مع حماس ولكن ضمن تفاهات جديدة وتستمر لأمد طويل، وتكون في إطار شبه تسوية مع الفلسطينيين، ولكنها تسوية تتعلق بغزة ولا تشمل الضفة الغربية، وبالتالي ماذا تحقق إسرائيل من وراء ذلك؟

أولاً: هي نجحت في التعامل مع غزة كقضية منفصلة عن الضفة الغربية، بمعنى أن لدى إسرائيل مشكلتين مختلفتين في الشكل والمضمون، واحدة في

٤٣. أفنرغولوب، «الردع لن يفيد»، (هآرتس، ١٨/٨/٢٠١٤)، ص: ١١.

الضفة الغربية وأخرى في قطاع غزة، وكل واحدة تبحث على حدة ومع جهات مختلفة. فمشكلة غزة هناك حماس، وإن كانت ضمن وفد فلسطيني مشترك، إلا أنها هي من يقرر إيقاع الحرب والسلم.

ثانياً، ركزت إسرائيل طول العدوان أن حربها على حماس والفصائل في غزة، وحددت بشكل واضح سلاح الفصائل كقضية مركزية في هذا الصراع يجب حلها. ورغم عدم نجاحها في فرض مطلبها الخاص بتجريد السلاح مسبقاً، إلا أنها جعلت من هذا السلاح موضوعاً مطروحاً للنقاش خارج دائرة النقاش التفاوضي، بل صار قضية مطروحة حتى في المحافل الدولية. ورغم عدم إنجازه إلا أنه سيظل في المستقبل التفاوضي وفي مكونات التدخل الأجنبي مركباً أساساً في التعاطي مع غزة.

ثالثاً، من المؤكد بأن سعي إسرائيل وراء هدوء طويل الأمد قد تحقق من خلال فتح الباب على مصراعيه لعملية تفاوضية مع «غزة» بخصوص قضايا عالقة، وبالتالي فهي لم تغلق الباب ولم تغلق نافذة الفرص أمام استمرار الحوار حول المستقبل مع غزة، إذ لا يوجد سقف زمني معلن للتوصل إلى اتفاق نهائي.

الموقف من منظمة التحرير الفلسطينية

يحاول هذا المبحث تحليل موقف إسرائيل من منظمة التحرير الفلسطينية، كما تمثل ذلك من خلال موقفها من الرئيس الفلسطيني محمود عباس، والذي يفاوض باسم منظمة التحرير، وشدد على هذا التمثيل أكثر من مرة، داخليا في إطار العلاقات الفلسطينية الفلسطينية، وخارجيا في إطار علاقته مع إسرائيل. دخلت إسرائيل الحرب على غزة بعد تعثر المفاوضات التي كان يرعاها وزير الخارجية الأميركي جون كيري، ومع زيادة نزعة التوجه الدولي الفلسطيني إلى المؤسسات الدولية، وخاصة التوقيع للانضمام إلى مجموعة من هذه المؤسسات والخوف من التوقيع على اتفاقية روما والذهاب لمحكمة الجنايات، كان الرئيس أبو مازن والعلاقة معه في قلب كل النقاش الإسرائيلي حول غزة وحول الحرب قبل اندلاع النيران وبعده.

سبقت الحرب على غزة قطيعة إسرائيلية مع الرئيس أبو مازن، وكيّلت له التهم بتعطيل عملية السلام وأنه ليس شريكاً لإسرائيل وأنه يتملص من التعهد بإحقاق السلام من خلال إصراره على المطالب الفلسطينية دون الإقرار بالمطالب الإسرائيلية. وطورت إسرائيل خلال العدوان مجموعة من المواقف المقرونة والمسنودة بجملة من المقولات عن الرئيس أبو مازن، كما اتبعت مجموعة من الاستراتيجيات في دفع هذه المواقف، أهمها:

- لعبة الشريك والمبحث عن بديل: لو طلب من باحث أن يقوم بإعداد «أحجية» يحل من خلالها مواقف إسرائيل من الرئيس أبو مازن لكانت تلك الأحجية تقول إن إسرائيل صرفت نصف الوقت خلال السنوات الأخيرة منذ تعليق أبو مازن للمفاوضات في تشرين الأول ٢٠١٠ عقب رفض إسرائيل تجميد الاستيطان، في المرواحة في القول إن أبو مازن ليس شريكاً، ومن ثم بعد

ذلك التردد قليلاً والبحث عن إمكانية التشارك معه. ظلت لعبة الشريك هذه تسيطر على الخطاب السياسي الإسرائيلي حتى في ذروة الحرب على غزة، حيث كان التفكير في مستقبل غزة بعد الحرب وفي الترتيبات التي سيتم الاتفاق عليها (حين بدأت المفاوضات) أو تلك التي ستتمخض عن فرض إسرائيل لحل من طرف واحد، ينصب على مكانة أبو مازن من كل هذا. ففي الوقت الذي تقاطع فيه إسرائيلي السلطة فإن أبو مازن يبدو الشخص الوحيد الأكثر قبولاً في المجتمع الدولي.

حاولت إسرائيل تهديد مكانة الرئيس محمود عباس في السابق من خلال التلويح بورقة العضو المفصول من فتح محمد دحلان حتى قبل فصل دحلان من فتح، حيث تسربت أخبار عن فتح قنوات تفاوض سرية معه ولقاءات تمت بعد ذلك في الإمارات بينه وبين شخصيات إسرائيلية. وكان دحلان حاول أن يشارك حماس ضمن المصالحة «الغزافية» كشريك فتحاوي في ظل رفض فتح التعاطي الجدي مع المصالحة، وبرزت أشكال من التعاون بين الطرفين خاصة في موضوع الإغاثة وتقديم المساعدات للمعوزين عبر ما يجلبه دحلان من الإمارات والمؤسسات الخيرية. وفيما سعت حماس إلى قمع التنظيم الفتحاوي تشاركت للحظة مع دحلان في بعض هذه الرؤى. بالنسبة لإسرائيل فإن «محلية» هذا التعاون تخدم الفكرة الكبرى لدى إسرائيل من أن مصير غزة منفصل عن مصير الضفة الغربية، وأن لكل منطقة جغرافية مشاكلها وهمومها المنفصلة التي تتطلب حلولاً ذات حساسية للسياقات المحلية. قضت المصالحة الفلسطينية بشكل جدي على تلك الجهود، وأغلقت بإسمنت مسلح النوافذ التي حاول دحلان فتحها كي يجد موطئ قدم له في الساحة السياسية في غزة، ومعها اندثرت بعض آمال إسرائيل وتطلعاتها للمزيد من عزل غزة عن المصير الفلسطيني المشترك مع الضفة الغربية.

لم تذهب إسرائيل للحرب للبحث عن بديل، بل قصدت خلط الأوراق بشكل كامل في ساحة المعركة وانتظار ما يتمخض عنه الغبار بعد أن ينقشع. كانت العبارة السائدة في أوساط صناع القرار أن أبو مازن ليس شريكاً وهو لا يريد أن يكون شريكاً لذا فإنه بذلك لا يختلف عن حماس. هل في المقابل تعتبر حماس شريكاً؟. بدرت عن حماس جملة من المواقف والتصرفات التي عبرت عن رغبتها في التعايش دون توقيع اتفاق سلام على طريقة السلام في الجولان، حيث تلتزم بجملة من التعهدات دون أن تقوم بتوقيع اتفاقية بذلك مع إسرائيل. رأى البعض في إسرائيل في ذلك فرصة للتهرب من الالتزامات التفاوضية التي قد تتطلبها الشراكة مع أبو مازن خصوصاً أن الصراع الحقيقي بالنسبة لإسرائيل ليس في غزة بل في الضفة الغربية. لم تكن فكرة بحث إمكانية الشروع في مشروع تفاوضي حقيقي مع حماس كبديل لأبي مازن عميقة وجدية في الخطاب السياسي والحزبي في إسرائيل، رغم دعوات خافتة لضرورة التعايش مع حماس والإقرار بدورها في السياسة الفلسطينية وفي تقرير وتيرة العلاقة بين الفلسطينيين وإسرائيل. بمعنى أن حماس لم تكن بديلاً لا في الوعي ولا في الممارسة الإسرائيليتين، بل عكست الممارسة الإسرائيلية كيف تستخدم إسرائيل «تمكين» حماس وفتح قنوات خلفية معها حول إدارة العلاقة وليس حول تطويرها في التهديد بزحزة مكانة الرئيس محمود عباس. أما على مستوى الخطاب اللفظي فإن فزاعة حماس تستخدم من أجل التشكيك في تمثيل الرئيس أبو مازن للشعب الفلسطيني ولغزة تحديداً.

- نزع الشرعية: لعبت إسرائيل على اختلال العلاقة بين الرئيس أبو مازن وبين حماس من أجل تبرير عدم جدية مطالبه بدولة في قطاع غزة والضفة الغربية. كما أنها قامت باستخدام هذه المقولة لشن حملة واسعة دبلوماسياً وفي المحافل

الخارجية من أجل نزع الشرعية عنه. كانت المقولات عن حماس ومواقفها وتصريحاتها عن الرئيس أبو مازن تستحضر بقوة خلال تلك العملية. لقد رأت إسرائيل في أبو مازن خطراً لا بد من مجابهته، إذ إنه بسياسته الصامتة والهادئة يكسب النقطة تلو الأخرى ضد إسرائيل، ليس فقط في المحافل الدولية بل أيضاً خلال عملية التفاوض. ولما كان الرئيس أبو مازن يحظى بإسناد إقليمي ودولي متين فإن أفضل السبل للهجوم عليه يكمن من جانبين: أولاً من خلال التشكيك في نواياه الجدية تجاه العملية السلمية، وأنه يستخدمها للمراوغة ولكسب الوقت فيما هو في حقيقة الأمر لا يريد السلام وغير مستعد لتقديم التنازلات المطلوبة لتحقيقه. بل هو يراوغ ويستخدم اللغة الهادئة في خداع العالم وفي التضليل وفي تغطية التحريض الذي تقوم به مؤسسات السلطة المختلفة.

- وثانياً من خلال استدعاء عدم تمثيله لغزة التي لا يسيطر عليها وموقف حماس غير المعترف بسلطته وشرعيته بما يخدم وجهة النظر الإسرائيلية بأن أبو مازن ليس شريكاً في صنع السلام ولا يستطيع أن يحققه لو تم التوصل لاتفاق بشأنه. فكيف يمكن له أن يسيطر على غزة في حال تم توقيع اتفاق وهو على عدااء مع القوة التي تحكمها بل ترى فيه خصماً.

تكسب عمليات نزع الشرعية تلك إسرائيل المزيد من الوقت، كما أنها تفتت جهودا كثيرة يبذلها المجتمع الدولي من أجل تجسير الهوة في المواقف التفاوضية لصالح استراتيجية الحفاظ على الوضع الراهن التي اتبعها نتنياهو هو تطويراً لاستراتيجيته الخاصة بإدارة الصراع لا حله.

- تقويض السلطة: لم تأل إسرائيل جهداً في العمل على إضعاف السلطة من

خلال جملة الممارسات التي تقوم بها على الأرض من مواصلة الاستيطان بكثافة وفي كل مكان، عمليات تهويد القدس الجارية على قدم وساق، حملات التوغلات في المدن والقرى والمخيمات الفلسطينية والمداهمات والاعتقالات بحق المواطنين، بجانب الحواجز ومصادرة بطاقات الهوية والقيود على الحركة والتنقل. تهدف كل تلك الإجراءات إلى إضعاف السلطة مادياً ومعنوياً. مادياً حيث تصبح السلطة غير قادرة على ممارسة مهامها بسبب الممارسات الإسرائيلية، ويتم إعاقة أي عملية نمو اقتصادي وتطوير وبالتالي يتحقق الهدف المعنوي الذي يؤدي إلى إضعاف شرعية السلطة الفلسطينية بين جماهيرها وجعلها غير قادرة على تمثيل مطالبهم بشكل حقيقي. أما الهدف السياسي من وراء هذا التقويض فهو شل مقدرة السلطة وتدمير جهودها الدولية التي تهدف من خلالها لتطوير مؤسسات السلطة نحو مؤسسات دولة استعداداً لتجسيد الاستقلال.

بل إن البعض نظر إلى رواية خطف المستوطنين الثلاثة في الخليل والإجراءات التي قامت بها إسرائيل بعد ذلك بوصفه يندرج في حملة تقويض السلطة وهدم مؤسساتها ونزع شرعيتها. لم يتوقف الأمر عند الممارسات التي كانت تجري يومياً قبل ذلك بل ارتفعت وتيرة الخطاب التحريضي ضد السلطة وضد أجهزة الأمن الفلسطينية وضد الرئيس أبو مازن. ورغم أن إسرائيل لم تطالب بحل السلطة، إذ إنها رأت دائماً أن ثمة باباً يجب أن يظل قائماً أمام ساحة البيت حتى تطرقه وتحمله المسؤولية، لكنها أيضاً أرادت السلطة مشلولة عاجزة عن القيام بمهامها باستثناء تلك المهام المتعلقة بالتنسيق الأمني معها كما تبين حين جمدت إسرائيل العلاقة مع السلطة بعد حادثة المستوطنين الثلاثة وأبقت على التنسيق الأمني.

وبنفس القدر فإن إسرائيل أرادت أن تحافظ على الكيانين الفلسطينيين تحت السيطرة من خلال استراتيجيات مختلفة للتقويض سواء في الضفة الغربية أو في قطاع غزة. وفيما لا تشكل مؤسسات السلطة في غزة الكثير من التهديد بالنسبة لإسرائيل، إذ إن «دولة» غزة في ظل القيود الأمنية الإسرائيلية على الحركة لا تقلق إسرائيل، فيما «دولة» الضفة الغربية يعني أن الرئيس أبو مازن يسير بكثير من الثقة نحو هدفه، لذلك يجب بذل الجهد من أجل تقويض السلطة.

- التملص من المفاوضات والفوضى: تقوم استراتيجية نتتيا هو التي تم ذكرها من «الحفاظ على الحالة الراهنة» وإدارة الصراع، على ضرورة عدم الشروع في مفاوضات قد يجد نفسه مضطراً فيها إلى تقديم تنازلات من وجهة نظره، ليس لأنه محكوم بتناقضات مهولة في مجلس الوزراء بين ليفني وبنيت في أقصى الطرفين، بل أيضاً لأنه لا يعتقد كما تكشف مواقفه بإمكانية التوصل إلى سلام. لذلك فإن المفاوضات هي أمر غير مرغوب فيه إلا إذا تمت ضمن رؤيته للتملص من تقديم ما يعتبره هدايا وتنازلات لأبو مازن. وعليه رفض مقترحات كيري وعمل على التصعيد ضد الرئيس أبو مازن شخصياً وضد السلطة ومحاولة نزع الشرعية عنها. ويمكن النظر إلى فتحه لجبهة غزة على أنها نوع من خلط الأوراق في ظل اشتداد الضغط عليه بعد تعثر جهود كيري. خلط الأوراق هذا سبقه تركيزه على ما أسماه الإرهاب الفلسطيني في الضفة الغربية، وبعد ذلك استدراجه غزة لحرب يضع فيها مطالب جديدة لإعادة الهدوء. لقد امتنعت إسرائيل في السنوات الأخيرة عن الدخول بنية كاملة في المفاوضات مع القسم المعتدل والمستعد أكثر للحوار في الشعب الفلسطيني - من أجل أن تخلق بذلك أيضاً ضغطاً على «حماس» - وتجاهلت

على مدى ١٢ سنة مبادرة الجامعة العربية، الكفيلة بأن تجند دولاً عربية معتدلة كان يمكنها، ربما، أن تفرض حلاً وسطاً على حماس، كما يقول ديفيد غروسمان.^{٤٤}

حقق نتائجه من وراء ذلك جملة من الأهداف:

١. حرف بوصلة النقاش من المفاوضات إلى الحرب، ومن الضفة الغربية إلى غزة، ومن أبو مازن إلى حماس، وبالتالي يكسب المزيد من الوقت وتصبح المبادرات السابقة في خبر كان وبحاجة لجهود جديدة تأخذ الوضع الجديد بعين الاعتبار.

٢. فصل المسارات التفاوضية. فهو سيجري مفاوضات غير مباشرة مع حماس حول غزة وحول غزة فقط، كما أن المفاوضات التي يمكن أن تدار مع أبو مازن مختلفة بشكل كبير عن تلك التي ستدار مع حماس. إن فصل المسارات التفاوضية يخدم رؤية نتائجه حول فصل الضفة الغربية عن قطاع وفصل مصيرهما.

٣. تعزيز سلام الحوافز، حيث تتم مقايضة الهدوء بالمزيد من الحوافز. تبدو هذه في غزة وصفة سحرية في ظل عدم رغبة حماس التي تهتم على القرار بشأن غزة في الدخول في العملية السلمية بصيغتها الحالية، وبالتالي فإن ما تسعى إليه هو المزيد من الحوافز التي سيطلب نتائجه مقابلها الهدوء ثم الهدوء، فيما سيكون ثمة هدايا أكثر مقابل آليات لوقف التسليح. هكذا تصبح عملية المفاوضات مرحلة أخرى من مراحل إدارة الصراع والحفاظ

^{٤٤} ديفيد غروسمان، «لم يعد الحل العسكري قادراً على تحقيق الانتصار»، (يديعوت أحرونوت، ٢٠١٤/٧/٢٦).

على الحالة الراهنة. فالمفاوضات مع أبو مازن ستوضع جانباً حالياً، وسيتم التركيز على إعادة الهدوء لغزة ووقف حمام الدم، وسيكون من الصعب على نتنياهو أن يقبل أي ضغط دولي بخصوص المفاوضات مع أبو مازن فيما هو منشغل بتحقيق تهدئة توقف إطلاق الصواريخ على تل أبيب وحيفا. بل إن مطالبه حول سلاح غزة ستصبح شرطاً يضاف إلى جملة الشروط الكبرى مثل يهودية الدولة. وسيكون تمهيداً من وجهة نظره لمطالبه بأن تكون الدولة الفلسطينية منزوعة السلاح.

تأسيساً على السابق فإنه خلال تتخلال الحرب تطور موقف إسرائيل من الرئيس عباس عبر ثلاثة تحولات أثرت فيها ثلاثة عوامل:

الأول تمثل في الرغبة الإقليمية والدولية في أن يكون عباس الطرف الذي يتم التحدث إليه فيما يتعلق بالقضايا الكبرى، خاصة في ظل تشكيل الوفد الفلسطيني المشترك للتفاوض من قبله وترؤس عزام الأحمد للوفد.

الثاني كان في حقيقة مناورة أبو مازن بإشغال الوضع في الضفة الغربية خلال حوادث الاشتباكات على حاجز قلنديا وفي مدن الضفة الغربية. وهو أبرق رسالة قصيرة وغير مشفرة أراد أن يقول إنه موجود وهو يستطيع أن يوسع الجبهة على نتنياهو بطريقة مؤلة ومربكة.

الثالث تمثل في تطور مسار الملف التفاوضي وتوضيح معالمه والنقاط التي سيعالجها.

أما التحولات فتمثلت مراحل مختلفة وتطورات في مواقف إسرائيل تجاه أبو مازن خلال الحرب، وشملت:

- المرحلة الأولى: مساواته بحماس حيث بدأت الحرب في ظل خطاب اللاشريك وأن أبو مازن يشبه حماس ولا فرق بينهما. خدم هذا الخطأ إسرائيل في

تعزيز فكرة الحاجة للذهاب للحرب في ظل أن كل الفلسطينيين سواء ولا أمل يرجى من محاولة التفاوض مع أبو مازن وانتظار المفاوضات أن تنثمر، لأن أبو مازن لا يختلف في ممارساته عن حماس، بل هو ذهب للصلح معها هرباً من الصلح مع إسرائيل وفضلها على السلام الذي لا يريده. بعبارة أخرى فهو قد قام بخياراته وقرر أن يقف إلى جانب حماس. فأبو مازن وحماس يشتركان في الهدف ذاته وهو محو إسرائيل من الخريطة وعلى إسرائيل أن تتوقف عن تقسيم العدو إلى «أخير» و «أشرار».

- المرحلة الثانية: انتقلت إسرائيل في تطور للمرحلة السابقة، إلى محاولة استبعاده من أي جهد يتعلق بمستقبل غزة. كانت ذروة هذه المحاولة خلال قمة باريس التي تمت بمبادرات قطرية وتركية حيث رأت إسرائيل أن الرئيس أبو مازن ليس ذا صلة فيما يحدث في غزة، وهي لا ترغب أن تراه في ترتيبات إنهاء الأزمة. تزامن هذا مع تراجع المبادرة المصرية وتقديم المبادرة القطرية التركية والخلاف الفلسطيني الداخلي في بداية الحرب، والذي كان مرده موافقة أبو مازن على المبادرة المصرية التي طلبت وقفاً فورياً لإطلاق النار ومن ثم التفاوض، ومحاولة حماس تجاوزه من خلال الإصرار القطري والتركي.

- المرحلة الثالثة: كانت بعد تشكيل الوفد الفلسطيني الموحد، حيث بات أبو مازن طرفاً مقررًا في مفاوضات التهدئة، فقد وجدت إسرائيل أن أبو مازن يجلس على الطاولة مثله مثل حماس، وأن رجله من يقود المفاوضات غير المباشرة عبر الوسيط المصري. لم يختلف المستوى اللفظي والإعلامي كثيراً

عن المراحل السابقة، ولكن في الممارسة فإن أبو مازن بات جزءاً من الحل
في حال التوصل إلى تفاهات بضمانات إقليمية ورقابة دولية. وعليه فهو
قد يكون ملاذاً ضرورياً لضمان التوصل إلى حلٍّ لإنهاء الحرب ولضمان
هدنة طويلة. لم يعد أبو مازن هو المشكلة، بل هو قد يكون الحل.^{٤٦}

رغم ذلك فإن إسرائيل التي ستضطر لـ «عناق» أبو مازن لن تفعل ذلك بحرارة
من عاد إلى البيت. قال ليبرمان للجنة الخارجية والأمن «إن التفكير في أبو مازن
كحليف في قطاع غزة هو خطأ فظيع. ربما يقاتل أبو مازن ضد حماس في غزة
ولكنه يقاتل ضدنا في الانتديات الدولية. إنه من دفع باتجاه مجلس حقوق الإنسان
التابع للأمم المتحدة في جنيف لتشكيل لجنة تحقيق، وهو الذي يدفع العملية ضدنا
في مجلس الأمن في نيويورك».^{٤٧} أما يعالون فاقترح نشر قوات للسلطة الفلسطينية
على معابر غزة، لكنه قال إن ذلك لا يعني سيطرة السلطة على القطاع. «نحن
لن نعترف بحكومة الوفاق، لكن وجود ترتيبات مختلفة مثل السيطرة على المعابر
شيء يمكن لنا أن نقبله. عباس سيسيطر على المعابر، ولكنه لن يسيطر على
غزة».^{٤٨} يقول كلمان ليبسكين متهمكاً، كأن إسرائيل اكتشفت المسيح الجديد في
شخص أبو مازن، فكيف تقوم إسرائيل بالاعتماد على شخص قالت عنه إنه من
الأشرار وأنه فجر المفاوضات السلمية وأنه تصالح مع حماس. إن أبو مازن جزء
من المشكلة.^{٤٩} فعباس مسؤول عن كل ما يصدر من غزة حتى إطلاق الصواريخ

٤٦. سيما كدمون، «وحل غزة» (يديعوت احرونوت، ٢١/٧/٢٠١٤).

٤٧. Haaretz, 5/8/2014.

٤٨. Haaretz, 5/8/2014.

٤٩. كلمان ليبسكين، «أبو مازن جزء من المشكلة»، معاريف، ٦/٨/٢٠١٤.

لأنه مسؤول عن حكومة الوفاق هناك.^{٥٠} «يتجاهل أبو مازن أنه يتحمل لأنه رئيس الحكومة الفلسطينية «الموحدة» المسؤولية المباشرة عن قتل الفتية الثلاثة قرب الخليل، وعن الإرهابيين الذين يخرجون من مكامنهم إلى داخل إسرائيل، وعن الصواريخ التي تطلق في كل يوم من غزة لقتل مواطني إسرائيل. وينبغي أن نذكر أبو مازن بأنه مسؤول بفضل حكومة الوحدة أيضاً عن جرائم الحرب التي تنفذها حماس بحق الفلسطينيين أنفسهم، وهي التي تستعمل المواطنين دروعاً بشرية في وقت بذلت فيه إسرائيل كل ما تستطيع لتحذير المواطنين الفلسطينيين وإبعادهم عن مناطق إطلاق النار».^{٥١}

وتقوية أبو مازن وصفه خطيرة لجملة من الأسباب، كما يرى زئيف جابوتنسكي تتمثل في التالي:^{٥٢}

١. لا تستطيع السلطة أن تمنع انقلاباً عسكرياً عليها لو تم من قبل رجالات حماس.
٢. تستطيع إسرائيل أن تطور مصالحها مع الدول العربية بعيداً عن أبو مازن الذي يعاني أزمات معها.
٣. أيديولوجية أبو مازن التي يخفيها خطرة على إسرائيل.
٤. نقضت السلطة التزامها بنزع السلاح واحتاجت إسرائيل إلى السور الواقعي لتحقيق ذلك في الضفة.
- ويقول روبن برايمن أنه طالما بقيت إسرائيل الرسمية والإعلامية تعامل محمود

50. Kobi Michael and Udi Dekel, «The Palestinian Reconciliation Agreement: Tactical Relief or Strategic Opportunity?», INSS Insight No. 548, May 14, 2014.

٥١. رؤوبين باركو، «غزة: أسباب المرض في قطر»، (يسرائيل هيوم ٢٥/٧/٢٠١٤).

٥٢. زئيف جابوتنسكي، «تقوية أبو مازن وصفة خطيرة»، (يسرائيل هيوم ، ٧/٨/٢٠١٤).

عباس وأشياعه على أنهم شركاء أخيار فإنها قد تدفع إلى حرب غير أخلاقية؛ وهي المخاطرة بحياة جنود الجيش الإسرائيلي في حرب لا هودة فيها ضد حماس إذا نجحت ونقلت إسرائيل ثمار ذلك الانتصار على المخربين الأشرار إلى إختهم الأخيار، الذين يتمتعون بتأييد وتعاطف معادين للسامية مسيحيين ومسلمين، ومعادين للسامية من الإسرائيليين.^{٥٣}

ويري البعض أن وضع جنود أبو مازن على الحدود يعكس عدم تعلم من دروس الماضي لأنهم لن يمنعوا حماس من تهريب السلاح والصواريخ وهو تجريب لطريق خاطئة منذ أوصلو عام ١٩٩٤. ^{٥٤} إن اعتبار أبو مازن حلاً لمشكلة غزة هو وهم باطل رغم إمكانية التعاطي معه مرحلياً كأخف الضررين في قضايا مثل المعابر وإنشاء قوة شرطة محلية وقناة مالية وكل هذه يجب أن تكون ترتيبات مؤقتة. ^{٥٥} فهو لا يخفي نواياه الحقيقية تجاه إسرائيل. يقول الياكيم هعتسني إنه غياب العقلانية فقط يبرر لماذا تواصل إسرائيل التعامل مع رجال أوصلو الذين جلبوا هنا «أبا الإرهاب الحديث» عرفات ونائبه عباس.^{٥٦}

ولكن ما هي حقيقة الأمر داخل حكومة نتنياهو؟

يخشى نتنياهو أكثر ما يخشاه استحقاق العلاقة مع أبو مازن والثن الذي عليه دفعه لعباس وليس لحماس، إذ إن مطالب حماس باتت معروفة في حدها الأقصى وهي أشياء على مرارتها يمكن لنتنياهو إذا ما أراد أن يتخلص من غزة

٥٣. روبن برايمن، مصدر سابق

٥٤. نداف هعتسني، «نتنياهو وعلون يستسلمان»، (معاريف، ١٤/٨/٢٠١٤).

٥٥. زلمان شوفال، «حل مؤقت في غزة»، (يسرائيل هيوم، ١٢/٨/٢٠١٤).

٥٦. الياكيم هعتسني، «أبومازن وحماس وجهان لعملة واحدة»، (يديعوت احرونوت، ١٢/٨/٢٠١٤).

أن يبحثها، لكن الذي لا يقدر عليه نتنياهو هو ذلك الثمن الذي يصطف خلفه المجتمع الدولي والذي يرفع رايته عباس. وعليه، سيعمل نتنياهو كل جهد ممكن من أجل إعادة دوران عجلة الصراع في غزة أو عدم إنجاز اتفاق حتى تظل الأمور معلقة. ما يخيف نتنياهو من محمود عباس حقيقة أنه جزء من اتفاق سلام مع إسرائيل، لذا فهو لم يعمل على تقويته بل على إضعافه.^{٥٧} كما سيعد للمليون قبل اتخاذ أي خطوة قد تعزز من وجوده.

ومرد ذلك أن حكومة نتنياهو غير معنية بأي تسوية سلمية قد تجبرها على إخلاء المستوطنات، لذا فهي تلجأ إلى إدارة الأزمة، وليست الحرب على غزة إلا جزءاً من هذه الإدارة.^{٥٨} ويشكك رامي لفني أن يقوم نتنياهو بعد الحرب بإجراء مفاوضات جدية مع أبو مازن، بل إن الاستنتاج الوحيد الذي يعيه نتنياهو من حرب غزة هو أنه لا يجب أن تخلي إسرائيل أراضيها وتسلم أمنها للفلسطينيين حتى لا تعيش كابوس التسليح والإرهاب الذي تعيشه في غزة. إن عقلية نتنياهو قائمة على حقيقة ما وصفه خلال الحرب بأن هذه الحرب حلقة أخرى في سلسلة الصراع الأبدي الذي يجب على إسرائيل القيام به من أجل حياتها. والعلاقات الفلسطينية الإسرائيلية بالنسبة لنتنياهو هي سلسلة حلقات من الصراع. وعليه فهو لا يرى ضرورة أن تقدم إسرائيل هدايا مجانية للفلسطينيين.^{٥٩} وما لم يواجه نتنياهو بضغط دولي كبير يسحق القشرة الصلبة للرفض الذي بني عليه عقله، فإنه سيعيد اختراع العجلة.

٥٧. عوزي برعام، «الانتصار على حماس لإحباط أي اتفاق سلام مستقبلي»، هآرتس، ٢٠١٤/٨/١٢.

٥٨. يوسي ميلمان، «مشعل لا يريد وقف إطلاق النار»، معارف، ٢٠١٤/٨/١٩.

٥٩. رامي ليفني، «اليأس الإسرائيلي بعد الجرف الصامد»، هآرتس، ٢٠١٤/٨/١٨.

تقييم الحملة العسكرية والأفق السياسي:

ظهر في المشهد السياسي الإسرائيلي توجهان حول المباحثات في القاهرة، التوجه الذي يعتقد أنه يجب التباحث مع حماس من خلال السلطة الوطنية الفلسطينية، وبذلك فهو يعطي شرعية لحكومة التوافق الفلسطينية، وكان وزير المالية لبيد يمثل هذا التوجه، حيث اعتقد أنه من خلال حكومة توافق تستطيع إسرائيل ضمان عودة السلطة الفلسطينية إلى قطاع غزة، أما التوجه الثاني فهو الذي يمثله نتنياهو نفسه، الذي يتعامل مع المباحثات في القاهرة كمباحثات غير مباشرة مع حركة حماس بوساطة مصرية، وبذلك فإنه يريد أن يبقى التعامل مع قطاع غزة تحت سيطرة حماس لكي تستطيع إسرائيل رفض أي ترتيب جدي لقضية رفع الحصار والمعابر، على اعتبار أن غزة لا زالت تخضع لسيطرة تنظيم «إرهابي»، وكذلك لإعطاء مصداقية للموقف الإسرائيلي من الحكومة الوطنية الفلسطينية التي عارضها نتنياهو وسعى إلى إفشالها. وتظهر هنا المناورة الإسرائيلية القديمة-الجديدة، فهي من جهة تعتبر أن قضايا المعابر والميناء البحري والمطار الجوي هي قضايا يجب طرحها في إطار مفاوضات الحل النهائي، ومن جهة أخرى لا تريد للسلطة الفلسطينية أن تكون طرفا في مباحثات التهدئة، أو أن تعترف بحكومة التوافق الوطني.

في المؤتمر الصحافي الذي عقده نتنياهو بعد فشل مباحثات التهدئة في القاهرة، أشار إلى أن هناك أفقا سياسيا في المنطقة سوف تقوم إسرائيل باستغلاله، وتحدث أن منطقة الشرق الأوسط تشهد تحولات تاريخية صعبة، ولكن هناك أفقا سياسيا إقليميا على إسرائيل أن تستغله، وبين أن العالم بات يفهم أكثر وأكثر الاحتياجات الأمنية الإسرائيلية في أي تسوية سياسية مع الفلسطينيين في الضفة

الغربية، وكشف أن أحد أسباب تعثر المفاوضات مع السلطة الفلسطينية كانت وقوفه الماثب على المصالح الأمنية الإسرائيلية. واستشهد نتنياهو بالتغيرات في العالم العربي من خلال تعدده بشكل تهكمي الدول المؤيدة لحماس في المنطقة وهي قطر وتركيا وإيران^{٦٠}. وتطرق إلى أنه يطمح لدور إيجابي للرئيس أبو مازن في المرحلة القادمة شرط أن تكون الحكومة الفلسطينية بعيدة عن «الإرهاب». إلا أن مؤتمره الصحافي الأخير ومقابلاته التلفزيونية أوضحت أن الأفق السياسي الذي يتحدث عنه يتعلق بالعالم العربي وليس بالقضية الفلسطينية، وهو ما أشار إليه وزير الدفاع يعلون في مقابلة مع القناة الأولى، من أن هناك أربعة محاور في الشرق الأوسط، المحور السني المتطرف (تركيا قطر والإخوان المسلمين)، المحور الشيعي المتطرف (إيران حزب الله وسورية) محور القاعدة ومحور الدول السنية المعتدلة، في الحقيقة إن هذه التقسيمات ليست جديدة فقد عرضها يعلون في مؤتمر مركز دراسات الأمن القومي ٢٠١٣.

اختلف الاستراتيجيون الإسرائيليون في تقييم ما تم إنجازه في الحرب. وكان السؤال إلى أي مدى حققت إسرائيل ما أرادت من وراء هذه الحملة العسكرية على غزة. يعدد أدوي ديكل جملة من «الإنجازات» التي قام به الجيش، منها «تدمير البنية التحتية للإرهاب خاصة نظام إنتاج الصواريخ والتخزين، والمقرات العامة وبيوت القادة والنشطاء. كما تم قتل أكثر من ٦٠٠ ناشط. لم يتبق إلا ثلث القوة الصاروخية. الخنادق الخطرة تم تدميرها. القبة الحديدية أثبتت نجاعتها. الجبهة الداخلية صلبة. الاقتصاد متماسك. تعززت العلاقات الاستراتيجية مع نظام السيسي، كما أن الحرب

٦٠. المؤتمر الصحافي الذي عقده نتنياهو في تاريخ ٢٠/٨/٢٠١٤.

لأقت تفهماً واضحاً من الدول العربية».^{٦١} رغم ذلك فإن ديكل لا يغفل ما يطلق عليه التدايعات السلبية التي نتجت عن الحملة والتي تمثل أهمها في حقيقة أن حماس لم تمت وربما قويت. لم تفقد حماس الرغبة والدافع والمقدرة على إطلاق الصواريخ. لم يتم المساس بقيادة حماس ولم يتم ردعها. تشوهت صورة إسرائيل بعد مقتل المدنيين. هروب سكان غلاف غزة. المقاومة التي تقودها حماس حية وتضرب.^{٦٢}

بيد أن تحقيق الانتصار الكلاسيكي لم يعد ممكناً في الحروب الجديدة، إذ إن مفهوم الانتصار لم يعد يعني تهشيم رأس العدو، كما أن أنه لا يعني إقصائه من أرض المعركة. تقول ليرامشتنزلر - كوبلنتز إن أحد أهم مزايا الحروب الجديدة هو عدم إمكانية تحقيق هدف استسلام العدو بالكامل، لأن هذه المفاهيم التقليدية التي تنجم عن احتلال الأرض وتدمير الوحدات التي تميزت بها الحروب التقليدية تم استبدالها بمفاهيم مائعة، مثل تخفيض كثافة الإرهاب وتحقيق مستوى معقول من الأمن الشخصي والعنصر النفسي الأقوى حيث تصبح غاية المعركة هي إيلاام الخصم معنوياً واجتماعياً.^{٦٣}

لم تكن الخيارات سهلة، «فإخراج القوات البرية من القطاع سيُرى إنجازاً لبحماس، ولن يُقرب إنهاء الأزمة؛ وإبقاء القوات في المنطقة غير المأهولة سيجعل هذه القوات عرضة للهجمات، ولن يؤثر في الوضع؛ والاستمرار في توسيع العملية لمواجهة حصون «بحماس» في المنطقة المأهولة ينشئ ضغطاً كبيراً على «بحماس»، لكنه يصاحبه مصابون كثيرون».^{٦٤}

61. Udi Dekel, Is Israel Facing a War of Attrition against Hamas?, INSS Insight No. 588, August 13, 2014.

62. Udi Dekel, Is Israel Facing a War of Attrition against Hamas?, INSS Insight No. 588, August 13, 2014.

63. Liram Stenzler-Koblentz., ibid

٦٤ يوفال ديسكن، «إسرائيل بحاجة إلى حل استراتيجي لـ «كسر التعادل» مع حماس»، يديعوت احرونوت، ٢١/٧/٢٠١٤.

تمثل السؤال الأساس الذي دار في النقاش الإسرائيلي في السبب الذي جعل الجيش يتوقف. ألم يكن بمقدور الجيش أن يتقدم ويتوغل في غزة ويجتث حماس؟ تبدو الإجابة على هذا السؤال ليست في يد الجنرالات الذين لا بد رغم ذلك قد أشاروا للصعوبات التي واجهتهم في معارك الشجاعية وبيت حانون وخزاعة، إلا أن الإجابة على سبب توقف الجيش ذات دلالة سياسية، فهي تكشف مقاصد القيادة السياسية من وراء العملية.

واعتبر موقع ديبكا الاستخباري أن موقف نتتياهو بقبول التفاوض على الورقة المصرية نابع من أربع حقائق:^{٦٥}

١. حماس تريد وقفاً لإطلاق النار.
 ٢. شبكة الأنفاق تم تدميرها أو أوقفت فعاليتها.
 ٣. حماس بحاجة لسنوات للتعافي من ضربات الجيش.
 ٤. ستنتهي فكرة ضرب الصواريخ حين تدرك حماس الدمار الذي لحق بالناس.
- رغم ذلك، انتقد الموقع الاستخباري توقف عمليات الجيش، حيث أن تلك العمليات أجهزت على أنفاق المناطق الشرقية، أما المنطقة الغربية فكانت بحاجة لمزيد من العمليات. كما لم يتم التعامل مع شبكة الأنفاق التي لا تدخل إسرائيل مثل قرص خلية النحل. وعليه فالانسحاب لم يحقق مطالب إسرائيل بالكامل، بل جزئياً.
- بل إن هناك من قال إن الجيش والسياسة نشروا الكثير من تفاصيل المعركة من أجل تبرير إنهاؤها. يقول شلومو إدار إن التسريبات أن احتلال غزة يعني إمكانية تعرض إسرائيل للمزيد من الخسائر يعطي قيادة حماس رسالة واضحة أن بقاءهم ليس في خطر. بكلمة أخرى طالما أن الجيش غير مستعد لدخول غزة والبقاء داخل

الحدود فإن حماس ستواصل إطلاق الصواريخ ولن تشعر بتهديد لنظام حكمها.^{٦٦} وذهب يسرائيل حسون إلى القول إن الجيش تلقى تعليمات من المستوى السياسي بعدم التوغل في غزة، حيث كانت حماس أكثر ضعفاً بعد تدمير الأنفاق والاكتفاء بالدخول في عمق ٣ كيلومتر حيث كان الأمر بحاجة لنصف كيلومتر لقتل حماس. لكن كان قصد ننتياهو ويعالون هو ضرب حماس ضمن نطاق محدود. وكان بإمكان إسرائيل أن تفعل ذلك دون الحاجة لتدمير غزة كما فعل شارون ببيروت.

ويستشهد هؤلاء بأنه خلال كل العملية واصلت إسرائيل إدخال الطعام عبر معبر كرم أبو سالم وكأنه لا يوجد حرب، وكأن إسرائيل غير راغبة في توفير شروط الهزيمة لعدوها. كان على إسرائيل أن تغلق المعابر وتقطع الكهرباء ورغم ما يجلبه هذا من انتقادات دولية فإن الانفصال التام عن غزة أفضل من تدمير البيوت.^{٦٧} ورجح اللواء يوآف غالنت القائد السابق للمنطقة الجنوبية أن إسرائيل من بين الخيارات المتاحة أمامها اختارت جباية ثمن ذي مغزى من حماس وخلق ردع مؤقت قد يتطلب عملاً إضافياً في المستقبل من أجل القضاء عليها.^{٦٨}

ويقول ميخائيل وديكل إن إسرائيل اختارت الدمج بين إضعاف حماس وبين تحميلها مسؤولية أي اعتداء من غزة، وهي استراتيجية تعتمد على استعادة الردع من فترة لأخرى،^{٦٩} ويقترحان أن تعتمد استراتيجية إسرائيل التركيز على

66. Shlomi Eldar, «To stop Hamas, Israel Should cut electricity and supplies to Gaza», Al Monitor, 21/8/2014

67. Shlomi Eldar, «To stop Hamas, Israel Should cut electricity and supplies to Gaza», Al Monitor, 21/8/2014

٦٨ يوآف غالنت، «جباية ثمن كبير من «حماس» لخلق ردع مؤقت»، يديعوت احرونوت، ١١/٧/٢٠١٤.

69. Kobi Michael and Udi Dekel, The Hamas Challenge: What Should Be Done?, INSS Insight No. 569, July 6, 2014.

مقدرة حماس على إنتاج الصواريخ وإطلاقها من غزة، أما العمل على تقويض حكم حماس في غزة فيجب فهم تبعات ذلك بما في ذلك ملء الفراغ. من وجهة نظريهما، لن يقبل الرئيس عباس حكم غزة هدية من جيش إسرائيل. وعليه، يجب على إسرائيل أن لا تخاطر بأن تملأ السلفية الجهادية الفراغ، كما لا يجب أن تخاطر ببقاء جيشها لفترة طويلة في غزة.^{٧٠} من ذلك يخلص الكاتبان إلى أن أفضل سيناريو لإسرائيل هو أضعاف حماس وعزلها وتعزيز الردع.

لم يقصد نتنياهو دخول غزة من البداية وهو لم يحسم رأيه بتدمير حماس، بل أراد للأمر أن يكون جولة أخرى من الصراع الذي يديره كما يمكن الاستخلاص من هذه المراجعات للأحداث وللكتابات حولها. نتنياهو مسكون بفكرة الردع وليس الحسم، وهذه ميزة عقله السياسي في كل القضايا. والردع يتلوه ترتيبات تضبط علاقة إسرائيل من خصومها حتى لو دخل أبو مازن هذه المرة على الخط. هكذا يفكر نتنياهو.

موقف الجمهور الإسرائيلي

تبين في استطلاع أجراه أستاذ علم الاجتماع في جامعة حيفا، يوفال فاينشطاين، أواخر تموز، في إطار أبحاثه حول القومية ومواقف الجمهور في أوقات السلم والحرب، ونشر في موقع جامعة حيفا^{٧١}، تبين أن ٨٥٪ من الجمهور الإسرائيلي يؤيدون وقف الحرب بشرط تدمير الأنفاق، ووقف إطلاق الصواريخ على إسرائيل، كما أشار ٧٤٪ أن الحرب تحقق أهدافها بينما عارض الحرب ٤, ٢٪ فقط. وبين الاستطلاع أن ٦٥٪ من اليهود راضون عن أداء رئيس الحكومة، بينما عبر ٢٦٪ عن رضاهم الجزئي من ذلك، أي أن ٩١٪ راضون بصورة أو أخرى عن أداء نتنياهو خلال الحرب. وحول التسوية السياسية، فلا يزال حل الدولتين الحل المناسب الذي يراه الجمهور اليهودي، حيث يؤيد ٤٢٪ هذا الحل، أما ٢٠٪ من اليهود فيعتقدون أن الحل يجب أن يكن ترحيل الفلسطينيين إلى الأردن، أما ضم الضفة الغربية فيحظى بتأييد ١٠٪ فقط من اليهود. تؤكد نتائج استطلاع فاينشطاين أن الحرب لم تغير كثيرا في توجهات المجتمع اليهودي بالنسبة لحل الدولتين، ففي استطلاع أجراه مركز دراسات الأمن القومي في تل أبيب أشار ٤٩٪ من الإسرائيليين (هذا المصطلح المستعمل في الاستطلاع، ولا نعلم إذا كان يشمل العرب أيضا ونعتقد أنه لا يشملهم)، عن تأييدهم لحل نهائي يستند على مبدأ حل الدولتين^{٧٢}.

في استطلاع نشرته صحيفه «هآرتس» في السادس من آب، أي بعد انسحاب القوات الإسرائيلية من قطاع غزة، أشار ٣٦٪ أن إسرائيل انتصرت في الحرب

٧١. <http://wordpress.haifa.ac.il/?p=4571> (آخر مشاهدة ٢١/٨/٢٠١٤).

٧٢. <http://heb.inss.org.il/index.aspx?id=4354&articleid=6496> (آخر مشاهدة: ٢١/٨/٢٠١٤).

مقابل ٦٪ يعتقدون أن حماس انتصرت، بينما أشار ٥١٪ أن أيًا من الطرفين لم ينتصر في الحرب. وحول سؤال: هل حققت إسرائيل أهدافها من الحرب المتمثلة في تدمير الأنفاق، ترميم الردع، وتوجيه ضربة قاسية لحماس؟ اعتبر ٢٦٪ أن الحرب حققت هذه الأهداف بشكل كامل، بينما أشار ٥٦٪ أنها تحققت بشكل جزئي، واعتبر ١٣٪ أن هذه الأهداف لم تتحقق بتاتا. وحول السؤال هل تؤيد قيام إسرائيل بتعزيز مكانة أبو مازن من خلال تجديد المفاوضات؟ أبدى ٥٣٪ رغبتهم في ذلك، مقابل ٣٧٪ يعارضون ذلك. إلى جانب ذلك أبدى ٧٣٪ من الإسرائيليين رضاهم من أداء رئيس الحكومة، و٧٦٪ أبدوا رضاهم من أداء وزير الدفاع، و٨٣٪ من رئيس هيئة الأركان.

في المقابل، في استطلاع أجرته صحيفة «يسرائيل هيوم»، المؤيدة لنتنياهو، في الثامن من آب، أشار ٤٥٪ أن إسرائيل انتصرت في الحرب، مقابل ٥٪ اعتقدوا أن حماس هي الطرف المنتصر، بينما يعتقد ٤٩٪ أنه لا أحد منهما انتصر، وأبدى ٦٣٪ من اليهود رضاهم من أداء نتنياهو خلال الحرب، واعتبر ٤٦٪ أن نتنياهو الشخص المناسب في إسرائيل ليشغل منصب رئيس الحكومة، وجاء في المكان الثاني نفتالي بينيت بنسبة ١٢٪. واعتقد ٥٣٪ أن قوة الردع الإسرائيلية ازدادت خلال الحرب مقابل ٣٣٪ يعتقدون أنها لم تتغير.^{٧٣}

أما في الاستطلاع الأخير الذي أجرته صحيفة «هآرتس» بعد وقف إطلاق النار في نهاية آب، فارتفعت نسبة الذين يعتقدون أن حماس انتصرت إلى ١٦٪، وتراجعت نسبة الذين يعتقدون أن إسرائيل انتصرت إلى ٢٦٪، بينما يعتقد ٥٤٪ أن أيًا من الطرفين لم ينتصر، كما تراجعت شعبية نتنياهو مقارنة مع بداية

٧٣. ابراهام ليبويت، «٩٦٪ من الجمهور: الجبهة الداخلية صامدة»، (يسرائيل هيوم، ٨/٨/٢٠١٤)، ص: ١.

الحرب وفي خضمها من ٧٧٪ إلى ٥٠٪، وتراجعت شعبية وزير الدفاع من ٧٦٪ إلى ٥٥٪، بينما حافظ ليبرمان على شعبيته خلال الحرب (التي تراجعت أصلاً) من ٣١٪ إلى ٢٩٪.^{٧٤}

وفي استطلاع أجراه المعهد الإسرائيلي للديمقراطية في القدس في الحادي عشر من آب، وشمل عينة كبيرة (٦٠٠ مستطلع من اليهود والعرب)، أشار حوالي ٩٣٪ من اليهود (هناك تمييز بين نتائج المجموعتين) أن «عملية الجرف الصامد» كانت صحيحة وذات مصداقية، إلا أن الغالبية عبرت عن خيبة أمل من نتائج الحرب حتى إعداد الاستطلاع، وأشار حوالي ٦٠٪ إلى رضاهم من أداء القيادة السياسية خلال الحرب. وعندما وجه للمستطلعين السؤال حول الطريقة الأفضل بالنسبة لإسرائيل لمواجهة تحدي حركة حماس، أشار حوالي ٢٦٪ من اليهود أن الطريقة العسكرية هي الطريقة الأفضل، بينما اعتبر ٧٪ منهم أن الحل السياسي هو الطريقة الأفضل، بينما أشار ٦٥٪ أن دمج الحلين، العسكري والسياسي هو الطريقة الأفضل لمواجهة حركة حماس. ويعتقد غالبية اليهود (حوالي ٧٠٪) أن الحرب الحالية لن توفر الهدوء المطلق لإسرائيل خلال السنوات الثلاث القادمة، وحول الدور المصري كوسيط نزيه بين إسرائيل وحماس أشار ٦٠٪ من اليهود أنهم يعتمدون على مصر برئاسة السيسي كوسيط نزيه بين الطرفين.^{٧٥}

٧٤. يوسي فارتر، «استطلاع هآرتس: ربع الجمهور يعتقد أن إسرائيل انتصرت في غزة»، (هآرتس، ٢٨/٨/٢٠١٤)، ص: ٤.

٧٥. افرايم ياعر وتمار هرمان، مقياس السلام آب ٢٠١٤، (تل أبيب والقدس: جامعة تل أبيب والمعهد الإسرائيلي للديمقراطية).

جدول (١) هل تعتقد أن عملية الجرف الصامد كانت محقة أم غير محقة (%)

تاريخ	١٤,٧	١٧,٧	٢٣,٧	١٢,٨
محقة جدا	٨٥,٣	٧١,٤	٨٢,٠	٧٩,٦
محقة إلى حد ما	١٠,٢	٢٠,٨	١٤,٩	١٢,١
غير محقة إلى حد ما	٢,٣	٤,٥	٠,٤	٤,٥
غير محقة بتاتا	١,٨	٢,٠	١,٤	٢,٦
لا أعلم/ رفض الإجابة	٠,٤	١,٤	١,٣	١,٢

وللمقارنة، فإن المركز أجرى استطلاعاً سابقاً في منتصف شهر تموز وفي نهايته، حول موقف الجمهور الإسرائيلي (اليهود فقط) من العملية السياسية، أيد نصفهم المفاوضات بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية، بمعنى أن هنالك انقساماً في الشارع اليهودي بين المؤيدين للمفاوضات والمعارضين لها قبل الحديث عن الحل النهائي ومضمونه. وما يؤكد ذلك أن حوالي ٢٠٪ يعتقدون أن المفاوضات سوف تحقق السلام بين إسرائيل والفلسطينيين في السنوات القادمة، بينما أشار أكثر من ٧٥٪ أنها لم تحقق السلام.^{٧٦} وفي مقارنة مع استطلاع أجراه المركز في أيار من العام نفسه، أي قبل أزمة خطف المستوطنين الثلاثة والحرب على غزة، فيظهر أن هنالك تراجعاً في تأييد الجمهور اليهودي للمفاوضات مع السلطة الفلسطينية، ففي أيار كانت نسبة المؤيدين أكبر من نسبة تأييدهم في شهري تموز وأب، حيث

٧٦. افرايم ياعر وتمار هرمان، مقياس السلام تموز ٢٠١٤، (تل أبيب والقدس: جامعة تل أبيب والمعهد الإسرائيلي للديمقراطية).

وصلت إلى حوالي ٦٨٪، مقابل النصف في تموز. وبالنسبة لتحقيق السلام نتيجة المفاوضات أشار حوالي ٢٨٪ إلى إمكانية تحقيق السلام مقابل ٢٠٪ في تموز.^{٧٧}

جدول (٢) ما هو موقفك من المفاوضات بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية؟ (%)

تاريخ	١٤,٧	١٦,٧	٢٣,٧	٢٩,٥
أؤيد جدا	٢٢,٨	١٧,٨	١٩,٧	٣٤,٠
أؤيد	٣٢,٨	٣٠,١	٣٥,٢	٣٤,٤
أعارض	١٦,٤	١٨,١	٢٠,٣	١٠,٥
أعارض جدا	٢٣,٩	٢٨,٥	١٩,٣	١٦,٧
لا أعلم/رفض الإجابة	٤,١	٥,٤	٥,٥	٤,٥

وفي استطلاع أجراه معهد «ديلوغ» لصالح صحيفة هآرتس يوم ٢٩ آب اعتبر ٢٦٪ من المستطلعة آراؤهم أن إسرائيل انتصرت في الحرب، فيما أعتبر ١٦٪ منهم أن حماس هي المنتصرة، فيما اعتبر ٥٤٪ منهم أن الحرب انتهت بلا منتصر، حيث لم يحقق أي طرف النصر. وعبر ٥٠٪ من المستطلعة آراؤهم عن رضاهم عن أداء نتنياهو في الحرب، فيما قال ٤١٪ إنهم غير راضين. ونال وزير الدفاع يعالون رضا ٥٥٪ عن أداء الجيش مقابل ٣٥٪ قالوا إنهم غير راضين عن أدائه.^١

٧٧. افرايم ياعر وتمار هرمان، مقياس السلام أيار ٢٠١٤، (تل أبيب والقدس: جامعة تل أبيب والمعهد الاسرائيلي للديمقراطية).

ما بعد الحرب: ما الذي يجب على إسرائيل فعله؟

اعتبر نتنياهو أن حماس تعرضت لضربة قاسية، ولم تحقق أي إنجاز أو مطلب مما كانت تطالب به سابقاً.^{٧٨} بينما يعتقد عاموس هريئيل المحلل السياسي المعروف، أن موافقة حماس على وقف إطلاق النار في إطار شروط بعيدة عن مطالبها الأصلية لا يدل على انتصار إسرائيل بقدر ما يدل على عدم رغبة حماس في الاستمرار في القتال، إلا أن هريئيل يستدرك قائلاً، إن نتائج الحرب حتى لو أبدت أن سرائيل لم تحقق انتصاراً، بل «تعادلاً خبيثاً»، فإنها لا تعني أنها لن تحقق أهدافها، فحرب لبنان ٢٠٠٦ أديرت سياسياً وعسكرياً بشكل رديء إلا أنها استطاعت تحقيق الأمن والهدوء في الشمال.^{٧٩} وحول فكرة التعادل، فقد استمر رئيس الشاباك السابق يوفال ديسكين في نقده لنتنياهو، واصفاً بأن القيادة الإسرائيلية ضعيفة والائتلاف الحكومي يؤدي إلى شلل سياسي - دبلوماسي، ويعتقد ديسكين أن على إسرائيل في مواجهتها مع حماس أن تنتقل من تعادل تكتيكي إلى «ضربة قاضية استراتيجية» ولن يتم ذلك إلا من خلال مبادرة سياسية جدية.^{٨٠}

يمكن القول إن المحادثات التي أعقبت وقف إطلاق النار ستكون محادثات على الوضع النهائي في قطاع غزة، لقد أجلت إسرائيل قضايا الوضع النهائي مثل الميناء البحري والمطار الجوي ونزع السلاح إلى المحادثات التي ستعقب وقف إطلاق النار، في المقابل تنازلت إسرائيل مقابل تأجيل المواضيع السيادية عن

٧٨. براك ربيد، «نتنياهو هو: حماس تعرض لضربة قاسية في القتال، ليس لديه أي إنجاز»، (هآرتس، ٢٨/٨/٢٠١٤)، ص: ٤.

٧٩. عاموس هريئيل، «الارباح، الخسائر وتعادل خبيث»، (هآرتس، ٢٧/٨/٢٠١٤)، ص: ٤.

٨٠. يوسي فارتر، «انطلاقة ديسكين»، (هآرتس، ٢٩/٨/٢٠١٤)، ص: ٣.

مطالب يومية مثل فتح المعابر بين إسرائيل والقطاع وتوسيع منطقة الصيد حتى ستة أميال، على الرغم من أن الإتفاق لم يشمل أي اتفاق على إطار مراقبة أو منع تسليح المقاومة.^{٨١}

على كل حال، لا أحد يعرف كيف ستكون مآلات المفاوضات بعد شهر من وقف إطلاق النار، لكن المؤكد أن ثمة اختلافا بين وجهة نظر نتنياهو ووزير الجيش وبين مواقف أعضاء الائتلاف الحكومي. حيث يعارض غالبية أعضاء الائتلاف الحكومي أي تسوية مع حركة حماس، حتى لو كان الوفد المفاوض موحدا ويمثل السلطة الفلسطينية، فالخطاب السياسي الإسرائيلي يعتبر الوفد المفاوض في القاهرة بالأساس وفد حماس، أو أن حماس تختبئ وراءه بسبب الموقف المصري. أعلن غالبية أعضاء الليكود وحزب البيت اليهودي رفض أي تسوية مع حماس وطالبوا بالحسم، فمثلا، داني دانون، الذي شغل منصب نائب وزير الدفاع وفصله نتنياهو بسبب نقده إدارة الحرب، إذ قال «لا يجب القيام بتجارة مع منظمة إرهابية، التفاهات التي تتم بلورتها ستمكن حماس من ترميم مكانتها في الشارع العربي وسيوجهون قدراتهم العسكرية نحونا في موعد يحدونه هم». أما ميري ريغف، من الليكود ورئيسة لجنة الداخلية في الكنيست والتي تعمل بشكل حثيث منذ عام على إدخال اليهود إلى المسجد الأقصى المبارك فقالت، «كل تسوية مع حماس ستشكل بالنسبة لهم قفزة للجولة الهجومية التالية، والتي ستكون أكثر صعوبة وأشد إيلاما». فيما صرح زئيف الكين، رئيس لجنة الخارجية والأمن في الكنيست، «أعارض إعطاء امتيازات اقتصادية لحماس بدون مقابل، حسب رأيي يجب تقديم

٨١. براك رييد وجاكي خوري، «المفاوضات على الشروط النهائية لوقف النار في غزة ستستمر لشهر»، (هآرتس)، ٢٧/٨/٢٠١٤، ص: ٣.

صفر تنازلات مقابل الهدوء».^{٨٢} نائبة الوزير، تسييفي حوطوبلي، وهي من أعضاء حزب الليكود ورئيسة اللوبي من أجل «أرض إسرائيل»، فقالت: «يلغي الاتفاق كل إنجازات عملية «الجرف الصامد» ويجعل حماس منتصرة، على الحكومة العمل على جعل الظروف في غزة سيئة، قطع التزود بالكهرباء، ومنع دخول بضائع، كل وضع تحصل فيه حماس على امتيازات هو تحقير لبطولة الجنود».

أما وزير المواصلات الليكودي يسرائيل كاتس،، فطالب بالحسم العسكري، «إن الآمال في إنجاز توافقات في مفاوضات غير مباشرة أمام مجانين حماس ليست عالية، وربما نضطر للعودة إلى غزة وقطع رأس الأفعى»، وفي ردة فعل صارخة لنفتالي بينيت حول الاتفاق على موافقة إسرائيل تمرير معاشات الموظفين في غزة في إطار اتفاق هدوء، قال «تعالوا نقول الصراحة، سيتم نقل المال إلى مخربين يحفرون تحتنا، لمنتجي الصواريخ ولأولئك الذين يطلقونها علينا، في الحقيقة هذه خاوة سياسية، ادفعوا لنا سنقصفكم لاحقا، لن تدفعوا سنقصفكم الآن، هذه معادلة نصها هدوء مقابل مال للإرهاب، وهي تمكن حماس من ترميم نفسها للجولة التالية».^{٨٣} وفي تصريح آخر له عشية انتهاء مهلة وقف إطلاق الناس في السابع عشر من آب، قال بينيت «يجب وقف المفاوضات، والتوقف عن تقليص أظافرنا في انتظار الجواب من حركة إرهابية، علينا العمل بشكل أحادي الجانب حسب مبدأ، إنساني نعم، إرهاب لا».^{٨٤}

وقد طرح وزير الخارجية ليرمان خلال الحرب تصورا سياسيا جديدا، فهو من

٨٢. متاي طوخفيلد وغدعون ألون، «إشارات من اليمين: ليس هنالك اتفاق ولكن يوجد نقد»، (يسرائيل هيوم، ٢٠١٤/٨/١٣)، ص: ٥.

٨٣. طوخفيلد وألون، مصدر سبق ذكره، ص: ٥.

٨٤. جاكى خوري، براك ربيد وشيرلي سايدلر، «جهود لتمديد وقف النار قبل انتهائها منتصف الليل»، (هآرتس، ٢٠١٤/٨/١٨)، ص: ٤.

جهة استمر في موقفه غير الجديد المتمثل بأن الرئيس الفلسطيني ليس شريكا سياسيا للمفاوضات، «فهو لم ينفذ مهمته» كما يجب، وهو بذلك ينسجم مع موقف بينيت حول أن الرئيس أبو مازن هو «شريك للإرهاب». كما أنه يعتقد بوجوب حسم المعركة ضد حماس وليس التوصل إلى تهدئة، إذن ليبرمان يعتقد أن على إسرائيل تصفية الرئيس الفلسطيني سياسيا وتصفية حركة حماس عسكريا، ويقترح بديلا للمفاوضات مع أبو مازن بحل سياسي إقليمي شامل يشمل الدول العربية والفلسطينيين، واقترح ليبرمان أن على إسرائيل الموافقة على المبادرة العربية، والتي يعتبرها مبادرة سلام سعودية، وأن يكون الحل الشامل معتمدا على المبادرة السعودية.^{٨٥} كما عارض كل من ليبرمان وبينيت وقف إطلاق النار مع حماس نهاية آب، ويعارض الوزيران وقف إطلاق النار مع حماس بالإضافة إلى معارضتهما أي محادثات مع السلطة الفلسطينية، ففي هذا السياق صرح ليبرمان «عملية سياسية حقيقية وامكانية لانفراج استراتيجي ممكنة بعد أن ننجح من تحرير الشرق الأوسط والفلسطينيين من تهديد حماس، ولا أحد سيقوم بذلك بدلا عنا». بينما أشار بينيت إلى موقفه المثابر من أبو مازن، «أبو مازن يدفع معاشات للقتلة، علينا محاسبته أيضا».^{٨٦} أما ليفني فقد اعتبرت أن الوقت هو الوحيد القادر على إثبات ما إذا تم أحداث ردع لحركة حماس.

أما نتنياهو فيعرف أن مفاوضات القاهرة قد تكون فخاً أكبر نحو مفاوضات لا يرغبها، وبدلاً من الهروب من المفاوضات يجد نفسه في أتونها. وعليه فهو يحسب جيداً كل خطوة يقوم بها في مثلث العلاقة الذي يربطه بـحماس وبـالرئيس عباس.

٨٥. افتتاحية هرتس، «هل ليبرمان جدي؟»، (هرتس، ٢٤/٨/٢٠١٤)، ص: ٢.

٨٦. يهونتان ليس، «الوزراء بينيت وليبرمان يعارضان التفاهات والمفاوضات مع السلطة»، (هرتس، ٢٨/٨/٢٠١٤)، ص: ٤.

كتب إسرائيل حسون أن نتتياهو ويعالون لا يريدان القضاء كلياً على حماس حتى لا يجدان نفسيهما مقابل محمود عباس، وقد ازداد قوة، بل إن سياسة نتتياهو قامت مطولاً على نزاع الشرعية عن عباس لا تعزيزها. فالتفاوض مع عباس أمر يخشاه نتتياهو حتى لا يدفع ثمن ذلك. فهو يعرف أن أي مفاوضات ستعني أن يقدم تنازلات وهو لا يريد أن يفعل ذلك. وبالتالي فإن القضاء على حماس يترك نتتياهو أمام خيار واحد ووحيد هو التفاوض مع عباس وهو ما لا يرغبه.^{٨٧} ووفق مجلة الإكونومست، يبدو أن نتتياهو لم يكن معنياً بتدمير حماس خشية صعود مجموعات قاعدية في غزة. فهو يريد غزة معزولة ومحاصرة كما في السابق، وحماس ضعيفة في الحكم أفضل من أي شيء آخر.^{٨٨}

وينصح الخبراء والاستراتيجيون أنه أياً كان الحال فإن موقف إسرائيل المستقبلي يجب أن يركز على ضمان مطالبها السياسية، فرغم أن حكومة الوفاق هي حكومة أبو مازن على إسرائيل أن لا تتنازل عن مطلبها بقبول حماس بشروط الرباعية، وأي تنازل عن ذلك هو رمي بذور الدمار في الحقل.^{٨٩} ويعتبر رئيس الموساد السابق أفريم هليفي أنه رغم الخسائر الجسمية التي لحقت بها فإن حماس بقيت واقفة على قدميها، وهي من تحاور إسرائيل في القاهرة، ورغم عزلتها ومكانتها الدون فإنها مازالت مغروسة عميقاً في قطاع غزة.^{٩٠} وعليه ثمة حاجة لمواصلة الردع والتأكد من مصالح إسرائيل الأمنية والسياسية.

٨٧. Israeli Hasson, ibid.

٨٨. مصدر سابق

٨٩. Kobi Michael and Udi Dekel, «The Palestinian Reconciliation Agreement: Tactical Relief or Strategic Opportunity?», INSS Insight No. 548, May 14, 2014

٩٠. أفريم هليفي، «هزيمة حماس في غزة وانتصارها في القاهرة» بديعوت احرونوت، ٢٠١٤/٨/١٨.

هل تتوقع إسرائيل أن تحسم الخلافات في مفاوضات القاهرة القادمة؟

حذر تشيلو روزنبرغ من أن حماس لن تقوم بالتنازل عن الكنز الذي اسمه غزة، فهي قد حولتها إلى شبه دولة خاصة بها. حماس ستوافق على كل الهدايا التي ستمنح لغزة حتى وإن كانت عبر السلطة الفلسطينية، وما أن تستكمل استقبال الهدايا حتى تقوم بطرد أبو مازن وجماعته.^{٩١}

لم تحسم إسرائيل أمرها من القضايا الخلافية في مطالب الفصائل خاصة فيما يتعلق بمسألتَي الميناء والمطار، فهي ستفاوض عليهما بعد شهر، وستعمل كل جهد من أجل التسوية والمصالحة. فهي لم تهضم جرعة المرارة بعد التي تقول إنها ستضطر تحت وابل الصواريخ للقبول بمطالب سيادية فلسطينية، وإن تم تقديمها بوصفها مطالب لتحسين حياة الناس. يعتبر قائد سلاح البحرية السابق اللواء اليعازر مروم أن وجود ميناء بحري في غزة تهديد لأمن إسرائيل القومي. فمن جهة لن تتأكد إسرائيل من عدم استخدامه للتهريب حتى في ظل وجود رقابة دولية عليه. ومن جهة ثانية فما الذي سيمنع أبو مازن من المطالبة بممر حرٍّ للضفة لا تتواجد عليه إسرائيل وتحديداً مطار. كما أن الميناء سيشكل تهديداً لا يمكن احتواؤه إلى جانب أن تركيا وإيران ستستخدمان الميناء وستجلبان قطعهما الحربية هناك.^{٩٢} يقترح مروم بدلاً من ذلك تفعيل ميناء العريش بحيث يكون الميناء المركزي لشمال سيناء وغزة.

في المقابل هناك من يقول إن الميناء لا يعني تهديداً كبيراً لأمن إسرائيل، ففي السابق كان لدى الفلسطينيين مطار، وحين اقتضت الحاجة دمرته إسرائيل. وكما يقترح البعض فإن إسرائيل لا يجب أن تخاف من بناء ميناء في غزة وإعطاء تسهيلات لحياة الناس حتى تتمكن من القول إنها رفعت مسؤوليتها عن السكان ولم تعد لديها

٩١ تشيلو روزنبرغ، «إسرائيل لم تحقق أهدافها في حرب غزة»، معاريف، ٢٠١٤/٨/١٩.

٩٢ اليعازر مروم، «ميناء غزة .. تهديد خطير للأمن الإسرائيلي»، ٢٠١٤/٨/١٢.

مسؤولية تتحملها تجاههم. أما إذا أخل الفلسطينيون بأي شيء فتقوم إسرائيل بتدمير الميناء واحتلاله ومحاصرته.^{٩٣}

أما بخصوص نزع السلاح فإن على إسرائيل أن تتأكد من أنه سيتم في نهاية المطاف، وإلا فإنها ستعود لدائرة العنف مرة أخرى بعد سنتين أو أكثر. وستظل المدن والبلدات الإسرائيلية دون تحقيق هذا المطلب تحت الرحمة الفلسطينية. على إسرائيل أن لا تمنع من الاستجابة للمطالب التي لا تمس أمنها وتضع الترتيبات اللازمة لضمان عدم تحويل أي خطوة لأن تكون ضد أمنها. مثلاً، ينصح ديكل وبروم بضرورة رفع الحصار الاقتصادي وتشديد الحصار الأمني ومقايسة إعادة الإعمار بنزع السلاح.^{٩٤} إن مثل هذه المقايسة ضرورية ويمكن أن تكون عنصر ضغط في ظل حاجة الفلسطينيين لإعادة الإعمار بسبب الدمار الكبير الذي أصاب غزة. فإسرائيل تعرف أنه لا الأمم المتحدة ولا محمود عباس يقدران على نزع سلاح حماس، فقط الجيش يستطيع ذلك كما يقول وزير الدفاع السابق موشيه أرنس.^{٩٥} وعليه فإن فكرة «الردع والترتيبات» التي ميزت العمليتين السابقتين لم تعد ناجحة، وأن على إسرائيل المبادأة وأن لا تتم مباغتتها واستعادة الردع وهزيمة حماس وتهديد حكمها والمساس بقيادتها.^{٩٦}

وعدد أودي ديكل أهداف إسرائيل من وراء أي اتفاق توقعه في التالي:^{٩٧}

١. اتفاق يقود إلى هدوء طويل الأمد.
٢. عودة محمود عباس لحكم غزة.
٣. إضعاف حماس وحرمانها من إمكانية التصعيد. أي نزع سلاحها.

93. Udi Dekel, Is Israel Facing a War of Attrition against Hamas?, INSS Insight No. 588, August 13, 2014.

94. Udi Dekel and ShlomoBrom, ibid.

٩٥. موشيه أرنس، «ينبغي نزع سلاح القطاع»، هآرتس، ٢٠١٤/٨/٤.

96. Shlomi Eldar, «To stop Hamas, Israel Should cut electricity and supplies to Gaza», Al Monitor, 21/8/2014

97. Udi Dekel, Is Israel Facing a War of Attrition against Hamas?, INSS Insight No. 588, August 13, 2014.

٤. إنزال مسؤولية غزة عن كاهل إسرائيل.
٥. تعاون إقليمي أوسع مع مصر والسعودية والإمارات والأردن يقوم بمحاربة السلفية الجهادية إقليمياً.
- وفي حال فشلت إسرائيل في التوصل لاتفاق فإنها ستجد نفسها أمام ثلاثة خيارات وفق ديكل:^{٩٨}
١. القبول بحماس حاكمة لغزة ومنحها تسهيلات. هذا سيشجع حماس كل مرة للعودة للقتال للحصول على تسهيلات.
٢. احتلال غزة وإزاحة حماس وهو ما سيخلق تدمراً دولياً كبيراً.
٣. القبول بحرب استنزاف طويلة مع حماس.
- وكما يقترح ديكل فإن حرب الاستنزاف ليس سلاحاً بيد الضعيف فقط، بل يمكن لإسرائيل الاستفادة منها نظراً لتفوقها العسكري. وعليه فإن المطلوب من إسرائيل أن تواصل الردع وضمان الترتيبات التي توفر لها أعلى درجة منه. رغم النتائج المختلطة وغير واضحة المعالم، فإن الدمار الكبير الذي يلحق بغزة سيحقق توازن ردع بعيد المدى يثبت مدة طويلة من الزمن أطول مما يعتقد.^{٩٩}
- وكتب ليبرمان على صفحته على الفيس بوك يوم ٢٨ آب «محظور أن نتوصل إلى تسوية وترتيبات مع حماس، وطالما بقي هناك شيء اسمه حماس يصبح التوصل إلى تسوية أمراً مستحيلاً» وأضاف أن «حماس ليست شريكا في أي تسوية مهما كان نوع هذه التسوية، لا تسوية سياسية ولا أمنية، ونحن في حزب إسرائيل بيتنا نعارض وقف إطلاق النار الذي يمكن لحماس في ظله الاستمرار في مراكمة القوة وإدارة المعركة القادمة متى أرادت ذلك، وفي التوقيت المناسب لها، وطالما لم ندمر

حكم حماس فإن تهديد الصواريخ قائم ويجب علينا أن نصر على منع حماس من تحقيق أي إنجاز سياسي ضمن اتفاق وقف إطلاق نار»^{١٠٠}.

في لقاء أجراه الصحافي توماس فريدمان مع أوباما، أشار الأخير إلى أنه من الصعب على نتنياهو أن يتقدم نحو تسوية سياسية تشمل موضوع الاستيطان إذا لم يكن هناك ضغط داخلي عليه، وأشار أوباما أن هناك غيابا لهذا الضغط، وأوضح أوباما أن الحالة الفلسطينية الإسرائيلية صعبة لأن نتنياهو قوي (بمفهوم غياب ضغط داخلي عليه)، وفي بعض الجوانب فإن الرئيس عباس ضعيف، لهذا من الصعب حملهما على اتخاذ قرارات شبيهة بتلك التي قام بها بيغن وسادات^{١٠١}.

في المقابل فإن البحث عن أفق سياسي يظل غاية يجب أن تنشدها إسرائيل رغم ذلك لأنها في النهاية ستواجه ضغوطات دولية، وهذا يعني إعادة ترتيب العلاقة مع الرئيس محمود عباس. ويسأل ديفيد غروسمان: هل ستواصل إسرائيل تجاهل محمود عباس كعنصر حيوي في حل النزاع؟ هل ستواصل التخلي عن الامكانية في أن يؤدي اتفاق مع الفلسطينيين في الضفة الغربية بالتدريج إلى تحسين العلاقات مع مليون وثمانئة ألف من سكان غزة أيضا؟^{١٠٢} زعيم حزب العمل اسحق هيرتسوغ قال إن غاية إسرائيل يجب أن تكون تسوية سياسية وأن تضع حماس سلاحها وتشارك في السياسة الفلسطينية، لأنه لا يمكن القضاء عليها في داخل السياسة والمجتمع الفلسطيني^{١٠٣}. فهذا النوع من الممارك لا يحسم بصورة عسكرية، وأن خارطة الحل ليست بالمدافع والصواريخ بل في الشيء ذاته الذي كان نتنياهو طوال سنين يتهرب منه، إنه إجراء سياسي شجاع مع الفلسطينيين. نتنياهو رأى التهديد يتطور في الجنوب وحماس تقوى وواصل عمل عكس المطلوب منه: إضعاف أبو مازن، وسياسته

8. Thomas Feiedman, "Obama on the World", (International New York Times, 11/8/2014), p: 8.

١٠١ دافيد غروسمان، «لم يعد الحل العسكري قابراً على تحقيق الانتصار»، يديعوت أحرونوت، ٢٦/٧/٢٠١٤.

١٠٢ اسحق هرتسوغ زعيم حزب العمل: نتنياهو يقوى حماس، يديعوت أحرونوت، ١٥/٨/٢٠١٤.

ذاتها هي ما شجعت حماس على دخول المعركة ضد إسرائيل.^{١٠٣} يجب على إسرائيل أن توجه الإجراء الاستراتيجي الذي يلي وقف إطلاق النار إلى السلطة الفلسطينية وأبو مازن.^{١٠٤}

وهذا الأفق قد يشمل حماس. لماذا لا تفاوض إسرائيل حماس. ألم تحارب إسرائيل سوريا ومصر وفاوضتهما؟. تتبع خيبة أمل حماس العميقة كما يقول الكاتب أ.ب. يهوشوع من عدم شرعيتها الجوهري في نظر إسرائيل ونظر أكثر العالم. وتقضي بها خيبة الأمل تلك إلى أعمال يأس مدمرة. «ولهذا من المهم جدا أن تُمنح الشرعية بصفتها عدواً على الأقل للتوصل معها إما إلى تسوية أو إلى حرب وجها لوجه مع كل ما يصاحبها».^{١٠٥}

وكان هناك من اقترح المزاوجة خلال الحرب بين الخيار العسكري والخيار الدبلوماسي. «الاستراتيجية المناسبة في الوضع الحالي ذات رأسين: ففي الجانب العسكري يجب الاستمرار وزيادة الضغط كثيرا، ويجب في موازاة ذلك إنشاء مسار سياسي مهم، وكلما أصبح الضغط العسكري على حماس أشد تأثيرا زادت القدرة على تنفيذ العملية».

واقترح رئيس الشابك السابق عامي يعالون أن على إسرائيل أن تصاحب حربها بمقترح سياسي يقوم على أساس حل الدولتين، وإلى جانب كل شيء آخر أن يكون المقترح مقنعا بأن إسرائيل تذهب باتجاه تجسيد حل الدولتين وإقامة دولة فلسطين إلى جانب دولة إسرائيل.^{١٠٦} وينصح شوينترز بتركيز إسرائيل على مرحلة ما بعد الحرب، وأخذ زمام المبادرة لدفع الترتيبات الأمنية والسياسية مع الحكومة الفلسطينية بدعم

١٠٣ السابق

١٠٤ نعمان شاي، «على الحكومة أن تصوغ بصمت استراتيجية إنهاء المعركة»، إسرائيل هيوم، ١٠/٧/٢٠١٤.

١٠٥ أ.ب. يهوشوع، «إعلان غزة دولة عدواً»، ידיעות، ١٣/٧/٢٠١٤.

106. Ami Yalon, «On Operation Protective Edge, Justice, law and Victory», Jerusalem Post, 4/8/2014.

من الدول العربية. إن الفراغ في الصراع الإسرائيلي- الفلسطيني وحين لا توجد حركة نحو السلام يقود إلى تدهور عنيف.^{١٠٧} السياسية».^{١٠٨}

ودعا أوري سفير إلى إطلاق مؤتمر دولي بداية العام ٢٠١٥ بحضور الرباعية ومصر والسلطة وإسرائيل والأردن والسعودية يركز على ثلاثة أبعاد:^{١٠٩}

١. البعد السياسي فيما يتعلق بالحل النهائي وفق تصورات جون كيري، ودور أكبر لمصر والسعودية وجامعة الدول العربية، وبذلك توفير مظلة لعباس.
٢. البعد الأمني للبحث عن أطر تعاون إقليمية لمحاربة الإرهاب، بما في ذلك تجريد غزة من الصواريخ.

٣. البعد الاقتصادي والذي يشمل ضمن أشياء أخرى بناء غزة.

في هذا السياق، أشار استاذ الدراسات شرق الأوسطية في الجامعة العبرية، إيلي بوديه، إلى أن هناك أفقا سياسيا لإسرائيل في ظل الأوضاع العربية الحالية، وانتقد التوجه السائد في إسرائيل الذي يعتبر أن التحولات في العالم العربي تحمل المخاطر فقط، بل هناك أفق سياسي لإسرائيل أن تكون جزءا من العالم العربي على ضوء التقسيمات الإقليمية الجديدة في المنطقة، «الحرب في غزة والأحداث في المنطقة تخلق صعوبات، ولكنها تخلق فرصا أيضا». واقترح الموافقة على مبادرة السلام العربية، التي لا يمكن لحماس أن تعارضها، واعتبر بوديه أن تقاطع المصالح بين إسرائيل ودول عربية بدأ مع حرب لبنان ٢٠٠٦، إلا أن هذه المصالح باتت مكشوفة وشفافة ولا تخجل الأطراف من ذكرها.^{١١٠} فبدون تسوية سياسية مع الفلسطينيين بعيدة المدى فإن احتمالات انتفاضة ثالثة تتعاظم كما حذر البعض.^{١١١}

١٠٧ أري شبيط، «صواريخ غزة تفجّر القناعات الإسرائيلية» هآرتس، ١٠/٧/٢٠١٤.

١٠٨ يوفال ديسكن، «إسرائيل بحاجة إلى حل استراتيجي لـ «كسر التعادل» مع حماس»، يديعوت اchronوت، ٢١/٧/٢٠١٤. 109.Uri Savir, «New Alliances for a 2015 middle East Peace Conference?», Al Monitor, 4/8/2014

١١٠ إيلي بوديه، «سلام الآن»، (هآرتس، ٢٤/٨/٢٠١٤)، ص: ١٣.

١١١ يوسي ميلمان، «تسوية سياسية بعيدة المدى مع السلطة الفلسطينية أو انتفاضة ثالثة»، معاريف، ٥/٨/٢٠١٤.

هل يسعى نتنياهو مبكراً إلى دولة غزة منزوعة السلاح؟

يصعب الجزم بذلك، لكن من المؤكد أنه يسعى لترتيبات دائمة في غزة بدون سلاح حتى وإن كلفه ذلك القبول برقابة دولية على إجراءات إعمار غزة وفك الحصار بما في ذلك تشغيل المطار والميناء.

في مقال كتبه المستشار الإعلامي السياسية السابقة لبنيامين نتنياهو، أوريت غليلي-تسوكر، تقول إن طريقة إدارته تهدف إلى تحقيق بقاءه السياسي، فهو يتعامل مع الأزمات بشكل يومي ويقدم لها حلولاً يومية (أي تكتيكية)، وتعتقد مستشارته السابقة أن نتنياهو نجح في إقناع الجمهور الإسرائيلي بعد سنوات طويلة من العمل والخطابة أنه يجب تجبير مصالح الدولة من أجل محاربة الإرهاب (المقصود يمكن الاستغناء عن مصلحة الدولة في حل الدولتين من أجل محاربة «الإرهاب الفلسطيني»)، الذي تمثله إيران، حزب الله وحماس. وتعتقد الكاتبة أن خطأ نتنياهو يتمثل بوضع كل مصالح إسرائيل من أجل صراع واحد (ضد الإرهاب)، وهذا خطأ استراتيجي ارتكبه نتنياهو، لأنه لم يحسم المعركة ضد حماس بالشكل الذي يقنع الجمهور الإسرائيلي، فخرج ضد ذاته واستراتيجيته، لأنه وضع كل «بطاقاته السياسية» في معركته ضد حماس.^{١١٢} أما مستشاره السابق للأمن القومي، عوزي أراد، فاعتبر أن نتنياهو حاول تجميل الواقع الذي نجم عن الحرب على غزة، وما قاله وزير الدفاع في المؤتمر الصحافي بعد وقف إطلاق النار كان أقوالاً تسويقية، ولم يقدم تقريراً جدياً للجمهور.^{١١٣} ويؤكد هذا التوجه المحلل السياسي لصحيفة هآرتس، براك ربيد، «الاتفاق الثالث الذي وقعته نتنياهو مع حماس (صفقة شاليط، عمود السحاب والاتفاق الحالي- المؤلفان) منذ دخوله لمنصبه عام ٢٠٠٩، لم يرجع إسرائيل حتى إلى نقطة البداية أمام قطاع غزة،

١١٢. أوريت غليلي-تسوكر، «مأساة نتنياهو»، (هآرتس، ٢٨/٨/٢٠١٤)، ص: ١٥.

١١٣. يهوئنان ليس، «انتقادات سياسية لخطاب نتنياهو ويعلون»، (هآرتس، ٢٩/٨/٢٠١٤)، ص: ٦.

أراد ننتياهو العودة فقط إلى الوضع القائم الذي تحول بالنسبة له إلى أيديولوجية، ولكن في الواقع فقد رجعت إسرائيل إلى الوراء»^{١١٤}.

إن مجرد موافقة إسرائيل على الورقة المصرية بما اشتملته من ميناء ومطار ومعابر، كما يقول شلومي إدار، هو موافقة على وضع حجر الأساس لدولة غزة. والذي سيحدث أن الغزيين لن يحسدوا سكان الضفة كما كانت الإشاعة المأمولة سابقاً، وبالتالي يثرون على حماس، بل العكس في ظل ميناء ومطار في غزة فإن سكان الضفة سيحسدون سكان غزة، وستكون الحكمة الشائعة أن حماس شقت طريقها وحدها وجاءت بهذه الإنجازات. كأن إسرائيل إذا قامت دولة غزة تؤكد أنها لا تفهم إلا لغة القوة، وطريقة عباس فشلت كما توضح إسرائيل للفلسطينيين في الضفة.^{١١٥} فيما لم تفعل إسرائيل شيئاً لتعزيز الرئيس عباس في الضفة الغربية فواصلت الاستيطان بكثافة ولم تقل أنه ليس شريكاً بل عقبة. كان على إسرائيل أن ترفع الحصار من تلقاء نفسها حيث اكتشفت أنه غير فاعل في القضاء على حماس كما يقترح إدار.^{١١٦}

إن فتح المطار والميناء واحترام السيادة على الأرض والجو والبحر في غزة تقرب حماس من مكانة الدولة ذات السيادة، وهو الأمر الذي يعني عدم حاجتها للاستجابة لشروط الرباعية، وحماس تسوق هذه المطالب بوصفها مطالب إنسانية مقبولة دولياً لفك الحصار الاقتصادي والسياسي عن غزة.^{١١٧}

قد يصبح مثل هذا السيناريو الخطر - على صعوبة تحقيقه في الوقت الراهن - أمراً واقعياً في ظل عدم تزامن تسارع مسارات التفاوض حول الضفة الغربية وحول قطاع غزة، وفي ظل فشل جهود الوحدة الوطنية في فلسطين. فتحقيق تقدم وارد بشكل كبير

١١٤. براك ربيد، «ننتياهو حصل وهرب»، (هآرتس، ٢٧/٨/٢٠١٤)، ص: ٣.

115. Shlomi Eldar, «the New Gaza State», al monitor, 19/8/2014

116. Shlomi Eldar, «the New Gaza State», al monitor, 19/8/2014

١١٧. أوفيرفنتر، «حماس تقاثل على الجبهة الإعلامية، مباط عال، ١٧/٨/٢٠١٤.

في غزة في ظل رغبة إسرائيل في التخلص من غزة وترك غزة لمصيرها كما ذكرنا سابقاً، وطالما هذا المصير يقلل من احتمالات تهديد الأمن الإسرائيلي في ظل وجود رقابة وضمانات إقليمية بنزع السلاح. بمعنى ربما تصبح قضية نزع السلاح الثمن الذي يطلبه نتنياهو للتخلص من غزة ومنحها صك الانفصال الكامل عن إسرائيل. تتفق هذه التخریجة مع رؤية نتنياهو لطبيعة الحل مع الفلسطينيين، حين تكون الدولة الفلسطينية في غزة منزوعة السلاح وذات حدود مقلصة تصبح دائمة بعد حين. قد لا يكون هذا بالاتفاق مع حماس حتى، فإسرائيل قد ترى دولة غزة تتحقق فعلياً وتغض الطرف عن هذا التحول بغية تعزيز الحل المنفصل لغزة. بمعنى أن دولة غزة منزوعة السلاح ستكون أحد إفرازات إدارة الصراع التي يتبعها نتنياهو وأحد مظاهر الوضع الراهن الذي لا يتفجر ألغماً في وجه إسرائيل على المدى البعيد. وطالب الكثيرون بضرورة اعتراف إسرائيل بالأمر الواقع المتمثل بحكم حماس في غزة، وأن لا تصر على إعادة أبو مازن إلى هناك. وإذا كان الأمر كذلك كما يقترح أیغور أیلند، فعلى إسرائيل وقتها أن تدير علاقتها مع غزة كما تدير علاقتها وفق التصعيد والهدوء بين الدول. «وستسعد إذا ما استثمرت محافل أجنبية (صدیقة لإسرائيل) في غزة وقامت بتنمية اقتصادها. وستوافق إسرائيل على إزالة الحصار البحري عندما يكون ممكناً أن تصل إلى الميناء الذي يبنى في غزة سفن من أوروبا (أنظمة تلك الدول هي التي تفحص السفن قبل سفرها وسلاح البحرية لديها يرافقها). وفي اللحظة التي تفتح النيران على إسرائيل من دولة غزة تتوقف كل تلك الامتيازات دفعة واحدة حتى العتاد والطاقة. كما يجب أن تشترط إسرائيل المساعدة الاقتصادية ورفع الحصار بتفكيك منظومة الصواريخ. صحيح، ومن المعقول أن ترفض «حماس»، ولكن من الأفضل أن يأتي الرفض من جانبها»^{١٨}. وخلاصة ما يطرحه أیغور أیلند

١١٨ . غیورا أیلند، «تسعة أخطاء إسرائيلية تجاه غزة»، ידיעות احرونوت، ٢٠١٤/٧/١٤.

أن على إسرائيل أن تتعامل مع غزة كدولة بحكم الأمر الواقع. ليس فقط لأن هذا هو الوصف الصحيح للواقع، بل لأنه يخدم مصلحتها، فهي بالتالي لا تقاتل ضد منظمات «إرهابية»، بل ضد دولة مجاورة هاجمتنا. «عندما يكون هذا هو الوضع، سيكون ممكناً أن نهجم ليس فقط أهدافاً «إرهابية» صرفة، بل أيضاً كل بنية تحتية وطنية تساعد دولة العدو غزة كي تقاتلنا. إضافة إلى ذلك، ليس معقولاً مواصلة تصدير الغذاء، الكهرباء، والوقود إلى دولة العدو تلك أثناء القتال».^{١١٩}

وسيتحول نزع السلاح إلى عقبة أمام إنجاز أي اتفاق في حال تعرض نتنياهو لضغوطات دولية لاستئناف المفاوضات، وفي ظل وجود رغبة دولية وإقليمية بأن يكون أي اتفاق حول المطار والميناء عبر أبو مازن فإن نتنياهو سيطالب أن يقوم أبو مازن بتفكيك سلاح الفصائل والعمل على ذلك، وهو مطلب يعرف نتنياهو أنه سيكون صعب التحقيق، بل صعب التعهد به. وعليه فإن نزع السلاح وتجريد الفصائل منه سيكون عقبة أخيل الذي يقتل المفاوضات التي ربما يضطر لها نتنياهو مع أبو مازن.

١١٩ . المصدر السابق.

خاتمة: السلطة في الأطراف وحماس في الوسط

انتهت جولة الحرب الأخيرة على غزة، ومن غير المؤكد أن الحرب انتهت سواء بشكلها العسكري أو التفاوضي، إذ إن مصير المستقبل يتقرر بعد أن يعود الطرفان إلى القاهرة للنظر في الاتفاق النهائي. في خضم ذلك أعلنت القيادة الفلسطينية مبادرة سياسية لإنهاء الاحتلال وتحديد سقف زمني لذلك. وفي الوقت الذي لا يرغب فيه نتنياهو في أن يجد نفسه في مفاوضات جديدة مع أبو مازن، يدرك أن الصراع في غزة لن يكون أقل خطورة. إن فتح القضايا التفاوضية المطروحة من ميناء ومطار إذا ما تم ربطها بمجمل المطالب الفلسطينية الأخرى التي تقود إلى دولة ستكون الكابوس الذي لم يرغب به نتياهو. وبالتالي فإن إسرائيل تنتظر خريفاً غير مستقر. فهي غير معنية باحتلال غزة، وغير معنية بتقويض حماس، وغير معنية بتقوية أبو مازن، بل تريد الهدوء وهذا سيقود إلى طريق مسدود.^{١٠} وكما يقول أرئيل كهانان فقد اختار نتياهو أن يتعامل مع حماس الضعيفة على أن يقبل بعباس القوي.^٢

يتحرك نتياهو حالياً ضمن دوائر كثيرة ضاغطة يحاول إدارتها كما يعرف أن يدير الأمور السياسية، الدائرة المحيطة به وهو حزب الليكود الذي لا يعترف أصلاً باستراتيجية نتياهو في إدارة الصراع، لأن الليكود يرفض حتى الآن فكرة إقامة دولة فلسطينية، وهذه مقولة يرددها غالبية الوزراء وأعضاء الكنيست، وهنالك دائرة اليمين، وما تمثله من قواعد اجتماعية لنتياهو وهي غير راضية عن نتائج الحرب على غزة لا عسكرياً ولا سياسياً، والدائرة الإقليمية التي يرى فيها نتياهو وزير الدفاع وحتى الخارجية أفقا سياسياً على إسرائيل استغلاله، والدائرة الدولية التي باتت ترى أن الصراع لم يعد محتملاً، وأن الحل يكمن في التفاوض المباشر مع الرئيس أبو مازن والسلطة الفلسطينية.

١٢٠. ناحوم بيرنياغ، «نتنياهو: تضيق فرصة رائعة»، يديعوت احرونوت، ١٠/٨/٢٠١٤.

اتضحّت رؤية نتتياهو أكثر فأكثر خلال السنوات الماضية، فهو يريد إبقاء الانقسام والتعامل مع غزة تحت حكم حماس ضعيفة، أو صراع فلسطيني على السيطرة على غزة بين حماس والسلطة الفلسطينية، لن تكون مشكلة من وجهة نظر نتتياهو إذا نشأ تقسيم وظائفي ثابت في غزة بناء على معادلة «السلطة في الأطراف (أي المعابر) وحماس في الوسط (السلطة في غزة)»، ذلك يضمن إبقاء الوضع القائم بأقل الخسائر السياسية والأمنية لإسرائيل، لهذا عندما أعلن نتتياهو أنه ليست لديه مشكلة في عودة السلطة إلى غزة، فهو يقصد عودتها أمنياً على المعابر، بينما يريد إبقاء حماس ضعيفة في غزة. كما اتضح أن نتتياهو ضعيف في تجبير أحداث تكتيكية أو لحظوية لتصورات الاستراتيجية، فالحرب على غزة كانت بدأت صيرورتها مع خطف المستوطنين الثلاثة، وأراد نتتياهو استغلال هذا الحدث ليعود إلى نتتياهو القديم قبل بار إيلان، إلا أنه تورط في الحرب، ويبحث عن المعادلة المناسبة للخروج بأقل الخسائر السياسية منها داخلياً ودبلوماسياً، ونعتقد أن معادلة السلطة في الأطراف وحماس في الوسط هي المعادلة.

غالبية التصورات الموجودة حالياً في المشهد السياسي الإسرائيلي هي تصورات أحادية، بينيت يريد ضم مناطق «ج» بشكل أحادي الجانب، لبيد يريد ترسيم الحدود بشكل مستقل، ليرمان يريد مبادرة إقليمية تتجاوز الرئيس أبو مازن والسلطة الفلسطينية، وبقي نتتياهو الوحيد في السلطة من يريد إدارة الصراع مرة أخرى مع السلطة الفلسطينية، سيحاول نتتياهو العودة إلى نقطة البداية، أي عشية تشكيل حكومة الوحدة الفلسطينية، وسيحاول أن يعيد العالم معه إلى هذه النقطة والانطلاق من هناك، مع متغير جديد: تحميل السلطة الفلسطينية مسؤولية مباشرة عن قطاع غزة دون حكومة وحدة فلسطينية، لذلك ردد بعد الحرب مقولة

«على الرئيس الفلسطيني الاختيار بين حماس أو إسرائيل». يجب أن نذكر في هذا السياق أنه مع بداية الحرب ومع قناعة نتنياهو أنها ستكون قصيرة، لم يذكر الرئيس الفلسطيني، وعندما سأله عن إمكانية الأفق السياسي بعد الحرب، التفت إلى وزير الدفاع يعلنون وردد السؤال بسخرية «ماذا مع أبو مازن؟».